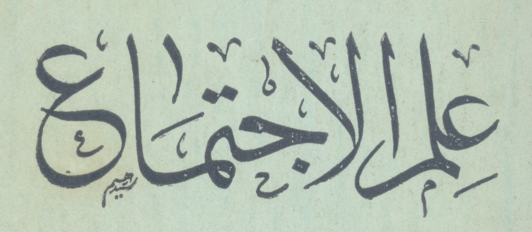
رابطة الاصلاح الاجتماعي



تاليف

مصطفى فهمي

الطبعة الأولى

١٩٣٨

الناشر: مكتبة النهضة المصرية



مطبعة الاعتماد بشارع حسن الأكبر لصاحبها محمود الخضري

رابطة الاصلاح الاجتماعى



تأليف

مصطفى فهمى

دبلوم المعلمين العليا ، ليسانسيه فى الفلسفة والاجتماع
عضو الجمعية الملكية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع
مدرس بالتجارة المتوسطة بالظاهر
عضو رابطة الاصلاح الاجتماعى

الناشر : مكتبة النهضة المصرية

١٥ شارع المدابغ بالقاهرة تليفون ٥١٣٩٤

مطبعة الاعتماد بشارع حسن الأكبر لصاحبها [illegible]

الطبعة الأولى

١٩٣٨

تحية رابطة الاصلاح الاجتماعي

في عيد الجلوس الملكي

في هذه الفرصة السعيدة التي تحتفل فيها البلاد بأول عيد لجلوس مولانا الملك الصالح المحبوب « فاروق الأول » مناط آمال الأمة ، ومعقد رجائها في النهوض والاصلاح ندعو الله أن يجعل عهد جلالته حافلا بالمشروعات المحققة لسعادة الأمة ، وأن يديم جلالته ذخرا للبلاد ، ومنارا عاليا في سبيل الاصلاح .

ويسعد « رابطة الاصلاح الاجتماعي » أن تقدم في هذا العيد السعيد الى جمهور المشتغلين بالنهضة الاجتماعية ، والمعنيين بالحركة الاصلاحية ثمرة جهود أحد أعضائها العلمية باخراج كتاب « علم الاجتماع » . راجية به أن يكون فاتحة يمن وخير وبركة على النهضة الاصلاحية التي ينشدها كل غيور على الوطن العزيز .

ومن الله التوفيق ؟

سيد مصطفى

٦ مايو سنة ١٩٣٨ سكرتير الرابطة

فهـــرس

مقدمة

لحضرة صاحب العزة الاستاذ الجليل

الدكتور منصور فهمى بك

قررسقراط منذ القديم أن الإنسان أحوج إلى معرفته نفسه منه إلى معرفته ما حوله من مظاهر الوجود . وفى الحق إنه لم يزل قسط الناس بعد ضئيلا فى العلم بأسرار نفوس الأفراد والجماعات رغم تعاقب الدهور .

و إذا كان شيخ فلاسفة اليونان قد فطن فى غابر الزمن إلى ما لدراسة نفسية الفرد والجماعة من قدر وخطر ، فقد فطن لذلك شيخ من أجل شيوخ المسلمين وفلاسفتهم إلى ما قد يستنبط من القوانين العلمية عند النظر فى أحوال العمران البشرى وتجمع جماعته . ولعل فيما حام حوله العلامة ابن خلدون من تخطيط صورة لعلم الاجتماع يعد مفخرة من مفاخر العلم العربى . لكن إذا كانت محاولات ابن خلدون رغم عظيم شأنها . ورفيع

مكانها، لم تهيء للعقل مطامعه من ادراك أكثر الحقائق الاجتماعية فإن من أتى بعده من علماء الغرب أمثال منتسكيو وكمت وسبنسر ودوركايم وغيرهم ممن عنوا بالدراسات الاجتماعية ، لم يحققوا كذلك كل ما يطمع فيه الفكر من الحلول الحاسمة للمعضلات الاجتماعية ، حين تعتمد هذه الحلول على تطبيق القوانين العلمية الراسخة التى لا تتخلف .

ولعل عدم الوصول إلى مايحقق مطمع الفكر يرجع إلى مايتصل بعلم الاجتماع نفسه من غموض قد يتصل بما للفرد المميز من أثر فى حياة الجماعة ، وبما لعبقرية العبقريين من سلطان فى مطرد النظم الاجتماعية الجارية .

على أنه لايعيب علم الاجتماع دنو مادته من الغموض والتعقيد وبعدها عن البساطة ، كما أنه لا تعيبه الحاجة إلى تعاقب السنين وتطاول الزمن لحل مشكلاته .

فاذا لم توفق جهود المشتغلين بعلم الاجتماع لحل الكثير، فان فى حل القليل فوزاً فى تخفيف العلل الاجتماعية التى يتوجع البشر منها ، و يتألم مما يترتب على وجودها من المصائب. فكل

محاولة فى خدمة علم الاجتماع إذن هى محاولة مشكورة ، وخاصة إذا كانت هذه المحاولة باللغة العربية . وذلك لما يلقاه كل مشتغل بعلم الاجتماع من وعورة الطريق عند ما يريد تذليل المصطلحات ، وانزال المعانى الاجتماعية فى عبارة عربية مستقيمة ، تتهيأ من ألفة الألفاظ وجريانها على الألسن .

والكتابة فى علم الاجتماع على نمط حديث لم تزل حديثة . ووصل ما يكتب بأسلوب هذا العصر بأساليب ما كتبه السلف الصالح لم يزل فى الدور الأول من التنسيق . وفى هذا الكتاب جهود موفقة ، ومحاولات مشكورة ، فى تيسير موضوع معقد بطبيعته، وفى توضيح ما لا يخلو من ظلام .

أرجو أن يكون فى توالى جهود المؤلفين فى علم الاجتماع وجدهم ما يحقق الأمل المرجو من تيسير علم عسير ، له عند تيسيره للقارئين نفع غزير ؟

منصور فهمى

علم الاجتماع
وخدماته للانسانية

لجناب الدكتور (وندل كليلاند)
مدير قسم الخدمة العامة بالجامعة الأمريكية

يقولون إن العالم الحقيقى هو من ينشد المعرفة لذاتها ، بغض النظر عما قد يؤدى اليه بحثه من النتائج . ومهما يبـدو المجهود العلمى فى البداية غير عملى ، فانه لايعدم من يتابعه للوصول إلى غرض عملى ، وعليه فان النظرية العلمية لابد أن توضع ، عاجلا أو آجلا ، فى بوتقة التجربة العملية . ومن هذه الناحية لايشذ علم الاجتماع عن القاعدة المذكورة .

وقد اضطر الذين كانوا يندفعون فى طلب العلم ، بلا تريث أومبالاة بالنتائج الاجتماعية ، أن يقفوا للتفكير والتبصر ، بعد أن رأوا سوء عاقبة استغلال اكتشافاتهم استغلالا قائما على الانانية

والطمع ، مما يعرض المدنية للهلاك وينذر الحضارة بالفناء .

إن الاكتشافات والمخترعات العلمية التي لم نسيطر على توجيهها بل تركنا العالم نهبا لآثارها ونتائجها ، قد أدت إلى مشاكل اجتماعية جديدة ، أو تعقيد المشاكل القديمة ، كالبطالة ، والجرائم والفقر ، والأمراض ، والتعصب الجنسي ، والأمراض العقلية والحروب .

أمام هذه الحقيقة المعترف بها تردد العلماء ووقفوا يفكرون ، ففي ديسمبر سنة ١٩٣٧ دعت « الجمعية الأمريكية لتقدم العلوم » الهيئات العلمية الانجليزية وغيرها « للقيام بدراسة تأثير العلم على المجتمع وللتعاون لا في سبيل تقدم العلم فحسب ، وإنما في سبيل توطيد السلام والحرية الفكرية بين الأمم ، حتى يتسنى للعلم أن يوالي تقدمه وانتشاره ، ويضفي خيراته بسخاء على النوع البشري » .

فالفرصة سانحة أمام العالم الاجتماعي الحق كي يستخدم قوانينه في حل المشاكل الاجتماعية .

إن ميدان الخدمة الاجتماعية استدعى منذ عدة سنوات

تلازم هاتين الناحيتين لعلم الاجتماع للعمل سويا ، وأعنى بهما البحث الاجتماعى والعمل الاجتماعى ، فليس من المعقول أن ندع المجتمع يتهدم رغبة فى أن نهىء لاحد الباحثين فرصة لدراسة عملية التهدم بهدوء وعدم اكتراث . والا فيكون مثلنا كمثل من يحاول درس عملية الغرق باغراق نفسه .

ولذلك فان علماء الاجتماع يتتبعون بروح ملؤها العطف المتزايد مجهودات الاجتماعيين فى الميادين العملية واستخدام علم الاجتماع فى حل المشاكل الاجتماعية والقضاء عليها .

وقد ترتب على ذلك أن الخدمة الاجتماعية ذات الوسائل العلمية قد حلت بسرعة محل الأساليب العتيقة العقيمة للاصلاح المؤقت التى كان يتبعها لعدة قرون هؤلاء المخلصون من المتدينين ومحبى الخير .

وقد انتشرت معاهد الخدمة الاجتماعية فى أنحاء العالم لتدريب المشتغلين بالاصلاح الاجتماعى تدريبا علميا ، وقد بلغ مجموع هذه المعاهد الاجتماعيـة حوالى ١١٣ معهدا فى ١٩ أمة مختلفة ، منها ٢٥ فى الولايات المتحدة الأمريكية و١٢ فى انجلترا و٣٦ فى ألمانيا ومعهد فى كل من إيطاليا و بولندا واليابان .

وقد أضيف اسم مصر إلى هذه البلدان منذ عامين وذلك على أثر إنشائها مدرسة الخدمة الاجتماعية بالاسكندرية عام ١٩٣٦ ومدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة عام ١٩٣٧ .

ولقد أثارت خطورة مشاكل مصر الاجتماعية اهتمام الطبقة المستنيرة من المصريين منذ عدة سنوات مضت ، ومعالجة المشـاكل بالأساليب التقليدية التى قامت على ترك الأفراد أحراراً فى تصرفاتهم ، يفعلون ما يريدون ، أصبحت محل الانتقاد .

وهؤلاء الذين يتطلعون بروح الجد والاهتمام لحل المشاكل الاجتماعية فى الشرق العربى ، يسلمون بشدة الحاجة إلى الالمام بقوانين علم الاجتماع وعـلم النفس الاجتماعى . وهم على استعداد تام للترحيب بكل ما يؤلف فى هذه الموضوعات باللغة العربية .

ولقد أخذ الأستاذ مصطفى فهمى على عاتقه بكل اقدام مهمة تمحيص آراء المفـكرين العصريين فى أوروبا وأمريكا مع عرض منظم لموقف علم الاجتماع إبّان تطوره .

ولا يمكن الادعاء بأن هناك نهاية لهـذا الميدان المتشعب

الأرجاء ، فكلما تقدم العلم ، استدعى ذلك ظهور وجهات نظر جديدة .

إن المؤلف جدير بشكر الأمم المتكلمة باللغة العربية ، لأن مجهوده الموفق قد جعل فى متناولهم ما يدرسه اليوم علم الاجتماع ؟

وندل كليولند

علم الاجتماع

فى الثقافتين العربية والغربية

لحضرة صاحب العزة الدكتور محمد عبد المنعم رياض بك

علم الاجتماع هو العلم الذى يتولى درس المجتمع أو بعبارة أخرى يتولى درس أعمال النـاس وعلاقاتهم وظروف حياتهم وما تنتجه هذه الظروف من أثر فى معيشتهم وفى الوسـط الذى يعيشون فيه — ميدانه إذن حياة الانسان وجهوده فى المعترك الذى يخوض غماره فى سبيل البقاء . وقواعده تحدد علاقات الفرد مع قومه ومع الوسط الذى يحيط به وتبين الأدوار المختلفة التى تمر بالانسان باعتباره عضوا فى الهيئة الاجتماعية . هذا هو مدى علم الاجتماع وهومدى واسع أثار اتساعه وتشعبه خلافا بين العلماء والفلاسفة . فمن قائل أنه يجب وضع حد لهذا التوسع والتشعب وقصر علم الاجتماع على بحث وجوه محدودة للنشاط الانسانى[1]

(١) من هؤلاء الـكتاب العالم الاجتماعى الالمانى «سيمل Simmel»

ومن قائل أن هذا الاتساع والتشعب طبيعى ، فهو من خصائص علم يبحث المجتمع وينظم شئونه وعلاقات أفراده . وفى تحديد أغراض مثل هذا العلم إخراج له عن وظيفته .

أما الرأى الأول فيقول أنصاره بوجوب التفريق بين الأشكال التى تتخذها العلاقات الاجتماعية و بين موضوع هذه العلاقات أو تاريخها أو تطورها فى بلد معين . فنظام توزيع العمل مثلا يوجد علاقات اجتماعية ، ولكن موضوع هذه العلاقات قد يكون فى جملة نواح من نواحى الحياة الاجتماعية المختلفة كالناحية الاقتصادية أو السياسيه أو التاريخيه أو غيرها . فالقائلون بتحديد علم الاجتماع يرون من الصواب بحث كل علاقة من العلاقات الاجتماعية على حدة بصرف النظر عن النواحى المختلفة التى قد يتصل بها . فهذه النواحى يجب أن تترك لعلوم خاصة تنفرد ببحثها كالاقتصاديات أو العلوم السياسية أو التاريخية أو الفنية أو غيرها . وهذه العلوم وان كانت تعتبر علوما اجتماعية إلا أنها تختلف عن علم الاجتماع بمعنى الكلمة . إذ أن الأخير يبحث عن العلاقات الاجتماعية من جانب الشكل الذى تتخذه

ومما يبين وجهة النظر هذه ما أورده العالم الاجتماعى فركاندت Vierkandt إذ اعتبر أن علم الاجتماع انما يقتصر على بحث الأشكال النهائية للروابط النفسية التى تجمع بين الناس فى المجتمع. ويرى أن البحث فى أوضاع معينة بالذات كالأسرة أو الحياة فى بلد معين انما يهم للتمثيل لأنواع العلاقات المختلفة ، ولكن دراستها ليست الدراسة الحقة لعلم الاجتماع الذى يجب أن يبعد عن أى بحث تاريخى أو تحليلى لمجتمعات معينة ، وأن يقتصر غرضه على درس الوسائل التى تتكيف بها العلاقات الاجتماعية المختلفة كالاحترام والمحبة والكراهة والخضوع .

أما القائلون بأن علم الاجتماع يجب أن يدرس على أوسع معانيه ، فانهم يستندون إلى أنه بغير ذلك لا يكون هناك علم للاجتماع بمعناه — ويردون حجة اتساع البحث فيه وتشعبه بتقسيم العلم إلى أقسام يتخصص كل باحث فى قسم منها فيخصص قسم للقانون وآخر للاقتصاد وثالث لبحث العقائد ورابع لبحث تاريخ الانسان الطبيعى وهكذا . على أن تبقى بعد ذلك دائرة عامة تجمع هذه الأقسام كالكرة من الخيط تخرج منها خيوط فى اتجاهات

مختلفة ثم هى ملتقى هذه الخيوط ومصدرها فى الوقت ذاته . هذه الدائرة العامة هى ما تسمى علم الاجتماع بمعناه الحقيقى فهو الذى يبحث الحياة الاجتماعية بصفة عامة ويبين أحوالها الأساسية التى قد تغيب عن المتخصصين فى دراسة قسم معين من علاقات المجتمع كالمتخصصين فى القانون أو فى دراسة العقائد أوغيرها .

بين هاتين الوجهتين ، وجهة التعميم ووجهة التحديد ، تدور أبحاث علماء علم الاجتماع . على أن بحث هذا العلم باعتباره علما مستقلا لم يبدأ إلا فيما بين سنة ١٨٣٠ و ١٨٤٢ عندما أخذ أوجست كمت بنشر دروسه فى الفلسفة الوضعية Cours de philosophie positive ولـكن لا يعنى ذلك أن علم الاجتماع خلق فى ذلك الوقت ، فبحث المجتمع وجد فى كل عصر تقريبا ولـكن أوجست كمت وضع له اسما وحدد له برنامجا ومكانا بين العلوم ، وقد كانت خطته فى ذلك أن يجعل من علم الاجتماع امتدادا لعلم السياسة وموردا من موارد التاريخ ، وكان غرضه من ذلك أن يقيم نظم الـكون على أساس علمى صحيح فأخذ يستخرج من التاريخ قواعد يقيس بها تطور المجتمع و بعبارة أخرى أراد أن يجعل فن

الحكم علما من العلوم ، وكان يؤمل أن يأتى الزمن الذى يقام فيه التشريع على أساس دراسة علمية للطبيعة البشرية ، تلك الدراسة التى تؤدى اليها علم الاجتماع .

فكما أدت العلوم الأولية كالطبيعة والكيميا إلى ضبط الانسان لتصرفات الطبيعة الخارجية كذلك يؤدى علم الاجتماع إلى ضبط الانسان لتصرفاته . وقد كان يعتقد فى أول الأمر أن علم الاجتماع هو نوع من العلوم الطبيعية ولذلك سماه فى أول الأمر الطبيعة الاجتماعية Physique Sociale

وكمت لم يكن فى هذا بأول من درس علما يبحث المجتمع و يصل به الانسان إلى التسلط على غيره من البشر كما تسلط على الطبيعة الخارجية بل سبقه فى ذلك مونتسكيو Montesqieu فى كتابه روح القوانين Esprit des lois الذى أصدره لأول مرة سنة ١٧٤٧ إذ قال إنه يجب فى تنظيم المجتمع التمييز بين الشكل الذى يأخذه المجتمع و بين القوى البشرية التى تحركه وانتهى إلى القول بأن دراسته لا تؤدى إلى علم القانون وحده بل تؤدى الى علم البشرية فنراه يقول إنه يدرس البشر و يخرج

من الدرس بأن قوانينه وعاداته المختلفة لايمكن أن يكون المحرك الوحيد لها مجرد الهوى . و بعبارة أخرى لابد أن يكون للمجتمع قواعد هى قواعد علم البشرية الذى أشار إليه .

عالم آخر وهو دافيد هيوم جعل السياسة ضمن العلوم الطبيعية[1] وسان سيمون اعتبر المدنية ذاتها جزءا من الطبيعة ، ورأى أن التغييرات الاجتماعية ما هى إلا ناحية من نواحى التغييرات الطبيعية ، ولهذا نادى بأن علم السياسة هو علم ثابت كعلم الطبيعة .

وليس علم السياسة هو العلم الوحيد الذى أراد بعض علماء الاجتماع أن يجعلوا له قواعد ضابطة و يشبهوه بعلم الطبيعة بل وصل الأمر بهم إلى القول بأن التاريخ هو علم ثابت القواعد والأركان أيضا إذ بدأوا يحللون وقائعه و يستخرجون منها مبادىء عامة و يربطون بعض الوقائع ببعض ثم يوسعون دراستهم حتى تشمل كل الأجناس وكل البلاد وكافة الأزمنة . ومنذ أن أخرج كمت فكرة واضحة لعلم الاجتماع وجعل له اسما خاصا و برنامجا محددا

---

(١) دافيد هيوم « بحث فى الفهم الانسانى »
Inquiry concerning Human understanding

زاد الاهتمام بالتاريخ فأعدوا منه وسيلة لبحث التطور الاجتماعى فى مختلف العصور وحاولوا أن يجعلوه علما من العلوم الاجتماعية بل أن يجعلوا منه كما قال أوجست كمت علما صحيحا ثابتا ليخدم علم الاجتماع ، لأن هذا العلم هو عبارة عن مجموعة من الاكتشافات للشؤون الانسانية ، وهذه الاكتشافات لا يمكن أن تستخرج إلا بواسطة التاريخ .

لهذا كان التاريخ مرتبطا دائما بعلم الاجتماع ارتباطا وثيقا فالتاريخ يبحث الوقائع والأشخاص والهيئات فلكل واقعة زمان ومكان حدثت فيهما وهذا ما يسجله التاريخ ، فاذا أخرج المؤرخون الوقائع من وضعها التاريخى أى من حيز الوقت أو المكان الذى وقعت فيه وأخذوا يقارنون بعضها ببعض ويضعونها فى مراتب وأقسام ، و بعبارة أخرى إذا بدأ المؤرخ يحلل التاريخ ويخرج منه قواعد ومبادىء بدلا من الاقتصار على درج وقائعه وتوقيتها وتعيين محل وقوعها فقد انتقل من التاريخ إلى علم آخر هو علم الاجتماع .

ولعل أقرب مقارنة بين علم الاجتماع والتاريخ هى المقارنة بين علم الجغرافيا والتاريخ ، فالجغرافيا هى العلم الذى يبحث

فيما نراه فى العالم كبحث طبيعة الكرة الأرضية وموضعها فى الفراغ والتمييز بين أجزائها المختلفة وبحث أنواع الناس والحيوانات التى تعيش فيها والنباتات التى تنبت على ظهرها، فاذا بدأ الجغرافى يقارن بين الحيوانات والنباتات ويقسمها إلى فصائل ويقسم سكان الكرة الأرضية إلى أجناس أو قبائل انتقل من علم الجغرافيا إلى علوم أخرى كعلم النبات أو الحيوان أو علم الأجناس البشرية أو التاريخ الطبيعى أو غير ذلك — هذه هى المقارنة بين التاريخ وعلم الاجتماع فالأول انما ينقل صور الوقائع التى تحدث فى العالم أما الثانى فيرمى إلى استخراج قواعد وقوانين من الوقائع التى يحللها ويبحثها ويتعمق فى بحث أسبابها واستخراج نتائجها — لهذا كان علم التاريخ من أوثق العلوم صلة بعلم الاجتماع ولهذا خرج كثير من علماء الاجتماع من صفوف المؤرخين .

ولعل من أحسن ما يبين هذه العلاقة بين التاريخ وعلم الاجتماع هو ما يمكن أن نستخرجه من أبحاث ابن خلدون وهو امام العرب فى علم الاجتماع الذى يمكن أن يلقب « بأبى علم الاجتماع » فقد كان أسبق من أوجست كمت ومن مونتسكيو

فى استخراج علم يبحث المجتمع سماه « بعلم العمران » . وقد جعل ابن خلدون لهذا العلم موضوعا مستقلا هو العمران البشرى والاجتماع الانسانى ، ولكنه مع ذلك لم يبعد هذا العلم عن التاريخ وان كان قد جعل منه أساساً لدرس التاريخ باعتبار انه يفيد فى ايضاح الوقائع التاريخية وتحقيقها . وعلى ذلك يمكن القول أن ابن خلدون الذى سبق أوجست كمت بأربعمائة سنة وسبق مونتسكيو بخمسمائة سنة تقريبا قد وضع أساسا لعلم الاجتماع وربط بينه و بين التاريخ .

ولعل من أظهر ما يشتمل عليه مؤلف الاستاذ مصطفى فهمى أنه بيّن نصيب ابن خلدون فى استنباط قواعد علم الاجتماع ومركزه المشرف بين علماء هذا العلم. وهذه ناحية يجب أن نظهرها للملأ حتى نكشف عن فضل علماء العرب ، وهو فضل لم يتردد الغربيون فى الاعتراف به ، وانما يجب أن يتولى الناطقون بالضاد ابرازه كلما وجدوا الى ذلك سبيلا . ففى كثير من العلوم والفنون نجد أن العرب قد ضربوا بسهم وافر ، بل لا نغالى إذا قلنا ان كثيرا من الآراء والنظريات الحديثة يوجد ما يماثلها فى كتب علماء العرب وفقهائهم ، فاذا كان كتاب الغرب الحديثون

يرجعون دائما إلى أسلافهم من علماء اليونان أو الرومان فقد آن الوقت لكتابنا أن يخرجوا كنوز أجدادهم وينشروا على الملأ أن حضارة العالم العربى وثقافته كانت تضارع أى حضارة أوثقافة للأمم الأخرى، وأن هناك من العلوم الحديثة التى يفتخر أهل هذا القرن أو القرن الماضى باكتشافها كعلم الاجتماع ما هومفخرة للعرب، إذ وصلوا إلى معرفته منذ قرون عديدة ، بل انه ليمكن القول أن التسمية التى سماها ابن خلدون لعلم الاجتماع — والاشارة إليه باسم « علم العمران » — هى أقرب لحقيقة هذا العلم إذ يمكن أن يندرج فيه جميع النواحى التى تتناولها أبحاثه ، فهو ليس مقصوراً على بحث المجتمع وحده بل هو يتعلق بالبشرية كلها أو بعبارة أخرى بالعمران وكل ما يرتبط به ، لذلك كان ابن خلدون من طائفة العلماء الذين يأخذون علم الاجتماع بأوسع المعانى فأدخل فيه بحث العمران البشرى بجميع أنواعه ، فمنها العمران البدوى بمايدخل فيه من بحث القبائل والامم المتوحشة ، والعمران الحضرى ومايدخل فيه من بحث البلدان والأمصار، و بحث الدول والخلافة والملك ، و بحث الصنائع ووسائل الكسب، و بحث الحياة العقلية وما تستلزمه من اكتساب العلوم، أى أدخل ابن خلدون فى علم

الاجتماع أبحاثا لا يدخلها الحديثون فى علوم متعددة كعلم التاريخ الطبيعى والسياسة والاقتصاد بل والجغرافيا أيضاً وغير ذلك من العلوم ، وهو بذلك يدخل فى زمرة القائلين بالتوسع فى ميدان علم الاجتماع ، إذ هو يدور حول حياة الانسان وتطور العمران .

فمن محاسن كتاب الأستاذ مصطفى فهمى انه أوضح مجهود ذلك العالم العربى ابن خلدون ، كما أنه بسَّط علم الاجتماع فجعله فى متناول كل انسان يرغب فى بحث هذا العلم وادراك كنهه ، ونحن أهل العربية فى حاجة لكتب تعرض بسائط العلوم المختلفة ، لأن فى ذلك فائدة مزدوجة ، فهذه البسائط تساعد على نشر العلم بين أكبر عدد من الناس ، ثم هى تمهد الطريق لمن يريد التعمق فى فرع معين إذ تعينه على تذوق هذا النوع فيشعر الباحث باللذة التى تدفعه إلى متابعة الدرس والاستقراء . ونحن فى أشد الحاجة إلى إيجاد لذة البحث فى نفوس الناشئين من أهل هذا الزمان ، فانهم إذا صادفوا فى أول الأمر أسلوبا معقداً أو طريقاً وعراً ، حادوا عن سلوكه وثناهم ذلك عن الدرس والبحث

لهذا يحسن أن تقوم هيئات فى بلادنا مثل «رابطة الاصلاح

الاجتماعى» لنشر بسائط العلوم المختلفة وخصوصا العلوم الاجتماعية على الأسلوب الذى اتبعه مؤلف هذا الكتاب بالابتعاد عن التفصيل والتعقيد ، والجمع بين الايجاز والسلاسة .

ولعل أول ما يجب أن يعرفه كل راغب فى اصلاح المجتمع أن يدرك ماهية هذا المجتمع والأسس التى تقوم عليها العلاقات بين أفراده ، وهذا هو ما تولى المؤلف بيانه فى هذا الكتاب ؟

محمد عبد المنعم رياض

تمهيـــــد

مما يثير الدهشة فى حياتنا الفكرية . أن نعيش فى عصر النشـاط الاجتماعى ، الذى يزخر بعديد من المؤلفات الاوربية دون أن نظفر فى الثقافة العربية بمجهود علمى يتناسب مع خطورة الجانب الاجتماعى فى حياتنا القومية .

فهنـاك نقص ملموس فى نهضتنا العلمية . يتمثل فى ضآلة ما أخرجه المؤلفون متصلا بالحياة الاجتماعية ومشاكلها . على ضوء البحث العلمى الحديث

وكل ما لدينا من ثروة علمية فى هـذا الموضوع مقتصر على ترجمة مؤلفات الفيلسوف الفرنسى « جوستاف له بون » التى تشمل روح الاجتماع [1] وسر تطور الأمم [2] والحضارات الاولى [3] .

وهذه المؤلفـات ذات مسحة فلسفية . إذ تناولت نفسية

(١و٢) تعريب المرحوم محمد فتحى زغلول .

(٣) تعريب الاستاذ محمد صادق رستم .

الجماعات وخصائصها وتطورها بأسلوب بعيد عن دقة البحث العلمى .

وقد تأثر بهذه الروح الاستاذ نقولاحداد الذى بذل مجهودا ضخما فى اخراج مؤلفه (علم الاجتماع) حوالى عام١٩٢٥ فى جزئين مطولين الأول فى (تشريح لحياة الهيأة الاجتماعية وتحليل لهامن الوجهتين المادية والعقلية) والثانى فى (تغيير الهيئة الاجتماعية وسيرها وتطورها) .

ومما يؤحذ على هذا الكتاب انه عالج مسائل الاجتماع على أساس بيولوجى بحت [١] تحت تأثير المدرسة الانجليزية القديمة

---

(١) مع أن المؤلف أطلع على مؤلفات جدنجز وبلاكمار وروس وديلى، وورد الا أن معظم مؤلفه قام على المراجع الاحيائية (البيولوجية) الآتية :

P. Chalmers Micheal	:	Outline of Biology.
J. Jeffery Parker	:	Manual of zoology.
Patrick Geddes	:	Evolution.
Edwin goodrich	:	The Evolution of Living Organisms
W.E. Carnegie Dickson	:	Bacteriology.
J.A.S. Watsen	:	Heredity.
Gerald Leighton	:	Embriology. The Beginnings of Life
Lord Avebury	:	The Origin of Civilization.
Keller	:	Social Evolution.
J. Denker	:	Races of man.

التى سادت فى القرن التاسع عشر ، فلم يلم بالمدارس الاجتماعية الحديثة التى ظهرت فى القرن العشرين ، والتى تقدمت بعلم الاجتماع وأبحاثه تقدما حثيثا ، فى فترة وجيزة مما جعل المدارس القديمة لا تصلح وحدها أن تكون أساسا يقوم عليه مؤلف علمى فى الاجتماع .

وقد شاء تواضع المؤلف الكريم أن يذكر فى مقدمة الجزئين (ان هذا المؤلف فى جزئيه ليس إلا شق طريق البحث فى هذا الموضوع الوعر ، الذى لم يقصد إلى التبسط الضافى فيه كاتب عربى بعد عسى أن يتحمس من هو أغزر علما ، وأقدر قلما ، للبحث فيه فى أساوب أعلى ، ويغوص فى أعماق حقائق أكثر)

ويكفى الاستاذ نقولا حداد فضلا ان الصحافة العربية استقبلت مؤلفه وقت ظهوره بحفاوة قلمية لم يظهر فيها أى أثر للنقد العلمى مما يدل على اعراض الكتاب والمفكرين فى ذاك الحين عن الأبحاث الاجتماعية ، كما انه قد مضى على ظهور مؤلفه أكثر من عشر سنوات دون أن يظهر أثناءها مؤلف اجتماعى يتناول علم الاجتماع على الوجه الأمثل .

ولا بد لنا فى هذا المقام من التنويه بمجهود الدكتور عبد الرحمن شهبندر فى ميدان الأبحاث الاجتماعية . فقد وضع حوالى عام ١٩١٢ أول مؤلف عربى عن علم الاجتماع شاءت الظروف السياسية وقيام الحرب العظمى أن تضيع نسخته الأصلية قبل الشروع فى طبعه ولكنه أخرج لنا أخيرا كتابا هاما عن (القضايا الأجتماعية الكبري) نعتقد بحق أنه أول مؤلف اجتماعى عالج بالعربية أمهات المشاكل الأجتماعية بأسلوب علمى ألقى ضوءا على ما يكتنف المجتمع الشرقى من أعراض وأمراض ونقائص ، وأماط اللثام عن كثير من المساوىء والعلل التى كان الأعتقاد سائدا بأنها فوق الفهم والتعليل، وذكر أوجه الإصلاح فى أسلوب علمى دقيق ، يزرى بما ألفه جمهرة المتعلمين فى الشرق ، من ابحاث سفسطائية عقيمة ، والمطلع على مؤلف الدكتور شهبندر يقتنع بأن الاجتماع له قوانينه ونظامه . سبيل الوصول اليها البحث والاطلاع .

وقد قام الأستاذ عبد الحميد يونس بتعريب كتاب (وسترمارك) عن (الزواج) وهو من المراجع الأجتماعية التى لم

تفقد طرافتها واهميتها رغم ظهورها فى القرن الماضى .

ولعل رسالة الدكتور طه حسين بك عميد كلية الآداب عن « فلسفة ابن خلدون الاجتماعية » [1] من أهم المؤلفات العلمية فى الأبحاث الأجتماعية فقد نالت من التوفيق حظا عظيما ، وأثارت فى كلية الآداب اهتماما خاصا تجلى فى عناية قسم الفلسفة والاجتماع بدراسة ابن خلدون حيث ألقى عنه استاذنا العلامة الباجيكى جورج هوستيليه رئيس قسم الاجتماع الأسبق عدة محاضرات بثت فينا شغفا ببحث مجهود ابن خلدون فى تكوين علم العمران [2] .

ونعتقد أن هذه المجهودات كان جديرا أن يسبقها عدة مؤلفات فى علم الاجتماع لتكون الطبقة المثقفة اكثر استعدادا لتقدير كل مجهود علمى فى الدراسات الاجتماعية .

وقد فكرنا فى نقل مؤلف من المؤلفات الفرنسية اوالانجليزية

---

(١) وضعت فى الاصل بالفرنسية وترجمها الى العربية الاستاذ محمد عبد الله عنان .

(١) نذكر أن الزميل الفاضل الاستاذ عبد العزيز عزت عضو بعثة كلية الآداب بالسربون قد وضع رسالة ممتعة بالفرنسية عن (ابن خلدون) .

عن علم الاجتماع وترجمته إلى اللغة العربية ليسد بذلك ما نشعر به من نقص علمي في ثقافتنا العربية. ولكنا وجدنا أن التأليف على صعوبته ومشقته أقرب منالا لقارىء العربية .

وغايتنا التي قصدنا اليها هي أن نعرض في إيجاز تام الجوانب المختلفة لعلم الاجتماع بحيث يخرج القارىء ملما بطبيعة المجتمعات والجماعات الانسانية . وحقيقة النظم والتقاليد والأوضاع الاجتماعية .

مارس سنة ١٩٣٨ مصطفى فهمي

الفصل الأول

نشأة علم الاجتماع

مكانة علم الاجتماع من المعرفة — الدراسات الاجتماعية فى العصر اليونانى — فى العصور الوسطى — الثقافة الاسلامية — ابن خلدون مؤسس علم الاجتماع — النهضة العلميــة الاوربية — القرن الثامن عشر — القرن التاسع عشر — المدرسة الاجتماعية فى فرنسا وانجلترا وأمريكا والمانيا وأيطاليا — مذهب أميل دوركايم

يعتبر علم الاجتماع من أعقد أنواع المعارف وأكثر العلوم تشعبا. مع أن موضوعه هو أول ما خطر للفكر الانسانى ، فالمجتمع الذى نشأ فيـه الفرد احتل من ذهن الانسان حيزا كبيرا . فحينا وقف تفكير الفرد فى المجتمع عند حد الروعة والرهبة ، وحينا آخر امتد به التفكير إلى فرض فروض خيالية استمدها من محض الأوهام والأهواء ، وطورا أرهف حسه متلمسا مظاهر النقص وقد حفزه شعوره إلى تصور وسائل الوصول للكمال. ولـكنه قصر عن

الاهتداء إلى الوسائل العلمية العلمية السليمة التى ترشده إلى فهم المجتمع . والالمام بنظم الجماعات والتطورات التى تمر بها الحياة الاجتماعية .

والتقدم الفكرى لم يتغلب إلا حديثا على العقبات التى كانت تعترض الباحث فى شئون المجتمعات والجماعات .

وقد حاول (أوجست كمت) محاولة موفقة حين تتبع الأدوار المختلفة التى مرت بها المعرفة الانسانية ووضع لها ترتيبا خاصا أسماه (التسلسل فى العلوم La Hiérarchie des Sciences) فالرياضة هى أقدم أنواع المعرفة التى اهتدى اليها الانسان ثم الفلك فالطبيعة فالكيمياء فعلم الأحياء (البيولوچى) . فعلم الاجتماع .

أى أن أبسط ألوان المعرفة هى الرياضة وأعقدها هو علم الاجتماع . لأنه لا يمكن تفسير الظواهر الاجتماعية ، وكشف قوانين المجتمعات إلا بعد الالمام بالمعارف الأخرى ، وهذا يعلل لنا بطء ظهور علم الاجتماع وتأخر تكوينه فى القالب العلمى المصقول حتى القرن العشرين .

التطور التاريخى لعلم الإجتماع

العصر اليونانى :

قبل ظهور الفلسفة اليونانية اقتصر الإنسان فى تفسير الظواهر الإجتماعية على عامل واحـد هو وجود قوة خفية تحرك وتسيطر على كل شىء . واطمأن الى هذا التفسير . ومزجه بمعتقداته الدينية .

ولـكن العقل اليونانى تحرر من هذه النظرة الضيقة الغامضة واستطاع أن يتناول المجتمع فى وحدته ومجموعه تناولا فيه مسحة التفكير الحر . ولـكنه كان تفكيرا شخصيا . بعيدا عن التفكير العلمى الموضوعى. لأنه اتجه نحو وضع مثل عليا كما يجب أن تكون عليه الحياة الاجتماعية . بدلا من دراسة ماهو كائن فعلا من النظم المختلفة . فافلاطون قد اقترح فى مؤلفيه (الجمهورية) و (القوانين) نظاما مثاليا للدولة . فرأى أن تكون ذات حكومة شـيوعية على رأسها الفلاسفه حكاما عاملين .

فهذا النظام المثالى وان كان مستمدا من حياة الاسبرطيين

أنفسهم القائمة على نظام الطبقات . إلا أنه ثمرة تفكير نظرى بعيد عن الدراسة الواقعية للأنظمة الموجودة ،

أما أرسطو فانه كان فى مؤلفه (السياسة) أقرب إلى دراسة الحقائق ذاتها . فقد تناول بالبحث والدرس دساتير وقوانين المدن اليونانية مقارنا إياها بنظم وتقاليد المجتمعات الفطرية والمجتمعات المحكومة حكما أوتقراطيا استبداديا . وهذه الدراسة تعتبر محاولة جدية فى بحث الحقوق السياسية وتاريخ تطور الهيئات الاجتماعية !

وقد عرّف أرسطو الإنسان بأنه (حيوان سياسى) وهو التعبير الحرفى الذى يقابل العبارة التى نتداولها كثيرا وهى أن (الإنسان مدنى بالطبع) . أى ان الإنسان محتم عليه أن يعيش فى مدينة أو مجتمع لأنه حيوان عاقل ، وصفة العقل هذه لم يكتسبها إلا باختلاطه بغيره وتمتعه بحياة الجماعة . التى تجعله يمتاز على باقى الحيوانات . فاذا عاش الإنسان وحيدا انحط وأصبح أقل الحيوانات شأنا . لأن حياة الجماعة أكسبته مزايا عقلية هدته إلى ايجاد الأنظمة والقوانين . والحياة الفردية خارج نطاق الجماعة

تسلب الإنسان هذه المزايا وتهوى به إلى حيث يصبح أقل شأنا من الحيوان .

العصور الوسطى :

لم يجد التفكير اليونانى من يتعهده بالصقل والسير به إلى الأمام فى العصر الرومانى وعصر المسيحية . فهذه الخطوة التى قطعتها العقلية اليونانية نحو الأبحاث الاجتماعيه والنظر إلى المجتمع كوحدة قائمة بذاتها لم تجد النشاط الفكرى الجديد بمتابعة البحث الاجتماعى على هذا الأساس . فقد وقف الفكر الرومانى عند حد الانهماك فى وضع الأنظمة العملية الكفيلة بتدعيم السلطان السياسى فى الإمبراطورية الرومانية المترامية الأطراف . ولم تكن الحرية الفكرية متوفرة . ولما جاءت المسيحية . شغلها كفاحها ضد الإمبراطورية الرومانية عن كل اعتبار آخر . وحين انتصرت واعتنقت الإمبراطورية الديانة المسيحية وسيطرت البابوية على الشئون الدينية والزمنية . تبع ذلك تضييق عنيف على حرية التفكير زاده إمعانا وتطرفا ظهور المذاهب المسيحية المختلفة . وطغيان القوة المادية والسلطة السياسية على كل مظهر من مظاهر الاستقلال

الفكرى . وحرية الرأى... فركدت الحياة الفكرية . ولم تظفر الأبحاث الاجتماعية بأى نصيب من العناية . واقتصر رجال الدين المسيحيون على تخيل عالم مثالى قائم على أسس دينية . وتابعهم المفكرون من غير رجال الدين فى تصور مجتمعات مثالية أقرب إلى الخيال ، لا تمت بأى صلة قريبة أو بعيدة إلى الحياة الواقعية .

وعندما ظهر الإسلام وتناول بتعاليمه الحياة الاجتماعية ونظمها أفسح المجال أمام المفكرين المسلمين للاجتهاد الفكري والنشاط العلمى فى مختلف نواحى المعرفة . وظفرت الأبحاث الاجتماعية بكثير من العناية والإلتفات . ومما عاون على ذلك قوة الصلة الروحية التى ربطت بين المجتمعات الاسلامية فوحدت كثيرا من تقاليدها ونظمها رغم تباين أوضاعها السياسية والثقافيه والاجتماعية والجنسية . فضلا عما كان لحرية الرأى والتفكير من المجال الفسيح . مما كفل للمفكرين الاحرار مركزا ممتازا ومكانة سامية .

وقد شجعت هذه الحياة مفكرى المسلمين على المضى فى أبحاثهم بخطى واسعة . ولم تقف الحدود الطبيعية أو السياسيه . حائلا بين الباحثين وبين التنقل من إقليم إلى آخر . ومن مجتمع

إلى غيره فى أنحاء العالم الإسلامى المترامى الأطراف . فاكتسبوا من التجارب ومن الخبرة ماعاونهم على تفسير ماشاهدوا من ظواهر اجتماعية . وطبائع انسانية . تفسيرا اجتهاديا جديرا بالتقدير يتجلى فيه الاجتهاد ويظهر فيه أثر الجهد الشخصى أكثر من التقيد بالقواعد والنظريات .

ومما يلاحظ ويستحق التسجيل أن الثقافة الإسلامية شجعت مفكرى المسلمين على الإلمام بجميع نواحى المعرفة ، ومع ان التخصص العلمى لم يكن واضحا ، إلا أن هذه الثقافة العامة فى عمقها وسعتها أكسبت الفكر الاسلامى مرونة كافية ، ساعدته على تناول المشاكل الاجتماعية ، ومسائل الاجتماع ، تناولا وصل به إلى أبعد حدود التحري العلمى ، ودقة التفكير ، وانتهى إلى وضع أسس علمية سليمة لعلم مستقل للمجتمع نادى به ابن خلدون فى القرن الرابع عشر الميلادى ، وأسماه « علم العمران » .

ابن خلدون مؤسس علم الاجتماع :

استعرض ابن خلدون (التاريخ) ساعيا وراء تحديد الغاية التى يحققها كعلم من العلوم ، أو فن من الفنون ، فخلص إلى أنه

لا سبيل إلى امكان جعل (التاريخ) علما بالمعنى المفهوم ، له قواعده وقوانينه ، إلا إذا قام إلى جانبه علم مستقل يصف طبيعة المجتمعات ، ويكشف قوانين العمران ليتسنى للمؤرخ أن يهتدى بهديه ، ويستعين بحقائقه ، وقد أسماه ابن خلدون (العمران البشرى) أو (الاجتماع الانسانى) . ومن قوله فى بدء مقدمته :

« ... إذا كان ذلك ، فالقانون فى تمييز الحق من الباطل فى الأخبار بالامكان والاستحالة ، أن ننظر فى الاجتماع البشرى الذى هو العمران ونميز ما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه ، وما يكون عارضا لا يعتد به ، وما لا يمكن أن يعرض له »

فابن خلدون يرى ان (الاجتماع البشرى) يفصل فى المسائل الآتية . —

١ — القوانين الثابتة للمجتمع

٢ — العوارض الطارئه على المجتمع

٣ — الظروف التى يستحيل سريانها على المجتمع

فاذا كان فى طاقة هذا العلم — العمران أو الأجتماع البشرى — أن يبت فى هذه المسائل الثلاث ، أمكن للمؤرخ أن يسترشد به

فى أبحاثه ، فيعرض التاريخ عرضـا صحيحا ، قائما على قوانين علمية دقيقة ، هى قوانين علم العمران .

فأبن خلدون اذن كان يرمى إلى اقامة (التـاريخ) على دعائم جديدة ، لا تتحقق إلا بتـكوين علم جديد هو علم العمران .

يرى ابن خلدون أن هذا العلم « مستقل بنفسه ، فانه ذو موضوع وهو «العمران البشرى أوالاجتماع الانسانى» وذو مسائل وهى « بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته واحدة بعد أخرى » . وهذا شأن كل علم من العلوم وضعيا كان أو عقليا » وقد عمد ابن خلدون إلى هذا العلم يضع حدوده ، و يرسم معالمه وانتهى إلى تقسيم المجتمع على الوجه الآتى : —

١ — العمران البشرى ، و يتناول مانعرفه الآن بعلم تركيب المجتمع أو شكلية المجتمع La Morphologie Sociale

٢ — العمران البدوى

٣ — « الحضرى

و يتناولان التاريخ الطبيعى للمجتمع من حيث تطوره وتدرجه

وتدرجه من الحالة الفطرية إلى الحالة المدنية .

٤ — الدول والخلافة والملك

ويقصد بذلك الناحية السياسية للمجتمع .

٥ — الصنائع والمعاش

وتمثل الناحية الاقتصادية للمجتمع .

٦ — العلوم أو الناحية الفكرية للمجتمع .

ومع ان هذا التقسيم اجتهادى فيه مسحة من السذاجة ، إلا اننا نسجل لابن خلدون توفيقه فى الجمع بين الظواهر الاجتماعية Les Faits Sociaux أى الظواهر الأساسية فى كيان المجتمعات ومنها الحياة السياسية التى أسماها ابن خلدون (الدولة والخلافة والملك) والحياة الاقتصادية التى عبر عنها ابن خلدون (بالصنائع والمعاش) والحياة الفكرية أو (العلوم) على حد تعبيره ، و بين الظواهر الشبه الإجتماعية Les Faits Extra-Sociaux أى الظواهر العارضة ومنها البيئة أو « العمران البشرى » وتطور المجتمعات أو « العمران البدوى والعمران الحضرى »

ولم يكن لابن خلدون منهج علمى خاص يتلاءم مع طبيعة

(علم العمران) الذى نادى به . فهو بعد أن أوضح فكرته عن العمران كله ، وحدد أقسامه المختلفة ، أخذ يعالج هذه الأقسام بأسلوب خلط فيه بين مهمته كاجتماعى اهتدى إلى علم مستقل — يجب أن يكون له منهج مستقل و بين مهمته كمؤرخ .

على انه يجب أن نسجل له ثلاث مآثر علمية حرية بالتقدير

أولا — أخذه بمبدأ جبرية الظواهر الاجتماعية — Le Déterminisme de Faits Sociaux أى أن الحوادث الاجتماعية ليست نتيجة الصدف البحتة أو خاضعة لإرادة الأفراد ولكنها نتيجة بواعث وقوانين ثابتة مهمة الاجتماعى كشفها . وهذا المبدأ هو الذى قام عليه علم الاجتماع الحديث.

ثانيا — اتباعه طريقة التعميم المطلق La Vulgarisation Générle أى انه عند تقرير إحدى الحقائق الاجتماعية ننظر إلى المجتمع باعتباره (وحدة) مستقلة ونحلل الحوادث الاجتماعية تحليلا جامعا . وقد أخذ كثير من العلماء الاجتماعيين المعاصرين بهذه الطريقة بعد تهذيبها وهى

تسمى الآن طريقة التركيب العلمى (La Synhtèse Sciéntifique) وقد انتشرت هذه الطريقة بعد فشل الطريقة التحليلية فى أبحاث (علم الاجتماع العام) .

ثالثا — الاسم الذى أطلقه ابن خلدون على (علم الاجتماع) وهو (علم العمران) يكاد يكون أصلح تسميه لهذا العلم . لأننا نستعمل الآن اسم (علم الاجتماع) ترجمة لكلمة Sociologie الفرنسية أو Sociology الانجليزية و يظهر قصور هذه الترجمة عند محاولة تعريب الصفتين :

١ — Social

٢ — Sociologique

فكل منهما نترجمه الآن (اجتماعى) . مع أن الصفة الأولى خاصة بالحياة الاجتماعية والثانية خاصة بالعلم ذاته. وللتمييز بينهما يمكن أن نعرب الأولى بلفظ (اجتماعى) والثانية بلفظ (عمرانى) أى أن أنسب تعريب لكلمة Sociologie هو (علم العمران) الذى قال به ابن خلدون .

وفضل ابن خلدون فى كشف علم مستقل فى ميدان المعرفة ليتضاعف ويتسامى إذا لاحظنا أن الأجيال التى عقبته عجزت لا

عن متابعة مجهوده بل وعن فهم أبحاثه نفسها . وظل هذا العجز مدة أربعة قرون لم يتقدم أثناءها مفكر لا في الشرق ولا في الغرب برأى أو فكرة عملية في تنظيم الدراسات الاجتماعية والإشارة إلى حاجة الانسانية إلى علم خاص للاجتماع والعمران . فكان ذلك حجه ناطقة . و برهانا قاطعا . على أن عقلية ابن خلدون أرقى من عصره . بل أسبق من العصور التى تلته . فقد ظهر (منتسيكو) فى القرن الثامن عشر وكشف فى مؤلفه القيم (روح القوانين L'Esprit des Lois) عن عدة ظواهر اجتماعية وأبان الصلات التى تربط النظم السياسية من جهة والنظم الاقتصادية والعائلية والتعليمية والاخلاقية من جهة أخرى. ومقدار ما تؤديه النظم السياسية لاشباع حاجات المجتمع . ومع ذلك فقد غاب عن (منتسكيو) أنه يبحث داخل الدائرة التى كشفها ابن خلدون . ولم يخطر له أن أبحاثه تندمج فى ثنايا علم هو (علم الإجتماع أو العمران) الذى نهض على أكتاف مفكر اسلامى هو ابن خلدون. هذا مع التسليم بتفوق منتسكيو من حيث دقة التفكير وتنظيم الحقائق وحسن ترتيبها وتسلسلها بفضل تقدم الحياة العلمية فى

عصره . وتوفر وسائل البحث والتفكير والانتاج. مما لم يتهيأ كله لابن خلدون . ومما يضاعف فضله .

ومن عجب أن يظهر بعد ذلك (اوجست كمت) فى القرن التاسع عشر و يدعو بعد ابن خلدون بخمسة قرون إلى تكوين (علم الاجتماع) . فتلقى دعوته تأييدا وقبولا وإعجابا . و يظفر اوجست كمت بلقب (أبى الاجتماع) . وهو لقب جدير بابن خلدون . الذى يقول فى تواضع علمى جم بعد دعوته إلى تكوين علم العمران : —

« ... ونحن ألهمنا الله إلى ذلك إلهاما . وأعثرنا على علم جعلنا بين بكره . وجهينه خبره . فإن كنت استوفيت مسائله . وميزت عن سائر الصنائع أنظاره وأنحاءه. فتوفيق من الله وهداية. وإن فاتنى شىء فى احصائه وأشبهت بغيره مسائله . فللناظر المحقق إصلاحه . ولى الفضل لأنى نهجت له السبيل . وأوضحت له الطريق » .

ومع ذلك فإن جميع المؤلفات الخاصة بعلم الاجتماع . تغفل كل الاغفال حتى مجرد الاشارة إلى اسم ابن خلدون عند التعرض

إلى تاريخ هذا العلم رغم كثرة ما كتبه عنه المستشرقون كمؤرخ وفيلسوف واجتماعى .[1]

النهضة العلمية الاوربية

وقفت الأبحاث الاجتماعية بل وانقطعت بعد مجهودات ابن خلدون فى القرن الرابع عشر . وعند ظهور طلائع النهضة العلمية فى أوربا لم تنل الدراسات الإجتماعية أى قسط من الإهتمام. واتجه التفكير إبان القرنين الخامس عشر والسادس عشر إلى العناية بالدراسات الأدبية القديمة . اللاتينية واليونانية .

ومنذ القرن السابع عشر بدأت تظهر حركة اجتماعية غايتها بحث (المجتمع) كوحدة مستقلة . من الوجهة العلمية . وهذه

(١) وقد عنى جناب البروفسور جورج هوستيليه أستاذ علم الاجتماع الاسبق بكلية الآداب بالجامعة المصرية عناية خاصة بابن خلدون . الذى شغل حيزا كبيرا من ابحاثه ومحاضراته . وقد تابع اهتمامه بابن خلدون حتى بعد تركه كلية الآداب عام ١٩٣١ ووضع بحثا عنه عام ١٩٣٥ أسماه : (ابن خلدون مبشر عربى بعلم الاجتماع فى القرن الرابع عشر) .
Ibn-Kholdoun. Un Précurseur Arabe de la Sociologie du XII Siècle.

الحركة الاجتماعية سلسلة ذات عدة حلقات استمرت حتى القرن العشرين . فالحلقة الأولى تتمثل فى (فلسفة السياسة) التى ظهرت فى القرن السابع عشر فى انجلترا. وتتمثل الحلقة الثانية فى (النقد السياسى) أو (الإتجاه السلبى لنقد نقائص المجتمع) كما يصوره فلاسفة فرنسا فى القرن الثامن عشر . الذى ظهرت فى أوائله أيضا حلقة ثالثة هى (فلسفة التاريخ) فى ايطاليا ونمت وترعرعت فى ألمانيا . وفى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ظهرت حلقة رابعة هى (فلسفة التشريع) ومعها الاقتصاد والإحصاء وعلم النفس .

وامتاز القرن التاسع عشر بالمجهودات التى بذلت فى سبيل توحيد العلوم الاجتماعية. و إيجاد دراسة مستقلة للجماعات والمجتمعات وانتهت بتكوين (علم الاجتماع) على يد « اوجست كمت » عام ١٨٤٣ .

ونشطت الحركة الاجتماعية وتقدمت دراسة المجتمعات فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . وظهرت عدة مذاهب علمية لدراسة الاجتماع كعلم. توجها (دوركايم) فى القرن العشرين

بمدرسته الاجتماعية التى وضعت أسسا واضحة لعلم الاجتماع من حيث منهجه وموضوعه ودراساته وأقسامه .

وقد خضعت الحركه الاجتماعية فى حلقاتها المختلفة لعدة عوامل سياسية واقتصادية وتشريعية ودولية وجهتها وجهة معينة. وصبغتها بصبغة خاصة . وطبعتها بالطابع الذى ظهرت به. ممايدل على أن الحياة الفكرية نفسها تخضع لقوانين ثابتة مستمدة من الظروف الاجتماعية .

فالنزاع الدستورى بين العرش والبرلمان الانجليزى فى القرن السابع عشر كان له أثره فى توجيه فلسفة هبز ولوك نحو دراسة طبيعة العلاقة بين الحاكم والرعية . ومنشأ هذه العلاقة من الناحية التاريخية ، وحقوق وواجبات كل طرف نحو الآخر ، وهل هناك تعاقد عرفى بين الشعب والملك وهل سلطة الحكم أصبحت حقا للحاكم ، أم للشعب حرية التصرف فى هذا الحق.

ومعنى ذلك ان التفكير الاجتماعى فى القرن السابع عشر عالج المجتمع من ناحية السياسة ، لأن طبيعة المشاكل التى ظهرت فى

ذلك الحين كانت دستورية ، ولكن هذه الفلسفة السياسية تأثرت إلى حد كبير بالروح المحلية واعتمدت فى تفكيرها على المنطق والاستنباط وحدهما .

وكانت نقائص الحكم الملكى الفرنسى فى القرن الثامن عشر سبيلا إلى تشجيع النقد السياسى ، فاتجهت الروح السياسية اتجاها سلبيا ، تنقد النظم الموجودة من سياسه وتشريع ودين نقداً مراً ووجد (فولتير) فى المساوىء السائدة منبعا فياضا يستمد منه مادة لفلسفته السياسية والاجتماعية وتهكمه اللاذع ، وسخريته العنيفة ، ودفعت النقائص الفاشية فى المجتمع الفرنسى (جان چاك روسو) إلى اعلان استنكاره لهذه الحياة و بطلانها وزيفها ومناداته بالعودة إلى الحالة الطبيعية والتجرد من جميع المظاهر الكاذبة التى لوثت البيئة الفرنسية ، والتى لا سبيل إلى التخلص منها إلا بالمرجوع إلى الطبيعة نستمد منها أصول الحياة الصالحة .

فظروف فرنسا السياسية والاجتماعية هى التى وجهت التفكير هذه الوجهة السلبية التى امتازت بالمميزات الآتية : —

١ — اتخاذ النقد السياسى سلاحا ضد مفاسد المجتمع .

٢ — التأثر بسلطان العاطفة أكثر من سلطان العقل عند البحث والنقد .

٣ — محاولة عقيمة فى وضع غايات ومثل عليا للجماعة .

وقد قامت فى نفس الوقت (أى أوائل القرن الثامن عشر) حركة فى ايطاليا كان لها أثرها العميق فى توجيه التفكير ، وهذه الحركة قام بها العالم الايطالى فيكو Vico (١٦٨٨ — ١٧٤٤) إذ عالج فلسفة التاريخ فى مؤلفه القيم (العلم الجديد) ونادى بنظرية جديدة وهى رجوع المدنيات إلى ما كانت عليه فى الماضى وتتلخص آراؤه فيما يلى : —

١ — ان العلاقة بين التشريع من جهة والدين والشعر والأدب من جهة أخرى علاقة وثيقة.

٢ — ان التشريع مستمد من الظروف النفسية للجماعة .

٣ — ان المدنيات القديمة هى المثل الأعلى للمجهود البشرى. وأن العالم يسير إلى ما كان عليه فى الماضى .

ولكن هذه الحركة الخاصة بفلسفة التاريخ لم تجد مرعى خصبا فى ايطاليا بعد مؤسسها فيكو ، ولكنها وجدت فى ألمانيا

من يتابعها و يسير بها إلى الأمام أمثال الفلاسفة الألمان (لسنج — هاردر — كانت) الذين حاولوا بناء تاريخ عالمى يبحث فى الماضى ، بحثا جديدا ، ليحددوا سير المدنية ومصيرها ، ولكنهم استسلموا فى أبحاثهم إلى الخيال عند محاولتهم تعيين مصير العالم إذ صرفوا مجهودات طائلة فى اقامة مثل عليا للجاعة والمجتمع .

ولكن ظهور كتاب « روح القوانين » لمنتسكيو عام ١٨٤٨ وجه الدراسات الاجتماعية وجهة عملية مثمرة. إذ تحرر من التفكير الشخصى فى التعليل والبحث ، ورد القوانين المعمول بها لا إلى إرادة المشرع وأهواء الحاكم ، ولكن إلى طبيعة المجتمع ، وعادات الجماعة وتقاليدها وخلقها ، فالمشرع انما يستمد نصوص تشريعه ومواد قوانينه من الظروف الإجتماعية التى تفرض عليه الاتجاه الذى يجب أن يتجه اليه تشريعه .

و إذا كان مونتسكيو يعتبر أول من بحث فلسفة التشريع ووضع أسس علم القانون العام أو المقارن ، فانه يعتبر من ناحية أخرى أول مفكر أوربى عالج الاجتماع بروح علمية بعد ابن خلدون .

فقد كشف منتسيكو فى « كتابه روح القوانين » نوعا من التسلسل والارتباط بين الظواهر الاجتماعية وأبان الصلات التى تربط النظم السياسية بالنظم الاقتصادية والعائلية والتعليمية مع بيان مقدار ما تؤديه هذه النظم السياسية لإشباع حاجات الجماعة .

وعند تعرض «منتسكيو» لقانون «ترابط النظم الاجتماعية» أى اتصالها العلّى حاول تطبيقه عمليا ، فشرح كيف أن الأمة ذات التقاليد الخلقية المتينة لا بد أن تقوم نظمها العائلية على أسس ثابتة قوية الدعائم، تشجع المشرع على صوغ قانون العقوبات فى قالب مشرب بروح التساهل والتسامح اطمئنانا إلى ارتقاع المستوى الخلقى فى المجتمع ، فتكتسب الحكومة القائمة عطفا يوطد سلطانها ، ويدعم نفوذها ، مما يدفعها إلى ترك الأفراد يتمتعون بأوفر قسط من الحرية السياسية والشخصية ، فاذا أساء الشعب أو فريق منه استعمال هذه الحرية ، فضعفت التقاليد الخلقية ، ووهنت هيبة السلطة الحاكمة ، لجأ المشرع إلى قانون العقوبات . فعدله تعديلا تتمثل فيه الشدة والصرامة ، وتترك

الحكومة القائمة سياسة التسامح والتساهل إلى سياسة الكبت والقمع والارهاب .

من هذه الصورة التى صورها منتسكيو لبيان «ارتباط النظم الاجتماعية » والاتصال الوثيق بين مظاهر حياة الجماعة ، أمكن استخلاص قانون « ترابط نواحى السلطة الحكومية » وهو :—

« إذا انتاب فساد أى ناحية من نواحى السلطة السياسية فان ذلك يؤدى إلى ظهور صورة أخرى من هذه السلطة السياسية تحل محل الأولى تفاديا لانحلال النظام الاجتماعى »

ويمكننا أن نلخص أهم اراء منتسكيو التى أفادت الدراسات الاجتماعية فيما يأتى : —

١ — ان المجتمع له حياة مستقلة كاملة يجب دراستها كوحدة متماسكة .

٢ — ان الظواهر الاجتماعية تخضع لقوانين وعلاقات منظمة مثل الظواهر الطبيعية.

٣ — ان القوانين ماهى إلا قواعد السلوك والعادات أفرغها المشرع فى صيغة قانونية بعد أن استمدها من الجماعة .

وأصبحت فرضا على الارادة الفردية.

٤ — ان العادات التى تنشأ من وجود الجماعة ليست متحدة فى كلياتها وجزئياتها ، وانما تختلف باختلاف البيئة .

ثم كان للاكتشافات الجغرافية و بدء الحركة الاستعمارية فى القرن الثامن عشر فضل كبير فى ظهور الاقتصاد والاحصاء كعلوم مستقلة ، لأن التبادل التجارى بين أوربا والمستعمرات ، ونمو الحركة الاقتصادية واتساعها وجه التفكير نحو بحث المسائل التجارية ، وأصل الثروة ، وطبيعة الانتاج ، فظهر تيرجو وكينى وجورناى فى فرنسا ، وهيوم وآدم سمث فى انجلترا . ولكن أبحاثهم تأثرت بالروح السائدة فى عصرهم ، روح التفكير فى تاريخ المدنية وتطورها ، فصرفوا سدى كثيرا من مجهوداتهم الفكرية فى سبيل كشف الصلات بين حقيقة الانتاج والقيمة وقانون التقدم الاجتماعى ، فكان الاقتصاد فى نظرهم فرعا للنشاط الانسانى فى سبيل المدنية ، ونال « الانسان الاجتماعى » جل عنايتهم ، ولم يحصروا أبحاثهم فى « الانسان الاقتصادى » الذى ينشد أكبر ربح بأقل مجهود .

وكان الاحصاء إلى ما قبل القرن الثامن عشر يعتبر علم الدولة

إذ كان قاصرا فى استعماله على الشئون الحكومية كالضرائب والتجنيد والميزانية ، وقد استطاع كندرسيه الفرنسى المعاصر للثورة الفرنسية أن يخرج بالاحصاء من هذه الدائرة الحكومية الضيقة وتمكن من استخدامه فى المسائل الاجتماعية ، وكان مبتكرا فى مؤلفه الخاص بتقدم الفكر البشرى لأنه أيد آراءه عن طريق الاحصاء والقوانين الرياضية .

وقد مهد كندرسيه الطريق لبعض مفكرى القرن التاسع عشر أمثال أدولف كتليه البلجيكى A. Quetelet وهو فلكى أولع بالمسائل الرياضية والميكانيكا ، واستخدم مواهبه الرياضية فى التقدم بالاحصاء ، واستعان بمعلوماته فى « الميكانيكا » فى معالجة المسائل الاجتماعية .

فتخيل المجتمع حيوانا « أوتوماتيكيا » يخضع لنفس الاعتبارات التى يخضع لها العالم السماوى ، واستعرض الظواهر الاجتماعية وما تلعبه من الأدوار كما لو كانت قوى ميكانيكية . وقد اختار لأحد مؤلفاته فى الاحصاء الاجتماعى اسم الطبيعة الاجتماعية La Physique Sociale وهذا الاسم تعديل للاسم الأصلى وهو « الميكانيكا » الاجتماعية Mécanique Sociale

وقد حاول كتليه أن يثبت وجود – قانون العلية – فى الظواهر الاجتماعية كما فى الظواهر الطبيعية ، واستطاع عن طريق الأرقام الاحصائية أن يثبت أن قلة المواليد ترجع إلى قلة المحصول الزراعى لأنه يصحب قلة المحصول قلة الأقبال على الزواج و بالتالى نقص عدد المواليد .

وهكذا يتبين لنا إلى أى حد خرج الاحصاء من دائرته الرسمية المحدودة إلى ميدان الدراسات الاجتماعية.

القرن التاسع عشر

فى الربع الأول من القرن التاسع عشر ركدت حركة الدراسات الاجتماعية لطغيان روح الرجعية التى سيطرت على أوربا سياسيا والتى كان يمثلها مؤتمر فينا ، ولكن ظهر فى الوقت نفسه نشاط فكرى فى الجزر البريطانية سنتحدث عنه على حدة وقد قامت فى فرنسا مدرسة «سان سيمون» تعمل دائبة فى الدراسات الاجتماعية على أساس البحث عن العلاقة التى تربط العلوم الاجتماعية المنفصلة التى ظهرت وهى الاقتصاد والقانون المقارن والاحصاء وتاريخ المدنية ، وأنجبت هذه المدرسة مفكراً ممتازا هو

« أوجست كمت » أول مبشر أوربى بعلم الاجتماع ، وهو من هذه الناحيه يعتبر بحق خليفة ابن خلدون المؤسس الأول لهذا العلم .

استرعى تفكير أوجست كمت نتائج الثورة الفرنسية وهاله تلك الفوضى التى انتابت النظم الاجتماعية . فاتجه تفكيره إلى وضع أساس ثابت وكشف القوانين التى توجه الآراء والمعتقدات وهذه الغاية استدعت تقليب النظر فى ماضى وحاضر الانسانية وأخيراً هداه البحث إلى ما أسماه « قانون المراحل الثلاث »

ويتلخص هذا القانون فى أن الانسانية فى سبيل تقدمها وتطورها لابد أن تجتاز ثلاثة أطوار . الطور الدينى والطور الفلسفى والطور العلمى . ويعتبر كمت هذا القانون مفتاح المدنية ، لأن الاستقراء التاريخى يؤيده ، وتطلب هذا القانون من كمت وضع تصنيف للعلوم والمعرفة الانسانية وفق ظهورها وتطورها ، وهو التصنيف الذى أشرنا اليه من قبل .

وتشتمل فلسفة « كمت » الواقعية على فكرتين أساسيتين هما الانسانية والتطور :

فالفرد فى ذاته ليس شيئا مذكورا . انما هو النوع البشرى أو الانسانية الموضوع الحقيقى للعلم ولكل قانون علمى. فالانسانية هى المثل الأعلى المعقول الواجب التفكير فيه .

أما التطور فانه سبيل الانسانية الذى تسير فيه بنظام محدود يتمثل فى المراحل الثلاث . فتخضع كل مرحلة وتتحدد بالمرحلة السابقة عليها . وفق قانون العليه . ولا يعترف « كمت » بالنظرية القائلة بأن التطور لا نهاية له . وأن الانسانية تسير نحو الكمال المطلق . ويعتبر هذه النظرية أثرا من آثار التفكير الميتافيزيقى الذى لم يرتفع إلى مرتبة التفكير العلمى .

فعلم الاجتماع فى نظر « كمت » ذو قوانين تقابل قوانين علم الطبيعة . وكما هى الحال فى علم وظائف الأعضاء وعلم التشريح ينقسم علم الاجتماع الى اجتماع مستقر Statique واجتماع متطور Sociologie Dynamique فالاجتماع المستقر يدرس الهيئة الاجتماعية أو جسم المجتمع فى وقت معلوم من حيث ترابط النظم الاجتماعية وتوازنها .

والاجتماع المتطور يدرس المجتمعات ليقف على قوانين تطورها وما يطرأ على الوظائف الاجتماعية من تغيير . ولقد لخص كمت

طريقة هذا العلم فى نشرة برعاية سان سيمسون عام ١٨٢٤ وأسماه الطبيعة الإجتماعية Physique Sociale وكانت النشرة بعنوان مذهب السياسة الواقعية . أما عرض علم الاجتماع فى شكله النهائى فقد كان فى كتاب الفلسفة الواقعية الذى نشره عام ١٨٤٣

وقد وضع « كمت » الاصطلاح العلمى لعلم الاجتماع وهو Sociologie ومقطعة الأول لاتينى ومقطعة الثانى يونانى مما جعله محل انتقاد اللغويين . ومع ذلك فقد انتشر هذا الاصطلاح انتشاراً سريعاً وعم استعماله(١)

وقد أصبحت الحقائق الاجتماعية بعد « أوجست كمت » تبحث كالحقائق الطبيعية أى من الوجهة العلمية . لا من الناحية الميتافيزيقية . وتميزت العلوم الاجتماعية عن بعضها . وقل الخلط بين الاقتصاد والتاريخ والقانون والاحصاء والمدنية .

ومع خطورة أبحاث « أوجست كمت » فإنها لم تجد من

---

(١) وذلك بعكس الاصطلاح العربى الذى قال به ابن خلدون وهو (علم العمران) . فانه سليم من جميع الوجوه . ومع ذلك قل تداوله بدون مبرر . ونرجو أن يتفق الاجتماعيون فى مصر والممالك العربية على استعماله .

يتابعها . إذ أن الحوادث الدولية والسياسة الأوربية غيرت اتجاه الدراسات الاجتماعية تغييرا طبعها بطابع خاص . تمثل فى المدرسة الانجليزية . التى انتشرت تعاليمها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر .

المدرسة الأنجليزية

فى أواخر القرن الثامن عشر استهدفت فرنسا لاضطرابات سياسية انتهت بالثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ فى حين كانت تتمتع انجلترا باستقرار سياسى عاون على نشاط فكرى استمر مزدهرا بينما كانت القارة الأوربية غارقة فى مشاكل دولية . وحروب دامية . استنفدت كل قواها . وقضت على مظاهر التقدم الفكرى فيها .

وقد استطاع الفيلسوف الانجليزى (ادمندبرك) معاصر الثورة الفرنسية أن يبث روحاً فكرية جمة النشاط والانتاج فى انجلترا . اذ أنه بتناوله الثورة الفرنسية بالنقد واستنكاره سياسة العنف وحملته الشديدة ضد الثورة ووسائلها . وتقريره عدة مبادىء حققت صحتها حوادث المستقبل . جعل للسياسة حدودا وأسسا كانت نبراساً لساسة العصر الحاضر . ومعارضته

الثورة الفرنسيـة قامت على بغض استعمال أساليب العنف والاستبداد سواء من الحكام أو من المحكومين . مع احترام كل نظام ثابت . وفى رأيه أنه مهما بلغ فساد أى نظام . فإن هذا لا يبرر الثورة عليه من جانب الشعب فى عنف وتهور . بل يكون التخلص منه بالاجماع على ابداله وتعديله . كما أنه مهما بلغ صلاحية نظام ما . فإن هذا لا يبرر الدفاع عنه والمحافظة عليـه من جانب الحكام فى استبداد واضطهاد .

وقد استمد (برك) الانجليزى من (منتسكيو) الفرنسى الكثير من آرائه ونزعاته . وكان له من ثقافته القانونية . أكبر معين على فهم مشاكل عصره وتفسيرها ومعالجتهـا على وجه مبتكر هو بداية التفكير السياسى الحديث .

وامتاز القرن التاسع عشر بالحركة الاستعمارية الواسعة النطاق . التى وجهت الدراسات الاجتماعية وجهة عملية مثمرة . قامت أعباؤها على أكتاف العلماء الانجليز . بفضل ما كانت تتمتع بة انجلترا من استقرار حرمت منه معظم الدول الأوربية .

وقبل أن نبين تأثير الحركة الاستعمارية فى المدرسـة الانجليزية الاجتماعية نستعرض فى إيجاز حركة التوسع الأوروبى.

ففى القرنين الخامس عشر والسادس عشر تمت الاكتشافات الجغرافية للقارة الأمريكية ولطريق الهند البحرى وبدأت العلاقات التجارية بين الشرق والغرب . وفى القرن السابع عشر هاجر كثير من الأوربيين خصوصا الفرنسيين الانجليز الى المستعمرات هربا من الاضطهاد السياسى والاضطهاد الدينى . أما كثرة المهاجرين فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فترجع الى ازدياد عدد السكان فى القارة الأوربية وسرعة نموهم.

وحتى أوائل القرن الثامن عشر كان جزء عظيم من أنحاء العالم ما زال مجهولا للعالم الأوربى . فلم يكن معروفا من قارة أفريقية إلا سواحلها . وبضع محطات تجارية للبرتغاليين والهولنديين والانجليز . وكان النصف الشمالى من أمريكا مجهولا ما عدا الساحل الشرقى . أما أمريكا الوسطى وأوربا الجنوبية فسيطر عليهما الاسبان والبرتغاليون والهولنديون . ومع اندثار المدنية الأمريكية القديمة . فإن هؤلاء المستعمرين لم يسيطروا تماما على فتوحاتهم . فإن جانبا كبيرا فى الجنوب وفى داخل البرازيل لم يطرقه أحد واكتفى الاسبان فى علاقاتهم بمستعمراتهم بارسال بعض الموظفين والملاك ورجال الدين . ومع ذلك فإن

معظم الحروب الأوربية فى القرن الثامن عشر قامت بسبب النزاع بين الفرنسيين والانجليز على تعيين حدود ممتلكاتهم فى أمريكا الشمالية وبسبب التبادل التجـارى مع الممتلكات الأسبانية .

أما آسيا فكانت كافريقة مجهولة للاوربيين ، ماعدا بعض المنشآت التجارية على سواحل الهند ، وكانت كل من الصين واليابان و بلاد العرب مجهولة تماما ، ولا يعرف عنها الاوربيون إلا ما تحمله لهم القصص الخرافية . وكان للاسبان والهولنديين والانجليز بعض المراكز التجارية فى جزائر الهند الشرقية . ومع أن استراليـا وزيلندا الجديدة قد تم كشفهما إلا أن الانظار لم تـكن قد اتجهت اليهما ، ونأت عين الاستعمار عنهما.

هذا هو بالاجمال حقيقة الموقف أوائل القرن الثامن عشر ومنه يتضح أن التوسع الأوربى لم يكن قد بلغ أشده ، و إن حركة الاستعمار لم تبدأ بعد بصفة جدية من جانب الحـكومات . لأن الأمر كان متروكا لمحض الظروف . ولـكن فى القرن الثامن عشر تنبهت الدول الأوربية إلى الأهمية الاقتصادية والسياسـية للمستعمرات وممتلـكات ماوراء البحار . فاتجهت مجهوداتها إلى

للتنافس الاستعمارى . وشاهد القرن الثامن عشر تكوين الامبراطوريات ونمو المستعمرات .

أما فى القرن التاسع عشر فقد انحصرت المجهودات الدولية فى التنظيم الداخلى لهذه الفتوحات والممتلكات . ووضع أسس العلاقات الخارجية بين المستعمرات والدول التابعة لها من جهة و بينها و بين الدول الأجنبية من جهة أخرى .

ولا يعنينا من كل هذه التفاصيل إلا الحقائق الآتيةوهى :

أولا — أن الحركة الاستعمارية أو الاتصال بين الشرق والغرب اقتصر على الناحية التجارية والملاحة البحرية إبان القرون الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر . .

ثانيا — أن اهتمام الدول الأوربية بالمنافسة الاستعمارية وانشاء ممتلكات وامبراطوريات بدأ فى القرن الثامن عشر .

ثالثا — أن التنظيم الداخلى للمستعمرات والعناية بشئونها الداخلية والخارجية بدأ فى القرن التاسع عشر .

رابعا — أن انجلترا كانت أسبق الدول الاوربية وأكثرها

توفيقا فى ميدان النشاط الاستعمارى . نظراً لاستقرار أحوالها السياسية وأمورها الداخلية بعكس الحال فى القارة الاوربية . إذ كان لاشتعال الثورة الفرنسية والحروب النابليونيـة . وقيام الثورات فى عدة دول مختلفة أثر عميق فى اضطراب الأحوال خصوصا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر .

خامسا — لم يكن للفتوحات الأوربية وحركة الاستعمار أى أثر فى حيـاة أوربا الفكرية عموما وفى الدراسات الاجتماعية خصوصا حتى نهاية القرن الثامن عشر ولـكن فى القرن التاسـع عشر تأثرت الأبحاث الاجتماعية كل التأثير بالنتائج العلمية التى قام بها العلماء فى المستعمرات المختلفة .

ولقد كانت انجلترا أسـبق الدول إلى الاهتمام بالتنظيم الداخلى للمستعمرات ، وعاونها على ذلك كثرة المهاجرين من رعاياها الانجليز ، وقيام كثير من العلماء برحلات علمية ، شاهدوا أثناءها لأول مرة مجتمعات غريبة فى المكسيك وأمريكا الشمالية

وأمريكا الجنوبية وجزائر الهند الشرقية والغربية ، وفى الهند واقريقية . فكانت غرابة ما شاهدوا حافزا لهم على وصف رحلاتهم ، فأثار ذلك التفات الاخصائيين فى العلوم والفنون ، فشدوا رحالهم إلى هذه البقاع وأكبوا على البحث والدرس ، واستغرق ذلك النصف الأول من القرن التاسع عشر . وفى النصف الثانى منه صدرت عدة مؤلفات بنتائج هذه الدراسات العلمية ومن أهمها دراسة تطور الاجناس Ethnography ودراسة الاجناس البشرية Anthropology ودراسة الحفريات Archeology ودراسة وصف الاجناس Ethnology

وبفضل صبر العلماء ومثابرتهم نالت الشعوب الفطرية كل عناية ودراسة . وقد نشر ماك لينان (Mac Lenan) عام ١٨٦٥ مؤلفه عن الزواج الفطرى (Primitive Marriage) حيث أشار لأول مرة الى زواج الأقارب وزواج الاجانب Endogamy & Exogamy وكتب لويس مورجان كتابا عام ١٨٧٧ عن المجتمع القديم (Ancient Society) بعد أن قضى خمسين عاما فى دراسة عدة قبائل .

ومن الذين تخصصوا فى دراسة سكان استراليا الأصليين

هوت « Howitt » وجيلين « Gillen »، ومن الذين تخصصوا في دراسة قبائل الهنود الحمر في أمريكا بوس « Boas » وسوانتن « Swanton » وكشنج « Cushing » وكراوس « Krause » ومن الذين توفروا على دراسة الاسرة والقانون المقارن والديانات هوارد « Howard » وستارك « Starcke » واندرو لانج « A . Lang » وسدنى هارتلند « S . Hartland » ولوى « Lowie » وسمنر مين « Sumner Maine » .

ومن الاسماء الكثيرة التداول فريزر « Frazer » ووستر مارك « Westermarck » وهو فنلندى جمع كثيرا من الحقائق والمعلومات في مؤلفاته القيمة عن أصل ونمو العقائد الخلقية Origin and Development of Moral Ideas وتاريخ الزواج البشرى « History of human marriage »

ومع أن هذه الابحاث خاصة بالاجناس البشرية إلا أنه لا يخلو منها مؤلف انجليزى في علم الاجتماع، إذ أن نشرها لفت نظر علماء الانجليز ووجدوا فيها من الطرائف والغرائب مادفعهم إلى عقد مقارنات علمية بين المجتمعات الاوربية المتحضرة وبين المجتمعات الفطرية ، وانتقلت ملاحظاتهم سراعا بين النظم

الاجتماعية المعقدة فى البيئات الغربية ، الراقية ، وبين النظم الاجتماعية الساذجة فى المستعمرات ، فعقدوا المقارنات ، وبذلوا محاولات فى التحليل والتفسير والتعليل ، ونفذوا إلى صميم الأسس التى تقوم عليها الأوضاع العمرانية ، فعالجوا مسائل الأسرة ، والزواج والإجرام ، والفقر والتعليم والدين والأخلاق ، والتقاليد ، علاجا علميا قائما على الحقائق المادية التى تضمنتها أبحاث البعثات العلمية فى المستعمرات ، فوضحت أكثر من ناحية من نواحى المجتمع ، وأمكن تفسير الغامض الذى كان معدودا فوق البحث والدرس أو كان محلا لتضارب الآراء ، وتناقض العلماء .

ومن هنا نفهم سر الاتجاه الذى اتجهت اليه المدرسة الانجليزية فى الاجتماع . فهو اتجاه عملى يعنى بالواقع والامور العملية أكثر من العناية بالأمور النظرية ، فمع أن علماء الحفريات وعلم الاجناس قاموا بأبحاثهم مستقلين . كل فى دائرته الخاصة ، إلا أن المدرسة الاجتماعية الانجليزية اعتبرت أبحاثهم مادة متجانسة لنواحى المجتمع المختلفة . فاعتمدت عليها فى الدراسات الاجتماعية التى امتازت بغزارة المعلومات والحقائق المادية . بعكس المدرسة الفرنسية

التى امتازت بدقة التفكير وروح البحث العلمى والاهتمام بالناحية النظرية لعلم الاجتماع .

وكان للابحاث البيولوچية كذلك أثر عميق فى توجيه المدرسة الأنجليزية . فإن تشارلس دارون الذى عاصر القرن التاسع عشر كله تقريبا « ١٨٠٩ — ١٨٨٢ » أثار بأبحاثه البيولوچية اهتمام الدوائر العلمية . فقد جمع فى رحلته العلمية إلى سواحل أمريكا الجنوبية والتى استمرت ست سنوات ١٨٣١ و ١٨٣٦ معلومات وحقائق هامة ضمنها مؤلفه الخالد عن أصل الأنواع بطريق الانتخاب الطبيعى الذى نشره عام ١٨٥٩ . ومع أن أبحاث دارون فى ذاتها بيولوچية . إلا أن تأثيرها فى الدراسات الاجتماعية كان عميقا . خصوصا ما أثبته من أن الكائنات الحية إنما تتشكل وتتغير أعضاؤها وفق مقتضيات البيئة وظروف الحياة المحيطة بها . فهذه الحقيقة البيولوچية البحتة وما اتصل بها من حقائق أخرى عاونت على ظهور المذهب البيولوچى « الاحيائى » فى علم الاجتماع . عرضها فى مولفاته القيمة بكل وضوح وجلاء شأن العالم الواثق من نفسه المتمكن من موضوعه ومادته .

فهو يعترف بوجود عدة عقبات أمام تكوين علم لدراسة

المجتمع . ولكن الجهل المطبق فى فهم الظواهر الاجتماعية . والأساليب المبتذلة التى تعالج بها مشاكل الاجتماع . تدعو إلى وجوب وضع حد لهذه الفوضى . والتفكير فى منهج علمى يتناسب مع طبيعة دراسة المجتمعات .

وفى نظر سبنسر أن الجهل والتأثر بالعاطفة هما مصدر كل نقص يسود الابحاث الاجتماعية . فالتأثر بالنزعة الوطنية و بنوع التعليم والنشأة فى طبقة معينة والمذهب السياسى الخاص والعقيدة الدينية كل هذه عوامل تحول بين المرء و بين تفهم أى مشكلة اجتماعية مهما كانت بسيطة واضحة . فاختلاف وجوه النظر عند بحث موضوع اجتماعى معين . لا يرجع إلى تعدد الجوانب الحقيقة الاجتماعية فهى ثابته ولها مظهر واحد لا يتغير .

فالعلم الغزير والتجرد من العاطفة هما السبيل الوحيد للتخلص من هذه النقائض والطريق المأمون فى الابحاث الاجتماعية . كما أن تجنب الأخذ بالأساليب القريبة المباشرة التى تلازم حادثا اجتماعيا معينا واجب عند البحث الاجتماعى الذى يتطلب دقة فى التحرى عن الأسباب البعيدة التى هى مصدر الحدث الاجتماعى .

ويرى سبنسر أن من الوسائل المؤدية لدراسة الاجتماع . الالمام بالعلم العقلى . علم التفكير (على حد تعبيره) أى علم النفس فمن غير المعقول تفسير أعمال الجماعة دون فهم تفكير الأفراد أولا وهو التفكير الذى تصدر عنه أعمال الجماعة فنفسية الجماعة ماهى إلا مجموع نفسيات الأفراد .

كما أن الالمام بعلم الحياه ضرورى للاجتماعى . لأنه يمد علم الاجتماع بكثير من الحقائق . نظرا للتشابه الكبير بين المجتمع الانسانى وعالم الكائنات الحية .

فخصائص القبيلة وانعدام ظاهرة تقسيم العمل بين أفرادها وضعف مقاومتها لأى اعتداء قوى . وعدم تنظيم أسباب التعاون والتضامن بين أفرادها تشبه خصائص الخلية فليس لها أعضاء واضحة متميزة ولا تقوى على التشكل حسب الطوارىء وعرضة للفناء عند أى حادث مفاجىء . أما المجتمعات الراقية فإنها تشبه الكائنات الحية الراقية من حيث ظهور تقسيم العمل بين الافراد وظهور الاعضاء وتخصصها عند الحيوانات ، ووجود التضامن بين الجماعة كما تتعاون أعضاء الحيوانات عند تأدية وظائفها .

فالتخصص وتقسيم العمل والتضامن يحفظ للجماعة سلامتها

وتقدمها ، كما تحفظ للكائن الحى حياته وتكفل نموه .

فمن هذه الناحية كانت دراسة علم الحياة ضرورية . فعلم الاجتماع ما هو إلا علم الحياة مكبرا .

***

وقد تناول سبنسر نظرية أوجست كمت التى تنفى استمرار التطور ، واقتصاره على المراحل الثلاث الواجب على كل مجتمع أن يجتازها و يقف عندها . ويرد سبنسر على كمت بأن التطور لا نهاية له مادامت الحياة باقية ، وأن الجماعة الراقية لم تتطور عن الجماعة الفطرية . لأن ظروف كل منها تختلف عن ظروف الاخرى ، وأنه إذا أتيح للجماعة الفطرية أن تتطور وتتقدم . فإنها قد تتخذ طريقا يخالف تماما الطريق الذى سلكته الجماعة الراقية . فالجماعات المتحضرة لا تتصل بأى سبب بالجماعات المتأخرة . وهى إذا كانت متفرعة منها فانها ليست متطورة عنها .

وقد ترك هربرت سبنسر ثروة علمية قيمة فى الاخلاق والتربية وعلم النفس وعلم الاجتماع . وامتازت شخصيته بالوداعة والتواضع وحب العزلة . وكان أصما . ذا صبر وجلد على البحث والدرس . وقد زار مصر عام ١٨٧٩ . مدفوعا بعامل إعجابه الشديد بها و بحضارتها القديمة .

وقد طبع بمذهبه البيولوجى و بفكرته عن التطور المدرسة الانجليزية الاجتماعية . واليه يرجع الفضل فى تنظيم الدراسات الاجتماعيةوجسن استغلال الأبحاث الاثنوجرافية والانثروبولوچية والبيولوچية والاركيولوچية فى أبحاث علم الاجتماع والاستعانه بحقائقها رغم تشتتها وتشعبها فى استخلاص القوانين الاجتماعية

المدارس الأمريكية والألمانية والإيطالية

هذا ولايفوتنا فى هذا المقام الاشارة إلى المدرسةالأمريكية التى اشتهرت بتطبيق القوانين والحقائق الاجتماعية فى الحياة العملية . خصوصا فىفنون التربية . والصحةالاجتماعية والهجرة الداخلية بين المدن والريف . وشئون العمال والصناعة . وتنظيم وسائل الخدمة الاجتماعية ومسائل السكان .

والمدوسـة الألمانية متأثرة بالروح الفرنسية النظرية . ومن علمائها توبيس Tœnnies وسايمل Saimmel

أما المدرسة الايطاليةفقد وهبت الدراسات الجنائية نصيبا كبيرا من عنايتها مستخدمة فى ذلك الأبحاث النفسية والانثروبولوچية . ومن أعلامها لمبروزو وفيرى Ferri وجاروفالو Garofalo

وقد استطاع أميل دوركايم الاجتماعى الفرنسى أن يقرّب بين وجهات نظر المدارس المختلفة . بفضل أبحاثه ونظرياته التى أصبحت مذهبا مستقلا سد فراغا كبيراً فى عالم الاجتماع . وأصبح الآن حجرا للزاوية فى الأبحاث الاجتماعية . واليه ينتهى الفضل فى تدعيم أسس « علم الاجتماع » ووضع قواعده العملية . وطرائق بحثه . وتنظيم موضوعاته .

الفصل الثانى

المذاهب الاجتماعية

تعريف علم الاجتماع ـ الجماعات ـ تكوينها ـ أقسامها ـ الظاهرة الاجتماعية ـ منهج البحث الاجتماعى ـ المذهب الاحيائى (البيولوجى) ـ المذهب النفسى (السيكولوجى) ـ المذهب الاجتماعى المستقبل .

علم الاجتماع هو علم تطور المجتمعات الانسانية ، وهو دراسة وصفية تفسيرية مقارنة للمجتمعات الانسانية كما تبدوا فى زمان ومكان معينين .

فهو علم لايقف عند حد وصف بيئة معينة بل يفسر هـذا الوصف ويعلله ويرده إلى أسبابه الطبيعية والعمرانية . مع مقارنته بما يتشابه ويتعارض من البيئات الأخرى ، فضـلا عن بحث العلاقات القائمة بين مختلف نظم المجتمع فى زمن معين ومكان معين .

ومن ناحية أخرى فإنه يدرس قوانين التطور التى تخضع لها المجتمعات الانسانيه فى تقدمها وتغييرها .

والمجتمع الانسانى يشمل عدة ظواهر اجتماعية أوجدها ماقام به أفراده كجماعة متآلفة من مظاهر النشاط الفكرى والمادى .

ومن الطبيعى أنه متى اجتمع أفراد متآلفين نشأت بينهم روابط مشتركة تدفعهم إلى التعاون فى مجهوداتهم وألوان نشاطهم، وينتهى اندماجهم إلى نتائج ما كانت تظهر لو ظلوا منفردين إذ بتضامنهم يتضاعف إنتاجهم ، وتتحسن أحوالهم وتنشط أذهانهم إلى التفكير فيما يترتب على حياتهم الجديدة من آثار ومظاهر جمة .

فالفرد المندمج فى جماعة من الجماعات يأتى من الأعمال ويبدى من الآراء مالا يتسنى له لو بقى خارج نطاق الجماعة ، إذ أن جو الجماعة هو الذى ساقه إلى العمل والتفكير .

والجماعات التى نرتبط بها إرتباطا مستمراً تؤثر فينا تأثيراً عميقا . فالأسرة التى نشأنا فيها والأمة التى ننتمى اليها ، والمهنة التى نمارسها ، والمذهب الدينى الذى نؤمن به ، والمبدأ السياسى الذى نعتنقه، والنظم التشريعية والاقتصادية والخلقية التى نخضع لها ، إن هى إلا مؤثرات قوية تسيطر علينا ، وتكيف شخصية الفرد منا .

وليست كل الجماعات متشابهة ، فالجماهير التى تجتمع فى المظاهرات والحفلات ، عبارة عن جماعة ولـكنها متغيرة وغير منظمة ، والجمعيات الرياضية والعلمية والسياسية والخيرية عبارة عن جماعة أقل تغيرا وأدق نظاما ، وكل من الأسرةوالطائفةوالأمة جماعة ولـكنها ثابتة فى بقائها ونظمها . ومثل هذه الجماعة هى التى تعنينا فى دراسة المجتمعات،وهى قد تكون عظيمة العدد تضم الملايين ، وقد تخلد مدة قرون ، يتعهدها جيل بعد جيل .

ويغلب،نظرا لتقادم العهد بها ، إننا لا نعرف مبدأ ظهورها وتـكوينهـا على وجه التدقيق . وهى ليست ممـا يمكن الاتفاق على تكوينها وإيجادها بمحض إرادتنا ، بل إننا نشأنا متأثرين بها ، خاضعين لهـا ، نلمس وجودها أمرا واقعا ، وتمتاز نشأتها بأنهـا حدثت تدريجيا ، وقامت بدورها أمدا طويلا ، وعصورا عديدة . قبل أن نتفاهم على نظام تأسيسها ، ونتواضع على أسس عملها ووظيفتها ، فهى قد تـكونت من تلقاء نفسها ثابتة ، منظمة دون سابق تفـكير أو اتفاق أو تدبير من جانبنا ، فنحن لم نجتمع فى مؤتمر لنتخذ الأسرة نظاما مدنيا يقيم العلاقة بين المرأة والرجل على أساس وطيد ، بل فتحنا أعيننا لنجد الأسرة نظاما مقررا

من أجيال ، ولم نتباحث فى كيفية جمع الأفراد والتأليف بينهم ، وتوزيعهم على شكل معين ، بل رأينا أنفسنا ننتمى إلى أمة معينة كما ينتمى غيرنا إلى أمم أخرى ، ولم يؤخذ لأحد رأى فى تكوين أمة بذاتها . لأن الظروف المحيطة بها هى التى أوجدتها وأبقت عليها .

هـذا من حيث الجماعات ، أما المجتمعات ، فهى إما بسيطة كالقبيلة ، وتمتاز بأن الطوائف الاجتماعية فيها متداخلة تداخلا يجعل المجتمع جسما لم تتميز أعضاؤه ، بل كلها تعمل فى سبيل بقاء الجسم وحفظه سليما ، فأفراد القبيلة يقومون بالوظائف الاجتماعية كلها كالدفاع والاقتصاد والقضاء .

أما المجتمعات المركبة ، أى الراقية ، فالتخصص يظهر فيها على أتم وجه ، وتتوزع الوظائف الاجتماعيـة على أفراد المجتمع توزيعا يجعل لـكل منها وجودا قائما بذاته . فيـكون جسم المجتمع من أعضاء يعمل كل منها فى دائرة خاصة، فالحياة الدينية والسياسية والاقتصادية والخلقية والفـكرية والفنية هى الأعضاء التى تقوم بوظائفها الاجتماعية الدقيقة ، لتـكفل المجتمع البقاء والنمو .

تـكوين الجماعات : تتـكون الجمـاعات بدافع إحيـائى

(بيولوجى) أو جغرافى أو اجتماعى .

أولا — الجماعة الاحيائية (البيولوجية) — وهى الجماعة التى يربط أفرادها تجانس طبيعى قائم على الجنس ، كما هو الحال فى بعض العشائر الفطرية التى تفصل الجنسين عن بعضهما وتجعل كلا منهما جماعة قائمة بذاتها ، أو قائم على السن كما هو الحال لدى بعض القبائل التى تجعل السلطة مركزة فى المسنين من أفرادها ، أو قائم على القربى ، كما هو شائع فى المجتمعات التى توطد فيها نظام الاسرة .

ثانيا — الجماعة الجغرافية — وهى التى يرتبط أفرادها برابطه وحدة المكان ، أو برابطة الجوار ، كما هو الحال فى القرى والمدن .

ثالثا — الجماعة الاجتماعية — وهى التى يرتبط أفرادها بعمل مشترك وغاية واحدة دون حاجة الى القرابة أو الجوار ، ولذلك نرى من بينها كثيرا من الجماعات الدولية، مثل اتحاد العمال، والجمعيات العلمية ، والمحافل الماسونية، والنقابات والاندية، ويمكن تحديد الجماعات الاجتماعيه على الوجه الآتى :—

١ — طوائف المركز أو المصلحة كالطبقات الاجتماعية فى كل مجتمع .

٢ — طوائف العمال أو المهنة وهى إما :

ا — للدين (مثل الكنائس والأديرة والاتحادات الدينية)

ب — للمهنة (مثل النقابات والجمعيات التعاونية والشركات واتحادات العمال والجمعيات العلمية) .

ج — للهو (مثل الأندية الرياضية والجمعيات الفنية) .

الظاهرة الاجتماعية

هى العمل أو الحدث الاجتماعى الذى نعتمد عليه كمادة لأبحاث علم الاجتماع .

فالأعمال الفردية التى تشمل تصرفاتنا اليومية من مأكل ومشرب ونوم ، لا تدخل فى دائرة اختصاص الاجتماعى. كذلك الأعمال الاختيارية التى نقوم بها مشتركين مع غيرنا فى حياتنا اليومية كالحديث والمراسلة والمبادله والزيارة ، أما الأعمال التى تفرضها علينا القوانين الاجتماعية من عرفية وتشريعية ، وهى التى يجبرنا

الوسط الاجتماعى على اتباعها سواء كانت ترضينا أو لا ترضينا ، أو بعبارة أدق الأعمال التى لا دخل فيها ، لارادة الفرد ، والتى تتمثل فيها — إرادة المجتمع المعنوية — هذه الأعمال هى التى تفسر معنى (الظاهرة الاجتماعية) .

وكل مجتمع يتكون من عدة ظواهر اجتماعية أوجدتها (إرادة الجماعة) وفرضتها على الأفراد فرضا ، كالأسرة والحكومة والأخلاق والتشريع .

والظاهرة الاجتماعية جامعة وملزمة ، وهى من ناحية أخرى عددية أى يمكن حصرها ، وذات قرار اجتماعى ثابت ، أى يمكن ملاحظتها فى المجتمع وهو فى حالة استقرار Statique وهى تمثل تجانس الجماعة ، وخضوعها لسلطة مختارة .

الالزام فى الظواهر الاجتماعية

إما أن يكون : ١ — روحيا — كما يتمثل فى العقائد الدينية .

٢ — تشريعياً — كما يتمثل فى القوانين الوضعية والعرفية. فان الاعتداء على الأوضاع الاجتماعية المحددة بالعادات أو القوانين يعتبر (مخالفة).

لها (عقوبة) إذا كانت المخالفة جنائية ،
ولها (إصلاح) إذا كانت المخالفة مدنية .

٣ — أخلاقيا — ويتمثل فى التقاليد المرعية، فإن الخروج عليها قد يستوجب التوبيخ والتأنيب، أو الاحتقـــار والتهكم وقد يصل إلى حد الاضطهاد .

وإذا قلنا إن الظاهرة الاجتماعية وليدة — إرادة الجماعة — بعيدة عن الأهواء الفردية ، فهل تخضع — إرادة الجماعة — لقوانين ثابتة يمكن بكشفها أن نفسّر جميع الظواهر الاجتماعية للمجتمعات المختلفة ؟

لقد عالج دوركايم هذه الناحية باسهاب ، وأجاب إجابة قاطعة بأن الظواهر الاجتماعية تخضع لقوانين ثابتة ، تدل على أن (إرادة الجماعة) تخلق آثاراً متشابهة ، فى الظروف المتشابهة ، ومما يؤيد ذلك أن كثيراً من العادات والتقاليد تتشابه ، حتى فى تفاصيلها ، فى البيئات المختلفة المتباعدة التى لا تربطها طرق المواصلات ، مثل عبادة الجد وخطف العروس قبل الزواج ، فإنك تشاهد هذه الطقوس فى مجتمعات

إفريقية وأمريكية واسترالية تجمعها وحدة الظروف ووحدة الظواهر، وإن فرّقت بينها الحواجز الجغرافية، وهذه الوحدة في المظهر أعظم برهان على أن المملكة الاجتماعية وظواهرها ليست متحررة من الجبرية العالمية وأنها تخضع لقوانين ثابتة ، وإذا لم نستطع كشف جميع القوانين الاجتماعية التي تسير المجتمعات بمقتضاها، فليس هذا دليلا على عدم وجودها، فقد جهل العقل البشري عصوراً طويلة، قوانين الطبيعة التي نعتبرها اليوم قضايا مسلما بها ، وجهْل الإنسان في الماضي بهذه القوانين لم يكن دليلا على عدم وجودها ولم يكن حائلا دون سريان مفعولها وتأثيرها .

وفي هذا المعنى يتحدث الفيلسوف الفرنسي المعاصر الأستاذ لالاند فيشير الى استقلال الظواهر الاجتماعية عن المظاهر الفردية، وإن كانت مستمدة من وجود الجماعة ككلٍ قائم بذاته ، دون أن يشعر الأفراد الخاضعون لها بوطأتها ، كما تحمّل الانسان الضغط الجوي عدة قرون قبل كشف هذه الظاهرة الطبيعية التي لم يمنع جهْل الانسان بها ، من فرض وجودها وآثارها في عالم الطبيعة .

فالظواهر الاجتماعية هي مادة علم الاجتماع ، وهي بتصويرها

لإرادة الجماعة وحالتها ، تتميز عن غيرها من ظواهر العلوم الأخرى وتشير إلى وجود قوانين اجتماعية ثابتة تتحكم في الجماعة والمجتمعات.

منهج علم الاجتماع

منهج أى علم من العلوم هو أسلوب بحثه ، والطريقة المتبعة فى دراسة موضوعاته .

ولقد بذل علماء الاجتماع مجهودات متوالية، لتحديد الطريقة العلمية ومنهج البحث الذى يلائم طبيعة علم الاجتماع ، فظهرت عدة مذاهب أهمها ثلاثة، نشير اليها حسب ترتيب ظهورها:—

أولا — المذهب الإحيائى (البيولوجى)

وهو المذهب الذى حمل لواء الدعوة اليه هربرت سبنسر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ويقوم على اعتبار المجتمع كائنا حيا يمكن تطبيق القوانين الفزيولوجية والبيولوجية عليه .

وعلم الحياة يبحث فى الكائنات الحية ، وهى النبات والحيوان ، وهذه الناحية تمثل علم الحياة الخاص ، أما علم الحياة العام، فهو يبحث عن المبادىء العامة للحياة من حيث هى بغض

النظر عن نسبتها للنبات أو الحيوان ، فهو يبحث فى الأعضاء،
نموها ، وظائفها ، تخصصها ، تكوين الكائنات الحية ، تطور
الكائنات الحية، وبذلك يشمل التشريح وعلم وظائف الأعضاء
وما يتفرع منها .

ولقد كان المجتمع هدف العلماء والفلاسفة يعالجون نواحيه
المختلفة ، توصلا الى إيضاح غوامضه ، وتحليل مركبه ، وتفسير
ظواهره ، التى كانت فى الماضى الغازا ومعميات خفية .

ولكن هذا المجتمع مترامى الأطراف ، معقد الظواهر
صعب التحديد ، مبهم الحدود ، فتسهيلا للبحث شبّه العلماء
والفلاسفة المجتمع بالكائن الحى ، واتخذوا من مظاهر وقوانين
الكائنات الحية معينا لهم فى معالجة ظواهر الحياة الاجتماعية .

فالمؤرخ ، والفيلسوف ، والسياسى ، والاقتصادى، والمشرّع،
وكل من تتصل أبحاثه بالمجتمع عن قرب أو بعد، استعان بمعلوماته
عن الكائنات الحية يهتدى بها فى أبحاثه الاجتماعية المعقدة ،
ويبدد على ضوئها ما يحف بالمجتمع من ظلام يشوب الحوادث والحقائق .

وقد استعان علم الاجتماع بعلم الحياة (البيولوجى)
واستخدم حقائقه ونظرياته الى أبعد مدى ممكن ، وقامت

مدرسة الاجتماع الاحيائى بزعامة هربرت سبنسر تدعو الى منهبها ، الذى أوضحه سبنسر نفسه فى الفصل الرابع عشر من كتابه «دراسة علم الاجتماع Study of Sociology » ونلخصه فيما يلى : —

١ — إن الفضل فى إظهار صلة علم الاجتماع بعلم الحياة يرجع الى (أوجست كمت) الذى يرى أن علم الأحياء تقدم على علم الاجتماع فى الترتيب والظهور الزمنى ، لأن علم الأحياء يمد علم الاجتماع بكثير من الحقائق ، وهو يدرس الكائنات الحية ، وينتهى عند (الانسان) ، الذى هو أكثر الكائنات تشعبا وتعقيدا ، أما علم الاجتماع فإنه يتناول المجتمعات والجماعات بالدراسة مبتدئا (بالانسان) كفرد من الجماعة ، فالعلمان يتقابلان عند (الانسان) وهو حلقة الاتصال بينهما ، بل أن نفس طرق بحث العلمين واحدة ، فالعقبات التى يجابهها الباحث فى علم الأحياء ، تشبه العقبات التى يجابهها الباحث الاجتماعى ، وذلك من حيث تباين الظواهر الإحيائية (البيولوجية) ، كما تتباين الظواهر الاجتماعية وتختلف جوانب الظاهرة الواحدة لدى الجماعات المختلفة .

فنلاحظ بالنسبة للظواهر الاحيائية أن متوسط درجة الحرارة لدى الكائنات الحية المختلفة يتباين جد التباين ، كذلك وزن الجسم فإنه مختلف من كائن لآخر جد الاختلاف ، كما أن ضغط الدم غير ثابت لدى الكائنات الحية ، ومعلوم أن ضغط الدم يؤثر فى نبض القلب ، فنبض القلب إذن مختلف من كائن لآخر ، والتنفس يتوقف على مقدار سعة الصدر ، وهذا المقدار غير موحد لدى الكائنات الحية ، (فالتباين) قضية مسلم بها فى أبحاث علم الحياة ، كما هو معترف به فى الأبحاث الاجتماعية ، فالعادات والتقاليد والنظم ، تتباين بتباين البيئات والعوامل المختلفة ، وعلى هذا الاعتبار ، ومن هذه الناحية سلك الباحث الاجتماعى نفس طريق البحث العلمى الذى سلكه الباحث فى الكائنات الحية

٢ — ولقد أنكر « أوجست كمت » الحقيقة القائلة بأن النوع فى تطور مستمر ، واعتقد بثبات الأنواع ، وكان لهذا الاعتقاد الخاطىء أثره الخطير فى النتائج التى وصل اليها (كمت) بالنسبة للفرد والجماعة ، فقد استنتج أن مظاهر المدنية المختلفة لدى الجماعات الفطرية والمتحضرة إنما تمثل درجات مختلفة من سلسلة تطور واحدة ، والحقيقة هى أن اختلاف مظاهر الجماعات إنما

يماثل اختلاف مظاهر الأفراد ، فالجماعة المتحضرة لم تتطور عن الجماعة الفطرية ، ولكنها سلكت طريقا ، واتخذت أسلوبا خاصاً جعلها تختلف في — نوعها — كجماعة ، وتتباين في — أصلها — كجماعة ، وتشذ في — طبيعتها — كجماعة ، عن نوع وأصل وطبيعة الجماعة المتأخرة ، التي لو تطورت وتحضرت ، لسلكت طريقا آخر ، واتجهت اتجاها خاصا ، قد يتعارض مع الجماعات الأخرى ويختلف بالنسبة لاتجاهات الجماعة المتحضرة الموجودة ، وعلى ذلك فالجماعة المتحضرة لا تتصل بالجماعة المتأخرة بأى سبب ، وإذن لا يمكن أن نقول إنها — متطورة — عنها ، وكل ما يمكن أن يقال هو أنها — متفرعة — منها ليس إلا .

٣ — يرى (كمت) أن علم الاجتماع يدرس الصور الاجتماعية المعقدة التي يعتريها — تغيير مستمر — والتي لا تفتأ تتفاعل في هذا الكون ، ومن المسلم به أنه أثناء هذه العملية توجد عوامل وقوى مختلفة تحدد سيرها ، وتعين طريقها ، إذن لا يمكن تفسير وتعليل المظاهر الاجتماعية إلا بالوقوف على كنه هذه العوامل وهاته القوى والوصول إلى ذلك من مهمة علم الاجتماع .

ومن هنا ندرك فضل (كمت) فى تحديد مهمة علم الاجتماع وفى قيامه كعلم مستقل .

٤ — أنه لبيان العلاقة بين علمى الأحياء والاجتماع نلاحظ أمرين بارزين وهما : أفعال الجماعة . ومظاهر الجماعه .

وأفعال الجماعة تتفق مع أفعال الأفراد ، وأفعال الأفراد خاضعة لقوانين علم الحياة ، اذ أن معرفة هذه القوانين ضرورية لتعليل أفعال الجماعة تعليلا علميا .

ومظاهر الجماعات تشبه المظاهر الفردية، والأخيرة تفسر لنا الأولى — وهذا التفسير يتمثل فى اطلاقنا المصطلحات الخاصة بالأفراد (كالجسم . والعقل . والعضو) على الجماعة فى بعض مظاهرها .

إن هناك تماثلا كبيرا بين تكوين المجتمع وتكوين الكائن الحى ، فكلاهما خاضع لعوامل وظروف تؤثر فى كيانهما ، فنرى بالنسبة لتكوين الكائن الحى أنه يبدأ باعتماد أجزائه على بعضها اعتمادا لا يمكن معه تمييز الأجزاء التى إذا انفصلت عن بعضها ولم تعمل متعاونة فإن التكوين العضوى يقف وينعدم الكائن ، مثل (البروتبلازم) التى هى أول درجة فى سلم التكوين العضوى،

فنظرا لأنها ليست ذات خواص معينة ولاتملك إلا الحركة فقط، ونظرا لأنها قاصرة على التكيف حسب الظروف فهى لذلك عرضة للفناء فى الوسط الذى توجد فيه .

ولكى تتكون النواة وتكتسب صفات وخواص ما نسميه (الكائن) فلابد من أن أجزاء البروتبلازم الأصلية تتخصص، بمعنى أن كلا منهـا يقوم بدور خاص يتفق مع مركزه تجاه العوامل الخارجية .

ولكى ينمو و يتطور و يترقى الكائن لا بد للأجزاء المختلفة الوظائف أن تظهر وتتضح وتتعقد فى الوقت الذى تعمل فيه على تحسين عملها الذى تقوم به .

أما بالنسبة للجماعات ، فنشاهد نفس العمليات التى شاهدناها فى — الكائن الحى — فالجماعات درجات مختلفة فى نموها ، فالقبيلة الفطرية عبارة عن وحدة ممتزجة امتزاجا لايمكن معه تمييز شخصية الفرد ، فأفراد القبيلة كلهم يباشرون أعمالهم على وتيرة واحدة ، فلا تعاون بينهم ولا تضامن ، و إنما كلهم عبارة عن آلة واحدة ، ومن هنا كانت القبيلة الفطرية

معرضة أكثر من غيرها إلى الفناء ، لعجزها عن المقاومة عند حدوث أى اعتداء خارجى عليها ، وفى هذا تشبه تماما (البروتبلازم) .

فإذا ظهر التخصص بين أفراد القبيلة وازداد وتعددت مظاهره أمكن القول بأن — الكائن الاجتماعى — بدأ يتكون ، ويتوقف تطور هذا الكائن على مقدار تعمق وتعقد التخصص وأية ذلك ظهور حاجة الكل إلى الجزء ، وحاجة الجزء إلى الكل وبعبارة أخرى اعتماد الجماعة على الفرد فى حاجياتها المتعددة ، واعتماد الفرد على الجماعة فى كل مايتصل بكيانه .

فإذا وصل — الكائن الاجتماعى — أو المجتمع الانسانى إلى مرتبة أرقى فإن أعضاءه تتمتع بقسط كبير من الأمن والطمأنينة ، وتتوطد دعائم المجتمع ويكمل رشد — الكائن الاجتماعى —

إذن علم الحياة وعلم الاجتماع متصلان اتصالا وثيقا كما لاحظ ذلك — اوجست كمت — الذى وضع — البيولوجى — (علم الحياة) قبل — علم الاجتماع — عند تصنيفه للعلوم مما يدل على أن علم الاجتماع ما هو فى الواقع الا علم الحياة مكبرا .

كلنا نعلم أنه من المستحيل أن يصبح النجار نجاراً أو الحدّاد حدّادا قبل أن يجتاز كل منهما دور — التمرين والتدريب — كذلك من العبث إقامة نظم اجتماعية أو تعديل الطبيعة الانسانية وفق أسلوب معين دون دراسة سابقة للانسان نفسه ولعلم الحياة .

هذه هي وجهة نظر (هربرت سبنسر) فى طرق بحث علم الاجتماع ، وهى تبين الأسس التى يقوم عليها المذهب الاحيائى ،

ثانياً — المذهب النفسى (السيكلوچى).

ومن دعاة هذا المذهب (جبرائيل تادر) — و (لا كمب) وتتلخص وجهة نظر (تارد) فى أن التقليد هو العنصر الأساسى فى الحياة الاجتماعية ، فتطور الجماعات يحدث عن طريق التفاعل بين طائفتين : طائفة المبتكرين المجددين وطائفة المقلدين ، فالمبتكر يتقدم جماعة بفكرة أو دعوة معينة ، فإذا عمت وانتشرت وقلدتها الجماعة اتخذت لها حدوداً معينة تجعلها فى مرتبة النظم الاجتماعية ويتجسم ذلك فى أزياء الملابس والعادات .

والتقليد يكون من الصغير للكبير ومن الضعيف للقوى ، ومن المتأخر لمن هو أرقى وأسمى .

وما التطورات المختلفة والثورات السياسية أو الدينية والمدارس الفنية المتباينة إلا ابتكارا فرديا قلدته الجماعة .

ويعتقد (تارد) أن جميع النظم الاجتماعية تخضع لهذا النظام النفسى (السيكلوچى) وهو تهافت الجماهير حول الطبقة الممتازه وتقليدها .

أما (لاكمب) فتتلخص نظريته فى أن التاريخ يدرس الحوادث الخاصة ، وعلم الاجتماع يدرس النظم التاريخية العامة ، وهذه النظم فى أصلها لم تخرج عن كونها حوادث تاريخية امتازت عن غيرها من الحوادث بالانتشار والذيوع ، لأنها أشبعت إحدى حاجات الجماعة ، ولما كانت الحاجات والرغبات من موضوعات — علم النفس — والحوادث التاريخية هى مادة التاريخ ، فدراسة علم الاجتماع لاتقوم إلا على التاريخ وعلم النفس .

ثالثا — المذهب الاجتماعى المستقل

وهو المذهب الذى يقترن باسم صاحبه — اميل دوركايم —

الذى حرر علم الاجتماع وأسلوب بحثه من سيطرة العلوم الأخرى، داعيا إلى استقلاله ، واضعا له منهجا علميا خاصا، يقوم على الاحصاء والتاريخ ، لا كعلمين وإنما كطريقتين للبحث العلمى ، فبالاحصاء يمكن فصل الظواهر الاجتماعيــة عن الظواهر النفسية مع اعتبار الظواهر الاجتماعية — أشياء واقعية — يمكن بملاحظتها وتتبع حالات تغييرها الوقوف على قوانين تطورها ، خصوصا فى المسائل الخاصة بالمواليد والجرائم والانتحار .

أما التاريخ فهو يلعب فى الحقائق الاجتماعية نفس الدور الذى يلعبه المجهر (الميكرسكوب) فى الحقائق الطبيعية ، فعند ماتعجز أرقام الاحصاء عن وصف إحدى الظواهر الاجتماعيه ، مثل النظام الاقطاعى فإنه يمكن للاجتماعى مستعينا بالطريقه التاريخية أن يبحث هذا النظام ، وطبيعته ، وما طرأ عليه فى العصور المتباينة لدى الأمم المختلفة .

و يمكن اعتبار الفلكلور (الأدب الشعبى) من الوسائل التى تعاون على دراسة النظم الاجتماعيه ، لما يتضمنه من وصف للاخلاق الشعبية عن طريق التقاليد والأساطير والفنون .

الفصل الثالث

موضوع علم الاجتماع

اميل دوركايم — التعليل العقلي للحياة الاجتماعية — التعليل الاحيائي (البيولوجي) — التعليل الاقتصادي — الاشتراكية — الاصلاح الاجتماعي — جبرية الظواهر الاجتماعية — اقسام علم الاجتماع .

عند ما شعر ابن خلدون فى القرن الرابع عشر بحاجة (العمران البشرى) إلى علم خاص ، وعند ما شاركه أوجست كمت نفس الشعور فى القرن الثامن عشر ونادى بعلم الاجتماع ، لم تكن المعرفه الانسانيه قد تقدمت التقدم الحثيث الذى وصلت اليه فى القرن التاسع عشر ، فلا عجب ان اختلفت وجهة نظر علماء الاجتماع فى القرن الثامن عشر وما قبله عن وجهة نظر علماء الاجتماع فى القرن التاسع عشر وما بعده ، فيما يختص بموضوع علم الاجتماع مع اتفاقهم و إجماعهم على ضرورة وجود علم مستقل للجماعه والمجتمع .

فحين تمسك أوجست كمت بقانون المراحل الثلاث، واكتفى به مطمئنا إلى أنه يفسر جميع مظاهر النشاط الانسانى، لم يكن يعلم ماستكشف عنه رحلات العلماء، وبعثات الهيئات فى مختلف المستعمرات، مما أدى الى ظهور أمثال دارون وهربرت سبنسر، ومما جعل الأخير يرى أن موضوع الاجتماع أوسع مدى مما تراءى لاوجست كمت، إذ أن اختلاف مظاهر الحياة فى المجتمعات الفطرية وتباين العقائد والتقاليد فى كل منها وعدم تجانس الحياة السياسية والاقتصادية وخضوع كل مجتمع لظروف البيئة والعوامل الخارجية المحيطة به، كل ذلك جعل هربرت سبنسر يرى من الصعب سريان قانون المراحل الثلاث على جميع المجتمعات ويقول بتطور كل مجتمع وفق ظروفه الخاصة، وخضوعه للقوانين الاحيائية (البيولوجية) التى تخضع لها الكائنات الحية .

وقد حمل العالم الفرنسى اسبيناس (Espinas) مذهب سبنسر الى فرنسا معدلا فيه بعض التعديل، فقد ميز بين عالم الاحياء وعالم الانسان بوجود ارادة الجماعة علما على الحياة الانسانية، وقد أبان فى كتاب المجتمعات الحيوانية :
(Les Sociétés Animales) كيف أن المجتمع الانسانى ما هو

إلا جزءا من الطبيعة ، وان الظواهر الاجتماعيـــة متصلة كل الاتصال بغيرها من الظواهر الطبيعية .

وقد مهَّد (اسبيناس) الطريق للاجتماعي الفرنسي الفذ اميل دوركايم [1] (Émile Durkheim) الذى يمثل حلقة الاتصال بين القرن التاسع عشر والقرن العشرين (١٨٥٨ — ١٩١٧) واليه يرجع الفضل فى تنظيم المدرسة الاجتماعية الفرنسية ، التى سادت

(١) ولد إميل دوركايم فى ١٥ ابريل سنة ١٨٥٨ وتلقى تعليمه فى مسقط رأسه ابينال ، وقدتخرج فىمدرسة المعلمين العليا بباريس عام١٨٧٩ وبعدئذ بدأت حياته الفلسفية ، اذ توفر على دراســة الفلسفة ونال شهادة الاجرجاسيون ، وعين استاذا للفلسفة فى معهد سانس ثم سان كنتان مدة أربع سنوات متوالية ، وضع بعدها عدة ابحاث فلسفية، وحوالى عام ١٨٩٠ بدأت حياته فى ميدان الابحاث الاجتماعية ، اذ عين أستاذا لعــلم الاجتماع ، وكان لمحاضراته ومباحثه الاجتماعية أثر قوى ، حفز جامعة بردو إلى انشاء كرسى ثابت عام ١٨٩٦ لعلم الاجتماع فى كلية الآداب .

ومع أنه قضى أربع سنوات بين عامى ١٩٠٢ — ١٩٠٦ استاذا للتربية فى كلية الآداب بالسربون إلا أنه عاد إلى ابحاثه الاجتماعية عام ١٩٠٦ بتعيينه أستاذا لعلم الاجتماع بالسربون حيث توفر أكثر من عشر سنوات على الدعوة إلى مذهبــه ، وبعد وفاته عام ١٩١٧ تابع مجهوداته اتبــاعه وتلاميذه امثال هيبير وموسى وفوكونيه وبوجليه ، ومما هو جدير بالذكر أنه قد أتيح لغير واحد من المصريين حظ الاستماع الى محاضرات اميل دوركايم أثناء دراساتهم العليا فى باريس ، وهم الآن من زعماء التفــكير فى مصر .

تعاليمها ، وانتشرمذهبها ، وهو المذهب الذي اتخذناه نبراسا لنا في أبحاث هذا الكتاب .

أمكن دوركايم أن يجرّد علم الاجتماع من المسحة الفلسفية التي كانت تشوبه ، وجعل منه علما واقعيا قائما على الملاحظة والاستقراء.

وقد أخذ على أوجست كمت وهربرت سبنسر استخدامهما الظواهر الاجتماعية لتأييد آراء معينة وفكرة ثابتة لدى كل منهما أكثر من استخدامهما هذه الظواهر لتفسير الأشياء الواقعة تفسيرا مستقلا محررا من كل اعتبار ذاتي .

فأوجست كمت آمن كل الايمان بقانون المراحل الثلاث يفسر به تقدم الانسانية ، وفي سبيل هذا الايمان ساق كل الأدلة الممكنة التي تؤيد قانونه وفكرته الراسخة ، وهذا مايعيبه دوركايم على العالم الاجتماعي الذي يجب أن يبحث الظواهر الاجتماعية كما هي ليقرر خصائصها ومميزاتها كما تبدو له .

أما سبنسر فإنه اعتنق فكرة التطور الاحيائي (البيولوجي) للمجتمعات فحشد كل معلوماته الغزيرة لتأييد هذه الفكرة الثابتة متخذا من الظواهر الاجتماعية مطية لذلك، وهذا مادفع دوركايم

إلى رفض كل تفسير سابق للحياة الاجتماعيــة ، لأنه يخدعنا عند بحثنا الظواهر الاجتماعية .

فالتفسير العقلى الذى قال به أوجست كمت والتفسير البيولوجى الذى قال به سبنسر يقيد كل منهما حرية الباحث الاجتماعى ، ويضعه فى موقف يتنافى مع مبادىء البحث العـلمى المشاهد فى العلوم الطبيعية ، إذ يجعل النتيجة معروفة قبل سوق للقدمات .

كما أن رد كل مظاهر النشاط الاجتماعى إلى عامل واحد نتخذه لتفسير الحياة الاجتماعية لا يتفق مع أصول البحث العلمى كما هو الحال مع الاشتراكيين ، فقد شاهد منتصف القرن التاسع عشر قيام كارل ماركس وفردريك انجيلز داعين الى التفسير المادى للتاريخ ، وكتاب (رأس المال) لماركس يستوقف النظر من هذه الناحية ، فهو مفرغ فى قالب علمى خلاّب ، أراد به تحقيق مثل أعلى فى ذهنه ، فتناول الحياة الاجتماعية من جميع نواحيها ، وتعرّض لظواهر الاجتماع رادًّا إياها الى تفسير واحد هو الانتاج ، فهو يرى أن الانسان فى سبيل الحصول على وسائل عيشه يتضافر مع غيره ويرتبط الافراد من تلقاء نفسهم ارتباطا

لا أثر فيـه للتفكير أو التدبير ، وتنمو الروابط بينهم وفق استعدادهم وطاقتهم فى الانتاج ، ويترتب على هذه الروابط الاقتصادية الانتاجية الروابط القانونية والسياسية وما يتصل بها من علاقات اجتماعية أخرى .

فالانتاج فى الحياة الاقتصادية هو الذى يحدِّد بالدقة طبيعة الحياة السياسية والفكرية ، والذهن البشرى لا يبدأ بالعمل فى الحياة الاجتماعية ، وإنما الحياة الاقتصادية هى التى تبدأ بالظهور ثم يعقبها على الأثر الحياة الفكرية متأثرة بها .

فالظاهرة الاقتصادية هى التى تفسر جمع النظم والعادات والأفكار .

وقد راقت هذه الآراء فى نظر الاشتراكيين ، واستهوت كثيراً من المصلحين ، وساروا بها فى طريق التطرف إلى أن وصلت إلى قمة الشيوعية .

فماركس من الناحية الاجتماعية العلمية ، يقف نفس الموقف الذى وقفه كل من أوجست كمت وهربرت سبنسر من حيث إيمانه بفكرة سابقة تملكت عليه كل مشاعره ، وفى سبيل تأييدها

اندفع بذكائه الفذ يعالج الظواهر الاجتماعية وطبيعة الاجتماع معالجة ذاتية مسوقة فى قالب علمى .

وقد كان لظهور هؤلاء الثلاثة فى قرن واحد هو القرن التاسع عشر ، وذيوع أبحاثهم الطريفة ورواجها فى جميع الأوساط أثر عميق فيما ظهر من الخلط بين الاصلاح الاجتماعى والأبحاث الاجتماعية ، فقد انتشر استعمال كلمة (علم الاجتماع) ولاكتها ألسن الأدباء والكتاب والصحفيين فى أوروبا ، حتى خرجوا بها عن مدلولها العلمى الذى وضعت له ، فكل فكرة ذاتية فى الأخلاق أو السياسة أو الحوادث الجارية هى بحث اجتماعى ، وكل مذهب اقتصادى أو مبدأ سياسى هو بحث اجتماعى ، وأصبح اجتماعيا كل من استعمل كلمة (علم الاجتماع) فى مقال صحفى أو موضوع أدبى .

واعتبرت المفاضلة بين المذاهب الاقتصادية والمبادىء السياسية من أهم أغراض علم الاجتماع ، مع أن مهمة الاجتماعى دراسة النظم الاجتماعية المختلفة دون المفاضلة بينها ، واتجهت الرغبة إلى معرفة مزايا علم الاجتماع فى الحياة العملية . مع أن

هذا العلم لم يصل بعد الى دائرة التطبيق .

وإذا كانت المذاهب الاقتصادية المختلفة كالفردية والاشتراكية والفاشيستية والشيوعية ترمى الى الاصلاح الاجتماعى وتوفير أكبر قسط من الخير للجماعة والمجتمع ، فإنها قبل كل شىء مثل عليا ذات غايات ووسائل مستمدة من الشعور الذاتى ، ومن هنا كانت طبيعتها فلسفية أكثر منها علمية اجتماعية .

والباحث الاجتماعى إذا اعتنق مذهبا معينا كالاشتراكية أو الفاشيستية ، زالت عنه الروح العلمية الواجب توفرها، إذ تتأثر ابحاثه بنزعاته الخاصة .

وهؤلاء الذين يتحمسون لمبادئهم الاجتماعية ، أو مذاهبهم الاقتصادية ويرون فيها العلاج الوحيد لجميع المساوىء والنقائص الموجودة يبعدون كثيرا عن جادة الصواب ، لأن الباحث الاجتماعى يدرس كل حالة على حدة ، دراسة بريئة من كل نزعة خاصة ليتوصل الى فهمها على أكمل وأدق وجه .

تناول دوركايم الرأى القائل بأن الفرد أساس المجتمع ، وأن أفعال الجماعة يمكن تفسيرها على ضوء أفعال الفرد ، لأنه الوحدة

التى من مجموعها تتكون الجماعات، ولأن تحليل أعمال الجماعة ينتهى بنا الى الفرد ، فدراسته هى حجر الزاوية فى دراسة المجتمعات الانسانية .

ينكر دوركايم هذا المبدأ فى الدراسات الاجتماعية ، قائلا إن إرادة الفرد المستقلة تختلف كل الاختلاف عن ارادة الجماعة ، لأن ارادة الجماعة تشبه المركب الكيماوى المتكون من أكثر من مادة ، ولكل مادة خواصها المستقلة التى تختلف كلية عن خواص المركب كله .

فالبرونز مادة صلبة وهو يتكون من مادتين هما النحاس والقصدير ، وصلابة البرونز ليست مستمدة من أى معدن منهما ، لأنهما مادتان من خواصهما الليونة والمرونة ، فالصلابة مستمدة من اتحادهما سويا ، كذلك تتباين إرادة الجماعة كل التباين عن ارادة الفرد فتفسيرها يجب أن ينصبّ عليها دون محاولة تحليلها الى وحداتها الفردية ، فهذا التحليل الذى ينتهى باتخاذ الفرد مقياسا نترجم به أعمال الجماعة لا يهدينا الى نتائج سليمة

أما نظرية العالم النفسى تارد القائلة بأن أعمال الجماعة

ما هى فى أصلها إلا ابتكارا ابتدعه فرد من الأفراد الأفذاذ ، وقلدته الجماعة و بتكراره أصبح تقليدا ثابتا وأن كل ما صدر عن الجماعة مستمد من الفرد نفسه ، هذه النظرية النفسية فى تفسير الحياة الاجتماعية يهدمها دوركايم قائلا إن هذا الابتكار الذى يتقدم به الفرد إنما هو فى الواقع مستمد من إرادة الجماعة التى تفرض سلطانها على الأفراد شعروا أم لم يشعروا ، فالظاهرة المعينة لا تصبح اجتماعية لأن فردا ابتكرها وقلدتها الجماعة وكررتها ، ولكنها ابتكرت وقلدت وتكررت لأنها اجتماعية ومستمدة من ارادة الجماعة .

ولكى تتصور بجلاء إلى أي حد تخضع إرادة الفرد لقوة تأثير إرادة الجماعة نوجه النظر إلى علاقة المجموعة الشمسية بأى كوكب من الكواكب ، فإن المجموعة الشمسية هى وحدها الكفيلة بتفسير طبيعة وحركة كل جزء من أجزائها ، فى حين أن هذا الجزء يعجز تماما عن تفسير المجموعة الشمسية ، فلكى نفهم حركة كوكبنا الأرضى اليومية ونظام الفصول الأربعة لا بد من الإلمام بنظام المجموعة الشمسية كلها ، كذلك إرادة

الجماعة تفسر لنا أعمــال الأفراد وتصرفاتهم ، فى حين تقصر إرادة الفرد وأعماله عن تفسير أعمال الجماعة وحياة المجتمعات .

وقد أثارت هذه الحقائق التى قال بها دوركايم خلافا حول جبرية الظواهر الاجتماعية فإن التسليم بخضوع الحياة الاجتماعية إلى قوانين ثابتة ينفى وجود حرية التصرف للأفراد والجماعة ويتنافى مع ما للفرد من إرادة شخصية .

ويجيب دوركايم على هذا الاعتراض بقوله إن العلوم الوضعية قامت على أساس الجبرية ، ولم يطعن أحد فى نتائجها النظرية والعلمية التى وصلت اليها ، وقد كان الاعتقاد سـائدا بأن فى مكنة الحكام والمشرعين تغيير الحوادث التاريخية وتشكيل المظاهر الاجتماعية حسب أهوائهم بما لهم من سيطرة وسلطة ، وهو اعتقاد نقابله الآن بعدم الاكتراث ، لأننا تحررنا من هذه النظرة العتيقة ، وآمنا بوجوب رفع الدراسات الاجتماعية من النطاق الفلسفى إلى مصاف العلوم الوضعية ذات القوانين الثابتة .

والحق أن وقوفنا على هذه القوانين يضاعف حريتنا فى العمل والاصلاح ، ولا يتنافى مع تمتعنـا بشخصيتنا وإرادتنا ، لأننا

باكتشافنا قوانين المجتمع لا نسعى الى تغييرها أو تعديلها أو مقاومتها بل نحاول على ضوئها توجيه الحياة الاجتماعية نحو التقدم والرقى .

وكما ساعدت قوانين الفزيولوجيا والتشريح على تقدم فن الطب كذلك ينتظر أن تساعد قوانين العلوم الاجتماعية على تقدم فن السياسة والحكم .

فاذا اقتنعنا بأن حياتنا الاجتماعيـة تخضع لقوانين طبيعية ثابتة مستمدة من الجماعة فى وحدتها تنطبق عليهـا كلما اتفقت ظروفها وتشابهت أحوالها أدركنا أن علم الاجتماع عـلم مستقل قائم بذاته متميز عن علم النفس الفردى .

علم الاجتماع والعلوم الاجتماعيـة :

ظهرت العلوم الاجتماعية متفرقة مستقلة عن بعضها . فالتاريخ وفلسفته كان له علماؤه ، والاقتصاد والاحصاء والتشريع وعلم النفس اختص بكل واحد منهـا اخصائيون توفروا على البحث مستقلين ، وقد اختلفت نتائج بحث كل علم من هـذه العلوم الاجتماعية وكان الاقتصاد أسبق العلوم الاجتماعية فى إقامة

دراساته على أساس وضعى ذى قوانين جبرية ثابتة ، فى حين أن التاريخ وفلسفته ظلا محل تردد إلى الوقت الحاضر ، وقد ذهبت سدى جميع المحاولات التى بذلت فى سبيل إقامة التاريخ على أساس علمى وجعله علما اجتماعيا وضعيا ، ومع أنه أقدم العلوم الاجتماعية ظهورا إلا أنه مازال للآن غير متفق عليه فهل هو يعنى بتتبع التطورات العالمية أو المحلية ؟ أم يتناول الناحية السياسية دون النواحى الفنية والفكرية والاجتماعية ؟ أم يقتصر على دراسة تطور الحضارة وتفهم قوانين تغيرها ورقيها وانحطاطها ؟ وماهى الحضارة وحدودها ؟ كلها مسائل يثير ذكرها خلافا شديداً لانرى مبررا له ، فالتاريخ ليس علما ولن يكون كذلك فما هو إلا طريقة للبحث العلمى يستند اليها جميع العلماء فى مختلف دوائر ابحاثهم ، يستعينون بالتتبع التاريخى لمسألة معينة سواء كانت سياسية أو فنية أوفكرية أو رياضية أو طبية أواقتصادية أو دينية على تفسيرها وشرحها .

كذلك الاحصاء فقد بذلت عدة محاولات لجعله علما ، بل سموه فعلا (علم الدولة) وهى تسمية غامضة تدل على تعسف وصفه كعلم وأخيرا أصبح الاحصاء طريقة علمية من أهم

طرق البحث الاجتماعية والطبيعية ، والاعتراف به كطريقة للبحث العلمي عاون على سرعة تقدمه والاستفادة به فى جميع نواحى المعرفة .

وطالما تطاول علماء النفس بغير حق إلى جعل علم الاجتماع تابعا لعلم النفس إن لم يكن جزءا منه ، بحجة أن نفسية الجماعة يمكن دراستها بنفس أساليب دراسة نفسية الأفراد . وظهر ما سموه (علم النفس الاجتماعى) ، ولكن تقدم أبحاث علم النفس جعلت منه علما تجريبيا يخضع للتجارب العلمية يقوم بها العلماء على الأفراد فى المعامل . أى أن تقدم علم النفس وأبحاثه تميل إلى جعله قاصرا على الأفراد وتنأى به عن ميدان الجماعة والاجتماع .

وقد تحددت ميادين العلوم الاجتماعية تحديدا واضحا ، ولكن استقلالها باعد بينها مع أن كلا منها يدرس ناحية من نواحى المجتمع ، وإذا كان تنظيمها وتوثيق الصلة بينها جميعا ضروريا ولازما للدراسات الاجتماعية وتقدمها ، فإن علم الاجتماع كفيل بتحقيق هذه الغاية ، ولكن بعض الاقتصاديين وعلماء النفس والقانونين والفلاسفة يقفون موقف التردد

والاحجام موجهين حملاتهم على علم الاجتماع ، مستنكرين اندراجهم تحت لوئه .

وهذا الموقف يشبه تماما موقف علم الطبيعة فى القرن الماضى ، فان ما نعتبره الآن فصولا فى (علم الطبيعة) كالحرارة والجاذبية والضوء والكهرباء والصوت كان مستقلا بذاته منفصلا عن غيره انفصالا يشبه تماما استقلال وانفصال العلوم الاجتماعية فى عصرنا الحاضر ، فلما اتضحت الصلة الوثيقة التى بينها ، اندمجت جميعها فى علم الطبيعة وأصبحت أبوابا فيه ، فمع حاجة الاقتصادى والأخلاقى والجغرافى وعالم النفس والقانونى والسياسى إلى الاستعانة ببعضهم استعانة لامناص منها ، فانهم يحاولون التشبث باستقلالهم الموهوم ، مع أن التخلص من هذا التشبث والاقتناع بأنهم جميعا يكونون وحدة تعالج موضوعا واحدا هو المجتمع يساعد على تقدم العلوم الاجتماعية وسرعة نمو علم الاجتماع .

والمصير الذى لامفر منه للعلوم الاجتماعية المستقلة انما هو اندراجها تحت لواء علم الاجتماع لتصبح فصولا فيه .

وقد تولى دوركايم مهمة تنظيم العلوم الاجتماعية وبيان العلاقة بين كل منها ، والدور الذى تلعبه فى دراسة المجتمع قائلا

إن تصنيف الظواهر الاجتماعية وترتيبها ترتيبا تسلسليا قد يكون سابقا لأوانه ولكن من الممكن التنويه بالأقسام الرئيسية للظواهر الاجتماعية ، ونثبت هنا نص عبارته فى هذا الشأن :

Une classification méthodique des faits sociaux serait prématurée et, en tout cas, elle ne saurait être tentée ici, mais il est possible d'indiquer quelles en sont les catégories principales.

وهو يستعمل هنا عبارة (الظواهر الاجتماعية) ليوجّه النظر إلى قوة الصلة بين العلوم الاجتماعية التى تختص كل منها بدراسة طائفة متجانسة من الظواهر المتحدة فى طبيعتها الاجتماعية .

إن الظواهر الاجتماعية تشبه الظواهر الاحيائية فكل منها مستقل ومتوقف على الآخر ومتداخل فيه ، فمع أن التجارة الدوليـة مظهر اقتصادى ، إلا أنها فى الوقت نفسـه تلعب دورا سياسيا خطيراً ، فكيف يمكن ترتيب وظائف الظواهر الاجتماعية حسب أهمية كل منها ؟ وكيف يمكن معرفة الظاهرة الاجتماعيـة ذات الوظيفة الرئيسية والظاهرة الاجتماعية ذات الوظيفة التبعية ؟ وما هو السـبيل لمعرفة العلاقة السببية بين الوظائف الاجتماعية المختلفة ؟

فى عالم الكائنات الحية لم يوفقوا إلى هـذا الترتيب بين وظائف أعضاء الاحياء ، فهو من باب أولى سابق لأوانه فى علم الاجتماع .

وقد احتفظ دوركايم بنظرته الاجتماعية الجامعة فى تنظيمه للعلوم الاجتماعية فهو لم يحاول بيان مهمة كل علم اجتماعى ، وانما وضع نصب عينيه الجماعة والمجتمع ، مبينا نواحيهما المختلفة موزِّعا على كل ناحية ما يناسبها من العلوم الملائمة .

وقد رأى أن خير تقسيم للعلوم الخاصة بدراسة المجتمع هو التقسيم المقتبس من تقسيم علوم الكائنات الحية (البيولوجية) التى ترمى إلى دراسة الكائنات الحية ، فعلم الهيئة أو (المورفولوجى) يدرس خواص الكائنات وتركيبها و يصف أجزاءها وأعضاءها ، وعلم وظائف الأعضاء أو (الفزيولوجى) يبين عمل الأعضاء المختلفة و يدرس علاقاتها أثناء عملها ، والتغيرات التى تطرأ عليها ، وعلى هذا الأساس قسّم دوركايم العلوم الاجتماعية الى ثلاثة أقسام : —

أولا — علم تركيب المجتمع

La Morphologie Sociale

ثانيا — علم الوظائف الاجتماعية

La Physiologia Sociale

ثالثا — علم الاجتماع العام

La Sociologie Générale

وسنتكلم على كل منها فى الفصلين الرابع والخامس .

الفصل الرابع

تركيب المجتمع

الاجناس البشرية — وصفها — نشوؤها — عناصر المجتمع المادية — البيئة والسكان — دراسة البيئة وأنواعها — دراسة السكان ونموهم .

أراد دوركايم أن يجعل من تركيب المجتمع وتكوينه وبنائه علما قائما بذاته تخدمه علوم اجتماعية خاصة أبحاثها الآن متفرقة ويفصل علماءها والمشتغلين بها حواجز لا مبرر لوجودها .

وغاية علم تركيب المجتمع La Morphologie Sociale دراسة المجتمع من حيث مظهره المادى الخارجى ، أى من حيث السكان وتكوينهم وتوزيعهم وكثافتهم ، وحركة تنقلاتهم وهجرتهم الخارجية والداخلية من الريف ومن المدن ، وموقع بلادهم وضيقها أو سعتها ، وقربها من البحار أو بعدها عنها ، وطرق المواصلات التى تربطها بغيرها ، فإن الموطن وحدوده

وطبيعته وعناصر السكان من العوامل الهامة فى الحياة الاجتماعية.
وكما أن بنية جسم الانسان وطبيعة تكوين المخ والاستعداد الصحى تختلف من شخص لآخر اختلافا يظهر أثره فى اختلاف نفسية الافراد ، كذلك فإن اختلاف تكوين بنية المجتمعات يسبب اختلاف الظاهرات الاجتماعية ويجعل مظاهر الاجتماع متباينة فى المجتمعات المختلفة فى تكوينها وتركيبها و بنائها ، فلا عجب إذا استدعى الأمر إيجاد علم خاص لتشريح المجتمع يقابل علم التشريح للكائنات الحية .

وهـذا العلم لا يقف عند حد وصف المظهر المـادى الخـارجى للمجتمات ، بل أنه يفسر هذا الوصف و يعلله ؛ فلا يقف عند حد ذكر ازدحام السكان فى منطقة دون أخرى ، بل عليه أن يفسر لنا سبب ذلك ، ولا يقف عند حد الاشارة إلى نمو المدن بل عليه أن يفسر الأسباب و يشرح العوامل التى أدت إلى هذا النمو ، وهكذا .

والعلوم الاجتماعية المتفرقة التى يجب توحيـدها لتحقيق علم تـكوين المجتمع هى: الجغرافيا وعلم دراسـة السكان وعلم

الأجناس البشرية (١) وعلم وصف الأجناس (٢) وعلم نشوء الأجناس (٣)

---

(١) علم الاجناس البشرية أو الانثروبولوچى Anthropologie عبارة عن التاريخ الطبيعى للانسان ، وهو يعنى بدراسة الانسان من حيث مميزاته الجسمية والعضوية وتكيفها بالبيئة فى العصور المختلفة ، وينقسم عدة أقسام منها : —

ا — علم الأجناس العام ويعنى بدراسة أصل الانسان وقدم النوع البشرى ومواطن ظهور الاجناس المختلفة وقوانين الوراثة ومظاهر النمو الطبيعى .

ب — علم الأجناس الحيوانى ويعنى بدراسة مكانة الانسان من الكائنات الحية ومقارنته بيولوچيا بالحيوانات الأخرى ، وهى الدراسة التى اهتم بها كل من لامارك وداروين .

ج — علم الأجناس الجنائى ويعنى بدراسة أثر البيئة والوراثة والتكوين الفزيولوچى للجسم فى تهيئة أسباب الاجرام وبواعثه لدى مختلف المجرمين ومؤسس هذا العلم هو لمبرزو القانونى الايطالى .

(٢) علم وصف الأجناس أو الاتنولوچى Ethnologie هو أحد أقسام علم الأجناس البشرية (الانثروبولوچى) ويعنى بدراسة الصفات المادية والمميزات العضوية لمختلف الأجناس البشرية ومقارنتها ببعضها .

(٣) علم نشوء الأجناس أو (الاتنوجرافى) Ethnographie هو أحد فروع علم الأجناس البشرية (الانثروبولوچى) ويعنى بدراسة المظاهر المادية التى خلفها الانسان فى مختلف الأمكنة والأزمنة لمعرفة التطور الفكرى والاجتماعى للأجناس البشرية .

فهذه العلوم المنفصلة يمكن بتوحيدها الوقوف على القوانين التى تربط البيئة بالسكان وهما الطرفان الماديان للمجتمع والعنصران اللازمان للاجتماع الانسانى .

ودراستنا للبيئة الجغرافية يجب أن تكون دراسة اجتماعية ، فلا تصرفنا المظاهر الطبيعيه كالجبال والأنهار والبحار والهضاب والسهول عن هدفنا الرئيسى وهو أثرها فى تكوين المجتمع البشرى، فالجماعة الانسانية المستوطنة فى بيئة جغرافية معينة يجب أن تشغل المحل الأول من عنايتنا .

ودراسة التفاعل الاجتماعى للافكار والتقاليد مقدم على بحث التكوين الجيولوجى للجبال مثلا.

كما أنه يجب التحرر من كل تعليل سابق لحياة السكان ، كالتعليل الاقتصادى الذى يعلل كل مظهر من مظاهر الحياة الاجتماعية بالظروف الاقتصادية، أو التعليل التاريخى أو التعليل الجغرافى ، فالتأثر بفكرة سابقة من هذا القبيل يحجب عنا حقائق قد تكون فى متناولنا فيخطئنا التوفيق فى الوصول اليها .

فمثلا من مظاهر حياة الاسكيمو الاجتماعية أنهم يجتمعون

فى صعيد واحد شتاء ، ويتفرقون فى الصيف ، فعامل المناخ يبدو فى هذه الحالة تعليلا طبيعيا لهذه الظاهرة ، فاذا كنا متأثرين بفكرة التفسير الجغرافى ، أحجمنا عن القيام بأى محاولة علمية للوقوف على الأسباب البعيدة لهذه الحالة التى ثبت أنها ترجع إلى بواعث دينية [1] .

وقد اتجه بعض الاجتماعيين اتجاها خاطئا فى دراسة المجتمعات الفطرية فقد أخذوها على اعتبار أنها تحمل فى ثناياها أصل حضارتنا وأسس نظمنا الاجتماعية ، والحقيقة الثابتة أن تطور المجتمعات الراقية يختلف كلية عن تطور المجتمعات الفطرية وحياتنا الفكرية والخلقية يصعب ردها إلى نفس سلم تطور حياتهم الفكرية والخلقية ، وهنا يبدو سر خطأ علماء الأجناس البشرية من الانجليز الذين يسيطرون على الأبحاث الاجتماعية ويعتمدون فى تفسير مظاهر حياتنا الاجتماعية على معيشة الجماعات الفطرية .

والحق أن الرجل الفطرى يعيش فى عالم يختلف كل الاختلاف

---

(١) كما أشار إلى ذلك الاستاذ مارسيل موسى فى مؤلفه (التغيرات الفصليه فى حياة الاسكيمو)
Les variations saisonniéres des sociètés eskimos.

عن عالمنا ، فحياته تخضع لألوان من الخرافات والأوهام القائمة على الشعوذة والسحر مما لا يسمح لنا برد تراث حضارتنا ومدنيتنا إلى هذه النشأة الوضيعة .

فمثلا تنتشر عادة (الأورد إلى Ordalie) لدى الانسان الفطرى ، وهى تقضى بالبحث عن المتهم أوالمذنب بتجربة حرقه بالنار أو اعطائه السم فاذا لم يحترق أو يمت فإنه برىء والا فهو مذنب ، فهل يمكن أن نقول ان هذه العادة (الاوردالى) هى أصل أصل حياتنا القانونية والتشريعية ؟

شتان بين حياة الشعوذة والسحر العقيمة الانتاج و بين حياتنا الفكرية التى هى ثمرة تطور انسانى طويل الأمد ، جليل المنبت والأصل .

ولا يصح القول بأن كل مجتمع قد مر بجميع أدوار المراتب الاجتماعية من صيد ورعى وزراعة وصناعة فقد يبدأ بالصيد و يقف عنده ، وقد يبدأ بالرعى ولا يتعداه ، وقد ينتقل من دور الرعى إلى دور الصناعة مباشرة وهكذا .

و يتوقف رقى الانسان واستعداده للتقدم على مقدار مقاومته للطبيعة وعدم اعتماده عليها، فمنطقة الغابات الاستوائية تمد الانسان

بغذائة سهلا لينا، إذ أن شدة الحرارة وغزارة الأمطار تساعد على سرعة نمو النباتات من تلقاء نفسها دون حاجة إلى مجهود يبذل فى الرى والصرف والبذر والحصد، ومن هنا كان الخمول والكسل من أبرز صفات سكان الغابات الاستوائية ، وليس لديهم أى استعداد للتقدم .

أما سكان البيئة الزراعية فتضطرهم حياتهم إلى الاستقرار والمثابرة ومحايلة الطبيعة والتوفيق بينها و بين حاجتهم إلى رى أراضيهم وحماية مزروعاتهم ، والتفكير فى توزيع محصولاتهم ، فهذه المسائل والمشاكل التى تجابههم وتظهر فى أفق حياتهم ، تثير فيهم روح التفكير وتبعث فيهم دوام اليقظة والانتباه ، فاستعدادهم للرقى والتقدم متوفر توفرا حقق فعلا كثيرا من مظاهر الحضارة فى البيئات الزراعية .

وحينما تشح الطبيعة وتتجهم فى وجه السكان نري الانسان يشحذ قواه و يستجمع مواهبه ونشاطه فى سبيل مقاومتها والحصول على الرزق ، وتكسبه هذه المقاومة خلقا متينا وصفات ممتازة تخلق فيه روح الاقدام والابتكار فلا يقف عند حد محدود من المعيشة

بل تدفعه آماله ومواهبه إلى متابعة الكفاح حتى يظفر بأسمى درجات التقدم .

ولكن هناك بيئات تشح فيها الطبيعة بدرجة لا تجدى معها أى مقاومة أو مجهود كالصحارى الرملية والجليدية ، ومثلها يطرد السكان ، فلا اجتماع ، ولا حضارة .

فمقاومة الطبيعة هى محك تقدم الانسان ، والاستسلام لها مهبط جموده وانحطاطه .

هذا عن المؤثرات التى تؤثر فى البيئة التى تمثل الطرف الأول فى المجتمع ، أما الطرف الثانى وهو السكان ، فإن نموهم دليل استعداد مجتمعهم للتقدم، وهذا النمو يتوقف على مقدار تحكم البيئة فى تحديد عدد السكان ممثلا بيئة الصيد تتحكم فى تحديد عدد السكان تحكما صارما ، إذ لا حيلة للانسان فى زيادة الحيوانات التى يعيش من صيدها ، كما أن بيئة الرعى لا تسمح للانسان بأكثر من العناية بمواشيه وأغنامه، لأن توالدها وتكاثرها خارج عن إرادته .

وقد تكون البيئة الزراعية أكثر مرونة، وسكانها أرحب حرية فى العمل والجد والكفاح من سكان بيئتى الصيد والرعى ،

ولـكن قانون تنـاقص الغلة يقف حائلا دون اطراد نمو السكان لعجزهم عن زيادة مواردهم . بعد بذلهم أقصى مجهود فى استغلال أراضيهم .

والبيئة الصناعية أكثر البيئات مرونة ، ونظرية السكان التى قال بها (ملثس[١] Malthus) لا تنطبق عليها إذ انه عقب تقدم الصناعة والمخترعات فى القرن التاسع عشر زاد عدد السكان فى جميع الممالك الصناعية ازديادا لم يجلب فاقة ولم تقض عليه الكوارث التى تحدث عنها ملثس، فقد ازداد عدد سكان انجلترا ثلاث مرات ونصف مرة فى هذا القرن وحده (من عام ١٨٠١ — ١٩٠١) فى حين أن النمو الطبيعى لسكان انجلترا ذات الحياة الاقتصادية القائمة على الزراعة ، كان عبارة عن مرتين ونصف

(١) نادى ملثس Malthus بنظريته عن السكان فى كتاب له نشره عام ١٧٩٨ ، أى آخر القرن الثامن عشر فى ظروف كانت حياة انجلترا الاقتصادية قائمة على الزراعة والتجارة فقط ، ولم تدخل بعد الدور الصناعى الذى تجتازه الآن، وكانت حروب نابليون فى القـارة الاوروبية تحصد مئات الآلاف ، وساد التشاؤم الرأى العام الاوروبى ، وفى هذا الجو القاتم جهر ملثس بآرائه عن السكان ونموهم مبينا كيف أن الانتاج الطبيعى للأرض يزيد على أساس متوالية هندسـية ، بينما ينمو عدد السكان على أساس متوالية عددية وأن الطبيعه تقضى على السكان الزائدين بمصائبها وكوارثها كالفقر والمرض والحرب .

فى بحر ثلاثة قرون ونصف قرن (من عام ١٤١٥ — ١٧٦٠)

ويرجع ذلك إلى أن الانتاج فى الصناعة لا يقف عند حد معين مثل الزراعة ، فإذا كان الانتاج الزراعى يعجز بتوالى تكاثر السكان عن امدادهم وسد حاجاتهم ، فالانتاج الصناعى مرن كل المرونة بدرجة أنه قد يسبق نمو السكان وتشتد الحاجة عندئذ إلى اليد العاملة .

فكلما تحكمت الطبيعة فى عدد السكان ونموهم وقف تقدم المجتمع عند حد محدود ، وكلما سيطر الانسان على الطبيعة وتحرر من قيودها امتد أمامه أفق العمل ، وتوفر السكان توفرا يكفل للمجتمع التقدم المنشود ، ويحقق للحياة الاجتماعية اطراد الرقى.

———

الفصل الخامس

الوظائف الاجتماعية

الاجتماع العائلى — الاجتماع الاقتصادى — الاجتماع الأخلاق
الاجتماع الدينى — الاجتماع القانونى — الاجتماع الثقافى
الأجتماع السياسى

وظائف المجتمع هى بمثابة أعضاء الجسم أثناء قيامها بعملها الفزيولوجى ، وأعضاء جسم المجتمع عبارة عن الهيئات الرئيسية التى يتوقف عليها كيان المجتمعات و بدونها لاتقوم حياة الجماعات مثل الدين والقانون والدولة .

والوظائف الاجتماعية متشعبة ، ودراستها موزعة بين عدة علوم ، رأى دوركايم وجوب توحيدها بإسم علم الوظائف الأعضاء الاجتماعية La physiologie Sociale وهذا العلم تخدمه أربعة علوم أساسية وهى : —

١ — الاجتماع الديني Sociologie Réligieuse

وغايته دراسة المعتقدات والنظم الدينية وتطورها دراسة موضوعية .

٢ — الاجتماع الأخلاقي Sociologie Morale

وغايته دراسة التقاليد الخلقية في الجماعة دراسة علمية قائمة على اعتبار الأخلاق حدث اجتماعي لا موضوع ميتافيزيقي .

٣ — الاجتماع القانوني Sociologie Juridique

وغايته بيان أثر الاجتماع الديني والاجتماع الأخلاقي في توجيه التشريع ومدى تأثره بهما أو تفرده عنهما .

٤ — الاجتماع الاقتصادي Sociologie Economique

وغايته دراسة النظم الاقتصادية من حيث الانتاج والتبادل والتوزيع .

***

هذه هي العلوم الاجتماعية الرئيسية التي تمد علم وظائف

الأعضاء الاجتماعية وتمونه بالحقائق اللازمة لكشف قوانين تطور المجتمع ، يضاف اليهما علمان تبعيان وهما : —

١ — الاجتماع اللغوى Sociologie Linguistique

٢ — اجتماع الفن Sociologie Esthétique

كل منهما يدرس اللغة والفن من حيث تأثرهما بالبيئة والوسط الاجتماعى وأثرهما فى الحياة الاجتماعية .

وقد أصبح تقسيم العلوم الاجتماعية على هذا الأساس الذى وضعه دوركايم دستورا اتبعه تلامذته وغيرهم من الاجتماعيين ، ومع احتفاظهم بأساس هذا التقسيم وجوهره ، فقد اتفق على ادماج الاجتماع اللغوى واجتماع الفن سويا تحت اسم (الاجتماع الثقافى) ليتناول جميع نواحى التفكير للجماعة من لغة وفن وعلم وفلسفة .

كما رؤى فصل الاجتماع العائلى والاجتماع السياسى وجعلهما مستقلين ، إذ أدمجهما دوركايم فى الاجتماع القانونى .

وسنتناول هذه العلوم الاجتماعية التى تدرس وظائف المجتمع على الترتيب الآتى : —

أولا — الاجتماع العائلي

ثانيا — « الاقتصادي

ثالثا — « الأخلاقي

رابعا — « القانوني

خامسا — « الديني

سادسا — « الثقافي

سابعا — « السياسي

الاجتماع العائلى

قبل تقدم الابحاث الاجتماعية واستقلالها وتميزها عن غيرها من ألوان المعرفة ، كانت معالجة شئون العائلة ذات مسحة فلسفية أكثر منها واقعية ، يدلى كل مفكر بآرائه الشخصية فى قالب حقائق مقررة ، فكان بديهيا أن تتعدد هذه الحقائق بتعدد المفكرين ، وتتباين بل وتتناقض باختلاف آرائهم .

فأفلاطون كان يرى وجوب إخضاع الأسرة للدولة تتصرف فى نظامها طبقا لحاجاتها وتقوم بتربية أبنائها وفق مصلحتها ، ويعتقد كل من بونالد Bonald وما يستر Maistre وكمت أن الاسرة هى مفتاح الجمعية البشرية وأساس المجتمعات الانسانية فى حين أن متطرفى الاشترا كيين يرون أن الأسرة نظام تقليدى لامبرر لوجوده بتاتا .

فهذه الآراء الشخصية القائمة على البحث النظرى لاتؤدى إلى نتائج عملية ، لانها مستمدة من الخيال مع تجاهل الواقع .

أما دراسة موضوع الحياة العائلية بالاسلوب العلمى للأبحاث الاجتماعية فإنه يهدينا إلى حقائق ثابتة لاتسمح باختلاف الآراء

فمع تعدد أبحاث علماء الاجتماع الذين درسوا بيئات اجتماعية مختلفة سواء فى القرن التاسع عشر أو القرن العشرين ، سواء فى مجاهل أفريقية أوفى أمريكا الجنوبية أو جزائر الهند الشرقية نجد أن الحقائق التى جمعوها هدتهم إلى نتائج متشابهة ونظريات ثابتة .

فالعشيرة هى أول مظهر من مظاهر الأسرة كما هى أول مظهر من مظاهر الدولة ، وهى كما عرّفها دوركايم عبارة عن جماعة من الأفراد تربطهم رابطة القرابة ، وقرابتهم ذات درجة واحدة لا تعدد فيها ولا تباين ، إذ أنها مستمدة من حملهم جميعا (طوطما) واحدا وهذا (الطوطم) فى الغالب رمز لحيوان أو نبات اتخذته العشيرة علَما عليها وشارة لها .

ويقضى نظام العشيرة بعدم تزاوج أفرادها نظرا للقرابة التى بينهم ، فلا بد من الزواج خارج نطاق العشيرة ، ومن هنا تواضع الاجتماعيون على ما سموه زواج الأقارب Endogamie وزواج الأجانب Exogamie

ونظرا لتزاوج الأفراد خارج نطاق العشيرة التى ينتمون

اليها ، وما أدى اليه ذلك من اتصال أفراد العشائر المختلفة بعضهم ببعض ، فقد جرى العرف بتحريم زواج اثنين تحمل أم كل منهما طوطما واحدا .

وهذا العرف الفطرى يحمل فى طياته تفسير ما يقضى به نظام الزواج فى مجتمعاتنا المتحضرة من تحريم زواج بعض الأقارب .

ولقد زودتنا الأبحاث التى قام بها علماء الاجتماع بثروة قيمة حوت كثيرا من العادات والتقاليد والنظم الخاصة بالحياة العائلية ، وكلها حقائق طريفة ، دفعت كثيرين من علماء الحياة (البيولوچى) إلى مقارنتها بحقائق المملكة الحيوانية ، بل وأسبغوا عليها مصطلحات احيائيه لما وجدوه من تشابه قوى بين المجتمعات الانسانية والمجتمعات الحيوانية .

ولا بد من التفرقة فيما يختص بالحياة العائلية بين الزواج وتقاليده من جهة والأسرة ونظمها من جهة أخرى .

فتقاليد الزواج ومظاهره عرض زائل تختلف من بيئة لأخرى ، بل وقابلة للتغيير فى البيئة الواحدة ، مثل اختيار الزوجة عن

طريق الخطف أو المبارزة أو الأسر ، ومثل تعدد الزوجات أو تعدد الأزواج أو الزواج الفردى ، فكلها مظاهر تقليدية ذات عوارض متغيرة .

أما نظام الأسرة فانه اجتماعى فى تكوينه، لأنه نتيجة البيئة الاجتماعية ومقتضياتها، فالعلاقة بين الزوج والزوجة أو بين الأب وأبنائه أو الأم وأبنائها تحددها عوامل البيئة التى تضمهم فبيئة الصيد من شأنها أن تجعل الزوج كثير الغياب عن مسكنه قليل العناية بأولاده فتقوى بذلك شوكة الأم و يزداد نفوذها ، وتبرز شخصيتها أمام أبنائها فيدينون لها بالاحترام والخضوع ، فى حين أن البيئة الزراعية تتطلب الاستقرار وتتطلب كثرة الأيدى العاملة . ويحتاج الرجل فيها إلى معونة المرأة فينشد كثرة الابناء وتعدد الزوجات ، فيقل شأن المرأة و يزداد نفوذ الرجل وتقوى سلطته .

أما البيئه الصناعية فتحتاج إلى سواعد الرجال دون النساء ، ولا يستطيع الرجل أن يستغل أبناءه صغارا ، فهو فى غير حاجة إلى معونة المرأة والأولاد فى عمله الصناعى ، بل ان عبء تكاليف الحياة يزداد إذا كثر عدد من يعولهم ، ولهذا اقتضت

البيئة الصناعية فردية الزواج وقلة الأبناء .

وتعليل الحياة العائلية وقيامها بوجود الغريزة الجنسية تعليل نفسى (سيكلوجى) لا يقبله الاجتماعيو ، فالنظام الاجتماعى لا يصح تفسيره ورده إلى اعتبارات فردية، فالغريزة الجنسية يمكن اشباعها دون حاجة إلى تكوين أسرة ، أما الأسرة ونظمها وخواصها فتخضع لاعتبارات مستمدة من المجتمع ومقتضياته والجماعة وظروفها الخاصة .

وكلما كان المجتمع فطرياً كلما قامت مظاهر الزواج ونظم الأسرة على أساس عوامل البيئة الاجتماعية ، وكلما ارتقى الانسان كلما تحرر من هذه المؤثرات واختار من مظاهر الزواج ونظم الاسرة مايلائمه ويتفق مع استعداده ، وكلما ارتقى المستوى الفكرى للرجل وللمرأة على السواء ، كلما عاون ذلك على عدم الاستسلام إلى التقاليد والتحرر من الشكليات ، وإقامة بناء الأسرة على أساس يحقق أكبر قسط من الخير لافرادها .

الاجتماع الاقتصادى

استطاعت الأبحاث الاقتصادية أن تشق طريقها بنجاح وتصل إلى نتائج علمية جعلت من الاقتصاد علما اجتماعيا ذا قوانين ثابتة، وذلك بعد تضارب المحاولات التى بذلها الاقتصاديون، وقد كادت تعصف بالأبحاث الاقتصادية بعض الاتجاهات العلمية إذ ظهر ميل إلى دراسة الاقتصاد على أساس محلى ، وظهر ميل آخر إلى دراسته على أساس فردي ، أما الميل الأول فمصدره ألمانيا التى نادى بعض الاقتصاديين فيها بما سموه (الاقتصاد الوطنى Nationaloekonomie) وهو قائم على دراسة البيئة المحلية ، والوقوف على الحقائق الخاصة بها والعلاقات التى تربطها بما حولها ، ودراسة البيئات دراسة مستقلة قد تكون ضرورية حقا ولكنها لا تهدينا إلى قوانين اقتصادية عامة يمكن تطبيقها بغض النظر عن الزمان والمكان .

ويجدر بنا أن نميز بين دراسة البيئات المحلية من أجل وصفها وشرحها وبين دراسة الاجتماع الاقتصادى ، والوقوف على الظواهر

الاجتماعية المشتركة بين جميع البيئات الاقتصادية على اختلاف مظاهرها ، فالأولى ترشدنا : كيف بدأ الانسان مجهوده الاقتصادى؟ وكيف مارس الصيد والرعى ؟ وكيف اهتدى إلى الزراعة والصناعة وما هى مظاهر نشاطه فى كل دور من هذه الأدوار وما صحب كلا منها من نتائج اجتماعية ، أما الثانية أى دراسة الاجتماع الاقتصادى فإنها ترمى إلى بحث الظواهر المشتركه بين هذه البيئات الاقتصادية المتباينة كالانتاج والتبادل والتوزيع ، فكل ظاهرة من هذه الظواهر تجد آثارها فى جميع البيئات فدراستها تهدينا إلى قوانين يمكن تعميمها (١) .

وقد شاءت النظرة الفردية فى دراسة الاقتصاد إلى تفسير الكل عن طريق الجزء ، فهى تتناول الأرقام الاحصائية عن بعض الشئون الاقتصادية وتدرسها من الناحية الرياضية البحته ،

---

(١) نهج بعض الاقتصاديين هذا المنهج فى مؤلفاتهم من حيث تبويب الاقتصاد إلى إنتاج وتبادل واستهلاك وتوزيع نذكر منهم شارل جيد Charles Gide ورست Rest وهوسر Hauser وسل Scelle وقد نالت مؤلفاتهم كل رواج وانتشار فى الأوساط العلمية وأصبحت دستوراً لدراسة الاقتصاد كعلم.

لتصل إلى قوانين رياضية تحاول بهـا تفسير جميع الظاهرات الاقتصاديه ، أو تتناول بعض التصرفات الفردية ، مثل نسـبة عدد المنتجين إلى عدد المستهلكين ، توصلا إلى مثل قانون العرض والطلب الذى يفسر ظاهرات اجتماعية عن طريق كمية الأفراد وعددهم ، فإذا كان العرض والطلب يؤثران فى قيمة الشيء ، فلا ننسى أن انتاج هذا الشيء والاقبال عليه يخضعان أولا وقبل كل شيء لاعتبارات لا يفسرها لنا إلا المجتمع وظروف الجماعة ، فالبحث عن هذه الاعتبارات ، والوقوف على تفسيرها يجب أن يكونا غايتنا فى أبحاثنا الاقتصـادية ، فنتجنب بذلك الخطأ الذى أمعن فيه الكثيرون ، وهو اعتبار نتيجة بعض الظواهر الاقتصادية سببا لها .

وعلى هذا الأساس يجب أن ننظر إلى المعلومات التى جمعها الاجتماعيون عن النظم الاقتصـادية والمجتمعات الفطرية نظرة تحفظ وحذر ، لأنها مظاهر طارئة تجد تفسيرها فى بيئتها الخاصة ، دون أن تقرر لنا قانونا معينا يمكن تطبيقه وتعميمه .

فطريقة الصيد فى بيئة معينة أو استعمال الآلات وتطورها

ونظام الزراعة واختلاف أساليب ارى فى البيئات الزراعية أمور قد تهم الجغرافى أو الاثنولوجى أو الاثنوجرافى ، أما الذى يهم الاجتماعى على وجه خاص من دراسة البيئات الفطرية فهو النظم والتقاليد الاقتصادية المتصلة بالانتاج والتبادل والتوزيع .

فنظام المقايضة جدير بالدراسة لأنه يتصل بالتبادل ودراسته قد تفسر لنا كثيرا من المظاهر الاقتصادية العصرية التى تدخل اقتصاديا فى باب التبادل .

ونظام (البوتلاتش Potlatch)[1] جدير بالدراسة أيضا لأنه يتصل بالتوزيع وهذا النظام اكتشف لدى عدة مجتمعات فطرية فى الهند وأمريكا واستراليا وهو يقضى بأن يقيم كل زعيم من زعماء القبائل حفلة يدعو اليها زعماء القبائل الاخرى لمناسبة دينية أو عائلية أوحربية فيقدم اليهم أشهى الطعام والشراب ويخص كل زعيم منهم بمنحة خاصة تثبت قدرته المالية وتبرهن

(١) أسهب فى دراسة هذا النظام الأجتماعيون دافى Davy فى كتابه مبادىء علم الاجتماع Eléments de Sociologie ولنوار Lenoir الذى كتب عن هذا النظام مقالا فى المجلة الفلسفية Revue Philosophique مارس — ابريل ١٩٢٤

على منزلته الاجتماعية ، ولهذا كانت تستنفد هذه المنح التى تقدم في حفلة (البوتلاتش) معظم ثروة الداعى ، ولكن هذه المنح تصبح ديونا فى عنق المدعوين ، عليهم أن يردوها مضاعفة فى حفلات (بوتلاتش) أخرى يقيمها كل فرد منهم فى المناسبات الخاصة بهم ، و بذلك يسترد الزعيم الأول ثروته مضاعفة .

ففى هذا النظام (نظام البوتلاتش) نجد تفسير كثير من المعاملات المالية العصرية كالاستثمار والفوائد مما يدخل اقتصاديا فى باب التوزيع .

ومن هذه الناحية نستطيع أن نظفر من دراسة المجتمعات الفطرية وتقاليدها ما يكشف لنا كثيرا من أصول نظمنا الاقتصادية .

الاجتماع الأخلاقى

نادت مدرسة (دوركايم) الاجتماعية باعتبار الأخلاق ظاهرات اجتماعية تبنى دراستها على أنها أشياء واقعية توصف كغيرها من ظاهرات المجتمع مع توضيح شعور الجماعة نحوها وتغيره طبقا لتغير الظروف والوسط الاجتماعى ، أما الأخلاق النظرية التى تتناول الخير والشر فقد أنكرها الاجتماعيون وندّدوا بطريقتها الميتافيزيقية النظرية .

وكان (دوركايم) أول من قال بهذا الرأى عام ١٩٠٦ فى مقاله عن (تحديد الظاهرة الاجتماعية) الذى اتبعه بكتابه عن (التعليم الأخلاقى) ثم مؤلف بوجليه من تلامذة (دوركايم) المسمى « دروس اجتماعية فى تطور القيم »

وأخيرا كتاب ليفى بريل (Livy Bruhl) عن (الأخلاق وعلم العادات) (La Morale et la Science des Mœurs) وهو أوفى كتاب عن الأخلاق كما تواضع عليه فلاسفة القرن الثامن عشر والتاسع عشر ، فهو يرى أن (الأخلاق العلمية) فكرة

مهوشة مضطربة مصيرها الزوال لتحل محلها فكرة أخرى واضحة وهى فكرة الأخلاق الواقعية (La Morale Positive) تقوم على أن الأخلاق ظواهر وحقائق واقعية نبحثها وندرسها بنفس الأسلوب الذى ندرس به باقى الظواهر الاجتماعية .

فالواجب الخلقى الذى طالما اختلف عليه الفلاسفة التجريبيون والنفعيون إذا كان مشكلة قديمة فإنه لم يعد كذلك أمام الأخلاق الاجتماعية ، فالضمير الأخلاقى ما هو إلا نتيجة مجموعة الظروف الموجودة فى كل مجتمع انسانى ، وقد كانت المثل العليا رغم اختلافها من عصر لآخر محل احترام العلماء والفلاسفة مع أنها نتيجة الظروف الاجتماعية التى جهل الانسان قوانينها فاستسلم لها ، فقد كان لكل عصر مثله الاخلاقى الأعلى ، ولكن العناصر الخيالية التى تسود هذا المثل الاخلاقى الأعلى تخدع الجماعة والأفراد وتجعلهم ينفون اتصاله بالحاضر ونشوءه عن الحالة الاجتماعية المحلية ويؤمنون باتصاله بالماضى أو بالمستقبل .

وإذا كان الاخلاقيون المثاليون يأملون فى عالم عادل كامل فإنهم بذلك لا يختلفون عن الانسان القديم الذى كان يأمل فى

طبيعة هادئة خالية من الجوع والمرض والمصائب ، فالمثل الأعلى للانسان المتحضر معنوى أما الانسان الفطرى فمثله الأعلى مادى. ومع ذلك فإنه لايختلف الانسان المتحضرعن الانسان الفطرى ، لأن الظروف المحلية هى التى فرضت على كل منهما مثله الأعلى. ولأن عنصر الخيال هو الدعامة التى تقوم عليها مثلهم العليا .

قبل قيام العلوم الطبيعية على الدراسة الواقعية، كان الانسان يسرف فى التفكير الخيالى سواء فى عالم الطبيعة أو الكيمياء أو الطب ، ولكنه الآن ينأى بتفكيره عن الخيال ويحصر فكره ونشاطه الذهنى فى سبيل معرفة القوانين وتطبيقها بالطرق العلمية للتغلب على الطبيعة التى تجابهه فى حياته .

كذلك فيما يتصل بالاخلاق لا بد أن يتحرر الفكر من الروح الخيالية ليتجه صوب كشف حقائق الأخلاق وقوانينها ، ولا بد للعقلية التى تنزع إلى تخيل المثل العليا أن تحل محلها عقلية تتفرغ لغزو (الواقع) بالأساليب العلمية .

ان التمييز بين (عالم الطبيعة المادية) و(عالم الطبيعة الخلقية) ما هو إلا مظهراً من مظاهر التطور العلمى ، فإن الحرارة والضوء أشياء نشعر بها شعوراً ذاتيا عن طريق الادراك الحسى ، إلا أن

تعليلها العلمى موضوعى، لانها تحدث بفضل تموجات الاثير، كذلك الشأن فى عالم الاخلاق، فان الحقيقة الخلقية تبدو لنا شيئا ذاتيا شخصيا يخضع لإرادة الفرد وأهوائه، ولكنه فى الواقع يحمل تفسيره العلمى الذى يمكن الوصول اليه بالدراسة الواقعية، ولاسبيل إلى ذلك إلا إذا حلّت الحقيقة الخلقية الموضوعية محل الحقيقة الخلقية الذاتية التقليدية.

وكما أن طب العيون عند تحليله للألوان لم يفقدنا الاحساس بها، كذلك فإن تحليل وتمحيص الحقائق الخلقية لن يفقدها روعتها وطرافتهـا، وإذا كانت الحقائق الطبيعية خارجة عن إرادة الانسان وثابتة فى الزمان والمكان، واذا كانت الحقائق الخلقية تتمشى مع تاريخ الانسان وتتطور بتغير الزمان والمكان، فإن هذا الاختلاف لا يحول بين تطبيق الطريقة الموضوعية فى دراسة الحقيقة الخلقية كما حاولنا ذلك موفقين فيما يختص بالعلوم الاقتصادية والدينية واللغوية.

والواجب أن تندمج الحقيقة الخلقية فى الطبيعة بحيث تتصل الظواهر الخلقية بالظواهر الاجتماعية وتكون موضع بحث علمى يخضع لنظام وأسلوب باقى الأبحاث الطبيعية.

الاجتماع القانونى

نشأت الحياة القانونية مندمجة فى الحياة الدينية التى كان لها الأثر العميق فى حياة الانسان الأول . فالمجتمع الفطرى أزال شخصية الفرد أمام الجماعة وشخصية الجماعة أمام المجتمع ، فالشعور السائد فى المجتمعات الفطرية ان المجتمع هو الذى يحمى الجماعة وهى تعيش فى كنفه، يضمن حياتها، ويحرس مصالحها ، ويهددها ويجازيها ويكافئها .

(والطوطم) الذى هو رمز المجتمع والجماعة ، يشرف على القوانين العرفية المتمثلة فى (التابو) وينفذها باسم الجماعة ، فالقاتل لا يستحق العقاب من أجل قتل نفس بريئة ، وانما لأنه اعتدى على مايحظره (التابو) ، وفى ذلك اهانة واعتداء على الجماعة كلها ، فتعلن نجاسته وحرمانه من حقوقه ، وهذا العقاب (الاجتماعى) يدل على شيئين ، أولا أن الجرائم التى يرتكبها الأفراد تعتبر موجهة ضد المجتمع كله لاضد المجنى عليهم ، مما يفنى شخصية الأفراد فى شخصية المجتمع . ثانيا — ان العقاب يوقع على المذنب لأنه انتهك حرمة من الحرمات التى تدخل فى

دائرة (التابو) المقـدسة ، وشخصية (الطوطم) ذات القداسة تحاسب المذنب وتقتص منه فالقصـاص يتم لبواعث دينية ، مما يثبت ما للمدين من أثر فى نشأة القانون.

ويرى دوركايم أن الظاهرة الاجتماعية إنمـا تكون طبيعية وجديرة بنعتها بأنها اجتماعية إذا كانت متمشية مع حياة الجماعة وظروفها الخاصة ، وعليه فالجرائم ظاهرة اجتماعية طبيعية ، لأنها مستمدة من خواص الجمعية البشرية،والمجتمع المجرّد من الجرائم لاوجود له .

ولـكن المسئولية تختلف تبعا لتفاوت المجتمعات فى مستوى الحضارة، فإنه قد يبدو لأول وهلة أن عنصر المسئولية ذاتى يشعر به المرء من تلقاء نفسه ، ولهذا جعله المشرعون أساس قوانينهم ، ولـكن الدراسة المقارنة لتاريخ القانون تثبت أن عنصر المسئولية بدأ موضوعيا، بمعنى أن المجتمع هو الذى فرضه على أعضائه فرضا، فان الجماعة تستفزها الجريمة ويثيرها كل عمل فيه اعتداء وتهجم على قدسية شعائرها الدينية التى تمثل محور نشاطها الاجتماعى ، فهى تثور على الجريمة ثورة اجتماعية ، وتعدها نقمة من (الطوطم)

كممثل للمجتمع موجهة ضد الجماعة كلها ، وما المذنب فى نظرها إلا أداة هذه النقمة التى نزلت ، فكأنه غير مسئول المسئولية التى يحملها المجرم فى مجتمعاتنا العصرية .

فأفراد المجتمع الفطرى لايستمدون المسئوليــة من ضمائرهم ووحى شعورهم وإنما يستمدونها من إرادة الجمــاعة ونفوذ المجتمع المعنوى على نفوسهم .

وكلما ارتقى المجتمع ونمت شخصية أفراده ، وشــعروا أن المجتمع قائم عليهم ، موجود بهم وكيانه متوقف على أعمــالهم ونشاطهم ، كلما ظهرت المسئولية جلية لدى الأفراد ، وشعروا بها فى أعماق ضمائرهم ، وتحولت المسئولية من الصبغة العامة الغامضة إلى الصبغة الشخصية الواضحة ، لتصبح ذاتية فردية ، يشعر بها الفرد ، و يستمد الشعور بالمسئولية من قرارة نفسه الداخلية لا من العوامل الخارجية التى تلغى إرادته وتفنى شخصيته وترفع عنه كل شعور بالمسئولية .

وهذا الاتجاه له أثره فى الحياة الاخلاقية والقانونية والدينية

١ — ففى الحياة الاخلاقية يترتب على الشعور بالمسئولية

احترام العرف، والتقاليد ، والمحافظة على قواعد معاملة الآخرين .

٢ — وفى الحياة القانونية يبدأ المشرعون يضعون الحدود التى تبين أساليب التعامل وتنظيم العلاقات بين الافراد ، على ضوء المسئولية التى يشعر بها أعضاء المجتمع .

٣ — وفى الحياة الدينية تتطور فكرة الالوهية المستمدة من من الغموض المطلق ، وتصبح فكرة واضحة جلية مستمده من أعماق النفس يشعر بها الفرد بسريرته ووجدانه مستقلا عما يفرضه عليه المجتمع من تقاليد و (طواطم وتابو) إذ كان يفهمها بمحض التقليد للعشيرة و بفضل الاندماج فى مجموعها ، ثم تحرر من هذه القيود ، ليشعر بشخصيته وقوتها ، وليؤمن ايمانا ذاتيا بالله عز وجل .

وكان أول مظهر قانونى ترتب على الشعور بالمسئولية نظام الديه والتكفير ، فالدية وسط بين المسئولية الاجتماعية والمسئولية الفردية .

فان المسئولية الاجتماعية كانت تفرض على القبيلة أن تحمى القاتل من عدوان قبيلة القتيل وتأخذ عنه المسئولية ولو أدى ذلك إلى تحملها مايترتب على الأخذ بالثأر من عواقب وخيمة

قد تصل الى حد القضاء على القبيلة كلها واخضاعها لسلطة غريمتها .

و بظهور المسئولية الفردية ، اقتصرت قبيلة القاتل على تقديم دية أو تعويض لقبيلة القتيل ثم تحمل القاتل نفسه دفع هــذا التعويض وتقديم الدية بنفسه ثم تدرجت الحال إلى أن أصبحت القبيلة تقدم القاتل إلى قبيلة القتيل لمحاكمته وتوقيع الجزاء عليه .

والعلاقة جد وثيقة بين الأخلاق والقانون ، فهما متفقان فى انحدار نشأتهما من الظاهرة الدينية ، وأن عنصر المسئولية مشترك بينهما وان مصدرهما مستمد من العرف والتقاليد والرأى العام . بل ان القانون فى الواقع ما هو الا تطبيقا للاخلاق وتنظيما لها فى قالب مواد ونصوص تشريعية .

وحسب الانسان الاطلاع على القوانين المستعملة فى مجتمع من المجتمعات ، ليقف على مدى ما وصلت اليه أخلاق أفراده وهيئاته ، فاذا وجد تنافرا بين اتجاه بعض القوانين و بين الخلق الاجتماعى السائد ، أيقن أن وقتا طويلا مضى على وضع هــذه القوانين ، وأن الأخلاق قد تطورت فى أثناء هذا الوقت الطويل

دون أن تمتد يد المشرع بتعـديل بعض مواد ونصوص القانون التى قد تستوجبها التطورات الاجتماعية .

والقانون ما هو الا تطبيقا وتمشيا مع الأخلاق السائدة فان قَصَّر المشرع فى تتبع التطور الأخلاقى ولم يتناول قوانينه بالتعديل الملائم ، عجز تشريعه عن تحقيق العدل الاجتماعى الذى يتمثل فى ايجاد التوازن بين الوظائف الاجتماعية أثناء تطور المجتمعات الانسانية لأن فقدان هذا التوازن يؤدى بلا شك إلى اضطراب النشاط الاجتماعى ،فشعور بالتذمر فنزوع إلى التخلص من المساوىء الناتجة ، فشروع فى الثورة على النظم الموجودة ، لأنها قائمة على قوانين لاتتفق مع خلق الجماعة .

وكثيرا ما يحدث أن يصدر تشريع لايتمشى مع الاخلاق الاجتماعية الموجودة ، فيهمل تطبيقه ويعرض عنه الرأى العام وسواد الشعب اعراضا يقبره فى مهده .

وقد يتحايل الحـكام على القانون فيتجاهلون حاجة الجماعة الخلقية ويعضّون بالنواجذ على قوانين معينة أصبحت بالية لاتلائم حاجة العصر ، ولـكنها تضمن السلطة للحكام وتـكفل

النفوذ لهم ، وقد يتحايلون فى صورة أخرى ، وهى أن يندفعوا فى تعديل القوانين القائمة وتغييرها دون حاجة الجماعة وأوضاعها الخلقية إلى ذلك ، ففى كلتا الحالين لابد من حدوث رد فعل عنيف يهدم كل مايتعارض مع طبيعة المجتمع والجماعة .

وقد تم تعديل معظم القوانين المتصلة بنظم الحكم ، عن طريق العنف بعكس القوانين الجنائية أو المدنية ، فانها وضعت وعدلت طبقا لحاجة الجماعة دون ضغط أو اكراه .

ذلك ان غريزة حب السيطرة تدفع الحكام بما لهم من حق التشريع إلى الاحتفاظ بحقوقهم ، وتحديدها حسب هواهم مهما تعارضت مع حقوق الرعية ، مما يثير الشعور ويدفع الرأي العام إلى التذمر والاستياء ، فاذا تهاونت الرعية فى حقوقها تمادى الحكام فى توسيع دائرة نفوذهم ، بدعوى أنه من حقوقهم أما إذا حرص الرأى العام على حقوقه ، ولم يقصر فى مناقشة حكامه الحساب فيما لهم وما عليهم ، وطالب بتعديل القوانين المعمول بها ، حدث ما لابد منه ، واصطدم الحكام بالرأى العام اصطداما لايزول تماما حتى تتعدل نظم الحكم ، وتتحقق آمال الرعية .

الاجتماع الدينى

لاشك أن الابحاث الدينية دقيقة وشائكة لأنها تمس عواطف الانسان فى أقدس ناحية من نواحيها وهى ايمانه الخاص ، ولم تسلم أبحاث الفلاسفة والعلماء من المطاعن لهذا السبب ، ومع أن طريقة البحث المجرَّد لم تؤد إلى نتائج عملية ، بقدر ما أدت إلى توسيع هوة الخلاف بين الفلسفة والعلم من ناحيـة و بين الدين والعلم من ناحية أخرى .

فإن النظريات الاجتماعية التى ظهرت عقب الا كتشافات العلمية فى القرن التاسع عشر عن نشأة الدين زادت هوة الخلاف اتساعا ، مع أنها لاقت رواجا وكسبت أنصارا عديدين لما تضمنته من تجديد وطرافة فى أسلوب البحث . إذ اعتمدت على وصف غرائب العادات . وسرد عجائب التقاليد ، لدى الجماعات الفطرية ، فى البيئات الجغرافية المختلفة ، وذلك بأسلوب شائق استهوى عقول الكثيرين وجعلهم يتهافتون على النظريات الجديدة عن الدين ونشأته يتشدقون بها ، مباهين بسعة الاطلاع و بسطة العلم .

وقد تعارضت بعض النظريات مع بعض المعتقدات الدينية، وأثار هذا التعارض شكوكا ما كان ينبغي أن تظهر ، فنظرية Tylor عن تناسخ الارواح Animisme تجعل أصل الدين خرافيا يرجع إلى أوهام الانسان الاول عن الاموات ومصيرهم، وتقديسه لجثثهم ، ثم اهتمامه بدفنهم ، واقامة تماثيل لهم ، وجهله تعليل الموت وأسبابه ونتائجه ، واهتدائه أخيرا إلى معرفة الروح .

ونظرية الطبيعيين Naturalistes وهي ترد نشأة الدين إلى بطش الطبيعة بالانسان الأول وضعفه أمامها، وخوفه منها وتقديسها رهبة وروعة ، ثم عبادة كل ما يتوسم فيه الجبروت والعنف من حيوان وظواهر طبيعية .

فنشوء الدين قد شوهته هذه النظريات وأمثالها تشوبها أثار الشكوك فى نفوس المترددين ، والسخط على العلم والأبحاث العلمية فى نفوس المؤمنين المتدينين .

والحق أن هذه النظريات قامت على أساس علمى خاطىء، لأنها أغفلت التمييز بين الدين كعقيدة ثابتة وبين الشعائر الدينية القابلة للتغيير والتبديل ، والتعديل ، ودراسة الاجتماع الدينى تحتم علينا اعتبار الدين ظاهرة اجتماعية ضرورية لحياة المجتمع ، قبل أن

يكون شعائر متضاربة للجماعة ، والبحث المنتج يتطلب منا استبعاد كل المظاهر والتفاصيل التى تختلف باختلاف الزمان والمكان ، والاقتصار على العناصر المشتركة بين جميع الاديان ، والشعائر الدينية من المظاهر التفصيلية التى هى عرضة للتنافر والتضارب ، فالاعتماد عليها يؤدى إلى نتائج متنافرة متضاربة . كما هو الحال فى النظريات المختلفة للنشوء الدينى والتى تناولها دوركايم بالنقد والتفنيد فى كتابه القيم عن (الاوضاع الاولى للحياة الدينية)

Les formes élémentaires de la vie réligieuse

فهو يرى أن الدين لم ينشأ عن بواعث خرافية وأوهام فطرية كما ادعى أصحاب النظريات المتطرفة ، لان الدين ظاهرة اجتماعية فرضت سلطانها على الافراد فرضاً ، وأدت إلى نتائج اجتماعية قيِّمة ، ارتفعت بالدين إلى المرتبة الاولى بالنسبة للظاهرات الاجتماعية الاخرى ، وجعلت من الظاهرة الدينية محورا تدور حوله باقى ظاهرات المجتمع ، بدليل أن معظم النظم الاجتماعية ترجع فى نشأتها إلى العقائد والمشاعر الدينية .

والدين فى نظر دوركايم هو (نظام متماسك من العقائد والفرائض والواجبات العملية نحو أشياء مقدسة يجمعها مذهب

خاص يضم الانصار والاتباع فعندما ترتبط عدة أشياء مقدسة بروابط التجانس والتسلسل على وجه يؤدى إلى تكوين نظام موحَّد ، لايتداخل فى نظام آخر من جنسه ، فإن مايترتب على ذلك من عقائد وتعاليم هوقوام الدين) .

وقد خلط كثير من الباحثين بين الدين والسحر ، وزعموا أن السحر أساس الحياة الدينيةلدى الجماعات الفطرية ، مستندين إلى بعض العادات التى مارستها الشعوب المتأخرة ، فى حين أن الفرق شاسع ، والاختلاف شديد بين الدين والسحر ، فالعقائد الدينية تمتاز بأنهامنتشرة بين أفراد الجماعة انتشاراعاما ، يفهمها الجميع ويؤمنون بها على وجه ثابت ، ويمارسونها علنا بأسلوب متجانس ، أما السحر فإنه كان وقفا على فئة معينة ، تمارسه سرا وتحتكر أسراره واجراءاته التى كانت مغلقة على افهام الجميع ، فشتان بين الطبيعتين .

واذا كانت بعض الجماعات الفطرية قد أخطأت أو تطرفت فى التعبير عن نزعتها الدينية برموز وأشكال مادية ، فإن الخطأ يجب أن يقتصر على اتخاذهذه الرموز ، أما الظاهرة الدينية فهى

أعمق أثرا ، وأقوى دعامة فى الاجتماع الانسانى .

ويرى دوركايم أن (الوجود) أو (المجتمع) هو الذى أوحى إلى الانسان فكرة التقديس والالوهية ، فأوهام الفرد ليست مصدر النشوء الدينى ، وانما المجتمع هو الذى دفع الانسان إلى الايمان بقوة أسمى منه ، وفوق ادراكه ، ولو لم يكن الدين من وحى المجتمع ، لما كانت الظاهرة الدينية ، ولما كانت أثارها ونتائجها الباهرة فى الحياةالاجتماعية .

وقد تمثلت فكرة الايمان بقوة أسمى من الفرد فى تقديس الانسان الفطرىللعشيرة فى مجموعها ، باعتبارها أنها (المجتمع) أو (الوجود) الذى لايعرف سواه .

ولما تعددت العشائر والقبائل تعددت الآلهة وأصبح لكل عشيرة أو قبيلة رمز أو (طوطم) يمثل فكرتها عن التقديس .

ويرى دوركايم أن (النظام الطوطمى) هو أول مظهر من مظاهر النشوء الدينى ، لأنه بعد دراسته لأوجهه المختلفة لاحظ أنه شائع فى جميع المجتمعات الفطرية ، رغم اختلاف التقاليد والشعائر الدينية فى كل منها .

(والطوطم) ليس اسما أو رمزا فقط ، وانما هو فكرة دينية تتركز فيه جماع الأشياء المقدسة ، ففيه تتجسم قوة خارقة غير عادية تجعله مظهرا ماديا ، لأشياء معنوية ، تتمثل فى فكرة الألوهية من جهة ، وفى شخصية المجتمع من جهة أخرى ، لان (الطوطم) هو العلامة التى تتميز بها العشيرة[1] ، لأنه يحمل طابعها ويعبر عن شخصيتها ، ويطوى كل ماتتكون منه العشيرة أفرادها وحيواناتها وجماداتها .

فاذا علمنا أن (الطوطم) لعب دورين ، ورمز إلى شيئين وهما الاله والمجتمع ، أدركنا الى أى حد تلاشى الفرق لدى الانسان الفطرى بين فكرة الإله وبين المجتمع . فوحدهما فى شخص (الطوطم) وهذا التوحيد اعتراف ضمنى من الانسان الفطرى بأن الآله والمجتمع شىء واحد ، فالوجود هو مصدر التقديس ، والنشوء الدينى بدأ اجتماعيا ، فرضته الحياة الاجتماعية على الارادة الانسانية ، وأصبح ظاهرة اجتماعية . لاقوام لحياة الجماعة بدونها

---

(١) لعل الاعلام التى تتخذها الدول شعارا لها ترجع فى أصلها ومنبتها الى فكرة الطوطم الذى يميز كل قبيلة وكل عشيرة .

الاجتماع الثقافى

يقوم الاجتماع الثقافى على اللغة والمعرفة والفن ، وهذه العناصر الثلاثة من أهم المميزات التى تمتاز بها حياة الانسان عن حياة الحيوان ، لأنها من مقومات المجتمعات الانسانية دون المجتمعات الحيوانية ، وبفضلها شعرت الجماعات والافراد بقوة الشخصية ، والسمو فوق مطالب البيئة ، ومقتضيات الحياة والمعيشة الآلية .

فاللغة تشير بجلاء كيف استطاع النوع الانسانى أن ينفرد دون باقى الكائنات الحية بايجاد وسيلة ثابتة للتفاهم ، وصلت بعد تطور تهذيب إلى خدمة الاجتماع الانسانى .

ولاشك أن الانسان لم يسع إلى اللغة من تلقاء نفسه ، إنما هى حاجة الاجتماع التى اضطرته اضطرارا إلى ايجاد ما يسعف حاجته ويلبى مطالبه ، فهو يبدأ التفاهم والتعبير عن طريق الاشارة ، إلا أنه يجد نفسه بين أمرين : اما الاكتفاء بالاشارة لأن أسلوب حياته البادئه الساذجة لاتحتاج إلى أكثر من ذلك ، واما تضطره حياته الاجتماعية ويحفزه تطورها المستمر واتساع نطاقها

إلى اجابة نداء مطالبه ، فيدفعه ذلك إلى التفنن والابتكار فيتدرج من الاشارة إلى الصياح ومنه إلى النطق بطريقة منظمة ، فالى الكلام والتخاطب ، فرسم أحاديثه رسما ساذجا مستمدا من مشاهداته المادية من نبات وحيوان وجماد ، وينتهى به الأمر إلى اختصار رسوماته واختزالها ، كلما ألحت عليه حالة العمران وانتشاره وحاجته إلى التعبير بسرعة عن شتى المعانى والافكار ، على وجه يجمع أكثرها فى أقل حيز ممكن ، وهذ ما حققته الكتابة .

والاهتداء إلى الكتابة هو أساس تكوين اللغات ، فقد يصل المجتمع إلى دور التفاهم عن طريق الكتابة ، ويقف عند ذلك ، لأن نطاق العمران لم يسمح بتعدى هذا الدور .

أما إذا استمر العمران فى انتشاره ونموه ، واستدعت الحاجة التفاهم على أسس ثابتة واضحة سهلة ، بدأت اللغة فى الظهور والتكوين شيئا فشيئا ، حتى تأخذ وضعا خاصا ، يصبح من مميزات الجماعة والمجتمع ، وعندئذ يتوقف مصيرها على حالة البيئة والوسط حيث ترتبط مصير اللغة بمصير الحالة الاجتماعية ، فهى تنمو وتشتد وتتقدم طالما هى أداة من أدوات الارتباط الاجتماعى بين أعضاء الجماعة ، وعامل من عوامل التماسك بين أجزاء المجتمع الواحد

وإلى هنا يتم تكوين اللغة وتأسيسها ، فتصبح ظاهرة اجتماعية من ظاهرات المجتمع ، وتخضع لنفس المؤثرات التى تتأثر بها البيئة فمفرداتها وعباراتها ولهجتها وأسلوب الحديث والكتابة بها وقواعدها تتكيف بما عليه المجتمع من عمران ونشاط وقوة وتقدم ، أو بما عليه المجتمع من تفكك بيانى وخمول وضعف وتأخر .

وإذا عمدنا إلى رسم خط بيانى يبين مستوى الحياة الاجتماعية ودرجة النشاط العمرانى فى عصور مختلفة ، لوجدناه متفقا كل الاتفاق وملازما فى صعوده وهبوطه لتعاريج الخط البيانى الذى يمثل حالة اللغة فى نفس هذه العصور .

ففى الشرق بلغت اللغة العربية أوج مجدها ، وأقصى رقيها من منتصف القرن الثامن الميلادى إلى القرن العاشر ، وهو عصر زاهر بالنشاط العربى فى مختلف ميادين الحياة ، إذ تركزت الحضارة العالمية حينذاك فى الشرق العربى ؛ ووصلت الحالة الاقتصادية والفنية والعلمية إلى درجة فائقة من التقدم والرقى ، فنمت ثروة اللغة ، واتسع أمامها أفق الحياة ، إذ زادت مفرداتها بازدياد ، استحدث من آلات وأدوات ، وتنوعت أساليب التعبير بتنوع أساليب الحياة ووسائل المعيشة ، وصقلت الأساليب ،

وتهذبت ورقت تبعا لانتشار الرفاهية، وسهلت العبارات وقصرت ووضحت نزولا على مقتضيات النشاط الاجتماعى وحيوية المجتمعات العربية حينذاك ، الى أن اضطربت الحياة السياسية بسقوط الدولة العباسية وانهيار مظاهر العمران فى جميع البقاع التى تناولها الانقلاب ، فامتد هذا الاضطراب إلى اللغة ، وظهر جليا منذ القرن الرابع عشر الميلادى . حيث انكمشت اللغة العربية فى رداء من الركاكة والالتواء والجمود .

وفى الغرب نجد ظاهرة جلية سادت معظم اللغات الأوربية إذ أنه قبل ظهور الصناعة، فى أوربا فى القرن التاسع عشر، وفى دور الزراعة والتجارة الذى سبق ذلك ، امتازت اللغات الأوربية وخصوصا دول غرب أوربا، بطول العبارة وتعقيدها . واستعمال الألفاظ الغريبة والاعتماد على اللاتينية أو اليونانية فى الاقتباس والاستشهاد ، فما كادت تظهر الصناعة وتنتشر فى الممالك المختلفة ، ويعم استعمال المخترعات ، وتدب الحيوية والنشاط والسرعة فى جميع شرايين الحياة الاجتماعية ، حتى جرف التيار فى طريقه اللغة نفسها فقضى على الألفاظ الغريبة ، والتعابير المعقدة ، والعبارات الطويلة ، والأساليب الملتوية ، وخلق من كل

ذلك لغات غنية بالمفردات الجديدة والمصطلحات الحديثة ، والعبارات القصيرة ، والاساليب السهلة الواضحة المختصرة ، تمشيا مع حياة النشاط والحركة والسرعة .

ومن هنا كانت اللغة ظاهرة اجتماعية من ظواهر الاجتماع البشرى ، قبل أن تكون عنصرا من عناصر الحياة الأدبية أو العلمية .

أما العنصر الثانى من عناصر الاجتماع الفكرى ، وهو المعرفة فطالما تناوله الفلاسفة ، واضعين النظريات المختلفة لبيان نشوء المعرفة ونموها وطبيعة الحقائق العلمية ، وكان محور تفكيرهم النظرى يدور حول الذاكرة والتجارب الانسانية وانتقالها من جيل إلى جيل ، واذا كانت الذاكرة لها أهميتها فى حفظ الحقائق وسهولة تداولها ، كما أن التجارب لها خطرها فى تقدم المعرفة والوقوف على الحقائق ، إلا أنه قد ثبت أن الانسان الفطرى لم يسع وراء المعرفة إلا بمقدار ماتضطره اليه حاجته الاجتماعية من مأكل وملبس ومسكن ، فغريزة حب البقاء دفعته إلى البحث عن الضروريات فى المحيط الجغرافى الذى يعيش فيه .

فبدأ بفهم هذا المحيط المحدود بل واتخذ منه عالما كاملا يفسر

به الوجود كله، فتخيل العالم على شكل دائرة عظيمة لأن معسكر قبيلته أو عشيرته قائم على شكل مستدير، هذا بالنسبة للمكان، أما الزمان فقد قسمه حسب مواقيت أقامه الشعائر الدينية والمواسم والأعياد المحلية، ومن هنا كان تقسيم الزمن إلى أيام وأسابيع وأشهر وسنين، فالحياة الاجتماعية هى منشأ المعرفة. وما التجارب والذاكرة إلا أداة حفظ المعرفة وتطورها.

كما أن تقسيم العمل الاجتماعى أتاح للانسان بعض الفراغ شغله بالتفكير فيما يحيط به ويقع تحت حسه، بعد أن كان يقوم بجميع حاجاته ومطالبه الضرورية مما قطع عليه كل سبيل للتفكير.

وكلما عرضت للانسان الفطرى مسائل فوق ادراكه وعجز عن تعليلها وفهمها، لجأ الى عمل شاذ يتوهم أنه يعاونه على الفهم والتعليل، فكان من ذلك السحر، فالأعمال السحرية ماهى فى الواقع إلا نتيجة الشعور بالعجز عن فهم ظواهر الحياة عن طريقها الطبيعى.

وقد تطورت وسائل الوصول إلى المعرفة، تطورا كفل تنظيم الابحاث العلمية على وجه سمح للانسان بحرية التفكير وحرية القيام بالتجارب العلمية، ولكن الحقيقة الثابتة التى سرت على

الانسان الفطرى كما تسرى على الانسان العصرى هى أن اتجاه الحياة العلمية انما يخضع للظروف الاجتماعية ، كما تبين لنا ذلك جليا فى الفصل الخاص بنشأة علم الاجتماع .

أما العنصر الثالث من عناصر الاجتماع الفكرى وهو الفن ، فقد وجد بذرته الأولى فى المراسم الدينية ، من نحت التماثيل ورسم الصور المقدسة إلى الرقص الدينى والحركات المنظمة فى الشعائر والحفلات الدينية ، فكان النحت والنقش والرسم والرقص .

كما أن الشعر والغناء انحدرا من الترتيل الدينى والانشاد وتمثيل المعانى التى تجول فى ذهن الانسان الفطرى عن معبوده لاثبات تفانيه فى الولاء لرمز الألوهية .

ويهمنا فى هذا المقام أن نبين كيف أن عناصر الاجتماع الثقافى وهى اللغة والمعرفة والفن بدأت كوسيلة من وسائل الحياة الاجتماعية ، وانتهت بأن أصبحت غاية فى ذاتها ، يسعى اليها الانسان ليجعل من اللغة أداة سهلة التداول ، يضع لها القواعد الممهدة ويصوغ من ألفاظها العبارات والأساليب المتماسكة ، ويقبل على الحقائق العلمية يمحصها ، ويتوفر على بحثها مدونا ما يصل اليه

من نتائج فى شكل نظريات وقوانين ، مطبقا اياها فى حياته العملية ، مستفيدا منها فى توفير أسباب الخير والرفاهية فى معيشته ، كما يتخذ من الفنون المختلفة معوانا على تنمية شخصيته وابراز مواهبه حيث يصرف فى النحت والتصوير والشعر والتمثيل مايسمو به فوق قيود الحياة ، ويحرره من ربقة الاستعباد لمطالب المعيشة المادية التى تجعله والحيوان سيان .

فاللغة والعلم والفن من أبرز الدعائم التى يرتفع بها الاجتماع الانسانى فوق الكائنات الحية ، وتخص الانسان وحده دون سواه بنعمة الحياة الفكرية .

الاجتماع السياسى

كثرت النظريات السياسية التى نادى بها بعض الفلاسفة لتفسير الأوضاع الحكومية وكان يدور معظمها حول علاقة الحاكم بالمحكوم وحقوق وواجبات كل طرف منهما ، ويكفى ذكر أسماء هوبز ولوك وروسو لنفهم كيف أن التعاقد الاجتماعى بين الحاكم والرعية كان محور تفكير الفلسفة السياسية .

أما الآن فلم تعد لهذه النظرية قيمة عملية بعد إذ انتقلت دراسة الأوضاع السياسية عن الدائرة الفلسفية النظرية إلى دائرة الاستقراء الواقعية .

فأين التعاقد الاجتماعى والمثل السياسية التى تخيلها الفلاسفة السياسيون، من الحقائق المادية التى توصل اليها رواد الجماعات الفطرية، وأصبحت محل بحث وتمحيص الاجتماعيين توصلا إلى تفسير الحاضر على ضوء الماضى، وفهم طبيعة العلاقات السياسية ومنشئها وتطورها .

يقوم الاجتماع السياسى على دراسة الجماعات الانسانية من حيث ظهور سلطة حاكمة أو سيادة مسيطرة توجه أمور المجتمع وتتصرف فى شئونه .

وقد دلت الأبحاث الأثنولوجية على أن العشيرة التي سبق تعريفها هي أول مظهر من مظاهر الدولة ، وأن السلطة السياسية بدأت متسربلة في وشاح ديني جعل من الصعب التمييز بين السلطة الزمنية والسلطة الدينيه .

فالطوطم الذي هو شعار العشيرة، والتابو Tabou الذي هو الحد بين المحرم والمباح . والشعائر التقليدية للعشيرة ، كل ذلك كان قوام السلطة الحاكمة والسيادة الزمنية، يخضع لها أفراد العشيرة خضوعاً تاما لأنهم يفهمونها على وجه واحد متشابه ، لا يمتاز فرد على آخر في الالمام بها أو التحرر منها ، فكانت بذلك جزءاً لا يتجزأ من كيان العشيرة ولكن بعد أن استقرت العشيرة استقراراً جغرافيا ، وتكونت عدة قبائل ظهرت الحاجة إلى شخصية تدير الشئون ، وتشرف على مصالح القبيلة التي تعددت إلى حد ما ، فظهر لكل قبيلة رئيس تركزت في شخصه جميع مظاهر السلطة التي كانت للطوطم وللتابو وللشعائر الدينية ولما كانت هذه المظاهر خرافية وذات قوة سحرية فقد انتقلت السلطة الزمنية إلى رئيس القبيلة بهذه المسحة الساذجة، فهو (طوطم) القبيلة المقدس من أفرادها، المسيطر عليهم بحكم قوته الخفية، وسلطته السحرية، واشرافه على (التابو) وفهمه لأسراره وخفاياه ،

يطبقه على اتباعه بكل دقة وصرامة، وهكذا امتزجت السلطة الزمنية والسلطة الدينية امتزاجا كليا، مما أسبغ على رئيس القبيلة مقاما رفعه إلى مرتبة الألوهية فى نظر رعاياه الذين ردوا اليه كل خير ينال القبيلة فانتصاراتهم، ومعاشهم، وخيراتهم، بل ووجودهم إنما بفضل قوته الخفية وسلطته السحرية .

فالعشيرة التى كانت أسرة مندمجا أفرادها اندماجا كليا، اتحدت مع غيرها من العشائر بفضل (التابو) الذى يحرم تزاوج الأقارب وفرض عليهم التزاوج من العشائر الأخرى، فامتزجت العشيرة الواحدة بغيرها ونمت نموا درج بها إلى مرتبة القبيلة واختارت لها رئيسا له نفوذ (الطوطم) وسلطان (التابو) يحافظ عليهما، بعد ان كانت هذه المحافظة موكولة الى أوهام أفراد العشيرة كمجموعة متماسكه تماسك (البروتبلازم) بالنسبة للكائنات الحية .

ونمت العلاقات بين القبائل المختلفة نموا أعقبه تكوين اتحادات لامركزية ثم اتحادات مركزيه مهدت السبيل الى ظهور الملكية ذات السلطة الاقطاعية، وانتهت الى تكوين الدولة ذات السيادة المركزية الموحدة .

وقد تم هذا التحول من العشيرة الى الدولة بفضل إعامل

الدينى ، فتوحيد السلطة الزمنية سار جنبا لجنب مع توحيد (الطواطم) أو الآلهة ، فتعدد (الطواطم) و بالتالى الآلهة كان معناه تعدد الرؤساء والزعماء ذوى السلطة ، وتوحيد (الطواطم) والآلهة كان السبيل لتوحيد السلطة وتركيزها فى يد واحدة .

و يتمثل هذا التطور السياسى فى المدنية المصرية القديمة ، فالآلهة المحلية لم تكن إلا (طواطم) فى أصلها ومظهرها ، واختلافها كان دليلا على تفكك الوحدة السياسية ، والامعان فى انفصال الوحدات الاقليمية ، أما التسليم باله مشترك ، يخضع له المصريون ، و يؤمنون به ، فكان سبيلا الى قيام سلطة مركزية فى يد ملك يستمد سلطانه من قوة خفية أو (طوطمية) اكسبته أسرته صفة التقديس ، بلغت من قوتها اباحة زواج الأقارب Endogamie للملك الحاكم دون سواه فأبيح له زواج الأخت لسمو منزلته وانفراده وأسرته بصفة القداسة مما يستحيل معه الزواج من غير الاقارب ، فالسلطتان الدينية والزمنية سارتا جنبا لجنب ، ولعبتا سويا دورا هاما فى تطور الاجتماع السياسى .

وقد بينّا ما لنظام (البوتلاتش) من الفضل فى تفسير بعض المعاملات الاقتصادية الخاصة بالتوزيع ، وسنبين الآن

التنور السياسى الذى لعبه نظام (البوتلاتش) .

فإن المآدب المتبادلة بين رؤساء القبائل ، التى كانوا يقيمونها فى المناسبات العامة والخاصة لتقديم العطايا والهدايا ، كانت وسيلة للمنافسة والسيادة ، إذ يبغى كل زعيم من زعماء القبائل التفوق بهداياه على ماقدمه سواه ، وينتهى الأمر بعجز بعض الزعماء عن مجاراة منافسيهم ، بحكم مواردهم المحدودة ، وصعوبة رد الهدية مضاعفة كما يقضى به العرف وتحتمه التقاليد ، والنتيجة لهذا العجز التوقف عن إقامة (البوتلاتش) ومعنى ذلك التسليم لمنافسه بالسيادة ، والانضمام اليه بقبيلته والخضوع له ، مما يزيد غريمه سلطانا ونفوذا .

فنظام (البوتلاتش) يميط لنا اللثام عن لون من ألوان نمو السلطة السياسية ، كما أماط اللثام عن جانب من جوانب الحياة الاقتصادية ، مما يثبت من جديد مقدار التماسك القوى بين وظائف المجتمع .

واذا كانت (السيادة) هى العنصر البارز فى تطور الاجتماع السياسى ونشوء (الدولة) فإنها ظلت كذلك العنصر البارز فى تطور العلاقات الدولية وظهور السياسة العالمية .

فالعلاقة بين الجماعات الفطرية كانت تخضع لقانون القوة في سبيل سيادة عشيرة على أخرى أو زعيم قبيلة على أنداده، فلم تعمر الجماعات الضعيفة إلا لتبتلعها الجماعات القوية، والشعب المتهدم المنهوك القوى لايلبث إلا ليكتسحه شعب أقوى بنية وأكمل تكوينا، فالدولة المفككة المتداعية لاتلبث أن تصبح فريسة دولة متماسكة فتية؛ وترتب على ذلك أن السيادة الدولية كانت محصورة في قبضة دولة قوية تفرض سلطانها على مايحيط بها من أمم وشعوب، وكان الاستعباد هو أسلوب الحكم وطريقة التعامل بين الأقوياء ورعاياهم؛ وهكذا كانت الرابطة الدولية قائمة على الاذلال والاستبداد، تخضع للقوة، وتدين للمادة، وما زالت ترقى الانسانية في مدارج الحضارة، وحتى ظهر في ميادين السياسة الدولية أكثر من دولة قوية تبغي التفوق والسيادة، وضعف نفوذ القوة إلى حد إمكان بقاء الدول الصغيرة إلى جنب الدول الكبيرة، وإن ظل التفاهم بين الدول المتنافسة عن طريق القوة التي كان يغذيها النعرة القومية والتعصب الجنسي، مما كان يثير الحروب، لأسباب تافهة، وغايات وضيعة أبعد ماتكون عن الغايات الانسانية الشريفة.

وقد بذلت عدة محاولات للتقريب بين الأمم ، ووضع دساتير تحدد العلاقات بينها ، انتهت بتدوينها تدوينا قوامه القانون الدولى العام ، و بظهور عصبة الأمم التى تعتبر أهم مظهر من مظاهر التعاون الدولى .

وقد كانت العلاقات الدولية قبل ظهور القانون الدولى العام عرفا متداولا ، كما أن عصبة الأمم كانت فكرة وأملا من الآمال خرج إلى حيز الوجود .

وكانت العلاقات الدولية تتمثل فى تبادل الرسل وقت السلم بين الحكام لقضاء مهام وقتية تعتبر الآن أصل التمثيل القنصلى والسياسى ، وفى التفاهم وقت الحرب على الهدنة حسما للنزاع وتسوية وجوه الخلاف ، وفى تكوين تحالف سياسى عن طريق المصاهرة بين رؤساء القبائل أو زعماء الطوائف أو أمراء المقاطعات أو أعضاء الأسر الملكية الحاكمة ، وفى عقد المعاهدات التى كانت محدودة الغايات ، وتطورت بتطور التاريخ فشملت السياسيات والاقتصاديات والاجتماعيات ، وقد استلزم هذا التطور استحداث عدة ألفاظ دبلوماسية شاع استعمالها وان كانت

متفقة كل الاتفاق فى مدلولاتها ، فالاتفاقية والتصريح والبروتوكول كلها سواسية فى معناها الدولى لأنها مرادفات حرفية لكلمة « معاهدة » .

والمجال فسيح أمام المؤرخ لاستقصاء المعاهدات التاريخية والظروف المختلفة التى مهدت إلى عقدها والنصوص العديدة التى اشتملت عليها ، والغايات المتفاوتة التى وضعت من أجلها وهى فى مجموعها ترمى إلى تحديد العلاقات بين أمة وأخرى أو بين حلف وآخر .

ومما لاريب فيه أن عهدا جديدا دخلت فيه الانسانية منذ ظهور فكرة عقد المؤتمرات ؛ إذ أتيحت الفرصة لعرض كبرى المشاكل السياسية على بساط البحث الدولى ، واذا كانت جلسات المؤتمرات الدولية بدأت سرية عند انعقادها ، فإن علانيتها التى انتهت اليها كانت تمهيدا لتكوين (الرأى العام الدولى) الذى يعتبر ظهوره خطوة خطتها الجمعية البشرية فى سبيل خلق اعتبارات أدبية تصل ما بين الأمم والشعوب ، ومهما كانت قوة هذه الاعتبارات الأدبية فهى خير من العزلة والتفكك مما كان يسود عالم السياسة قديما .

والتطور التاريخي يكشف لنا كيف أن المجتمعات الانسانية استقبلت (الاتصال الدولى) فى شىء من التردد والشك والحذر ، وهو شعور طبيعى تمليه الغرائز البشرية متمثلة فى حب البقاء وشهوة التغلب والسيطرة .

وقد تطور هـذا الشعور البشرى نفسه تطورا محسوسا ، وضعفت فيـه روح الشك والحذر ، وان لم تختف تماما ، إذ أن اختفاءها معناه زوال معالم النزاع والبغضاء ، وسيادة الوفاق والوئام بين البشر ، وقيام السلام دستورا دوليا ، ودينا انسانيا تعتنقه الجمعية البشرية .

ويتجلى تطور (الرأى العام الدولى) فى المراحل التى اجتازتها المؤتمرات ، فلقد كانت فى مبدئهـا تعقد فى جو مشبع بالرياء السياسى ، والمجاملات المتكلفـة ، والاجراءات الجامدة التى أقامت حواجز سميكة بين ممثلى الدول الذين كانوا يجعلون المصالح الخاصة محور اهتمامهم ، مدافعين عنها سرا وجهرا ، وكان يضيق أفق تفـكيرهم عن تفهم المصالح الدولية المشتركة .

ثم مرحلة أخرى شهدتها المؤتمرات الدوليـة وهى مرحلة

(التعاون الدولى) لمصلحة الحكام دون المحكومين، وذلك عند ماتبين وجود (صالح مشترك) بين العائلات الملكية يمكن تحقيقه بالتحالف والتكاتف تحت ستار (توطيد السلام) ، والمجمع الأوروبى الذى ظهر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر واستمر حتى الثلث الأخير منه (١٨١٥ — ١٨٧٨) يعبر أدق تعبير عن هذا الاتجاه ، فقد كانت المؤتمرات لاتمثل إلا القوى الحاكمة وحدها ، أما الشعوب ذاتها ، أما الروح العامة للأمم ، أما الآمال والمصالح القومية ، فقد كانت المؤتمرات بمعزل عنها لا توليها أدنى اعتبار .

وكان السلام هو النغمة التى تضرب عليها أذناب الملكية والملوك ، ولكن على أوتار من التضليل والنفاق لم تلبث أن تراخت وتداعت أمام إرادة الشعوب الجارفة، وعزيمتها الثابتة، فتحقق لمعظمها مطالبها الوطنية ، من وحدة سياسية ، وحرية وديمقراطية ، وشهد التاريخ تحقيق أهم وحدتين سياسيتين ، الوحدة الألمانية والوحدة الايطالية ، وسجل المؤرخون فوز جميع الحركات الديمقراطيه فى النمسا وفرنسا و بلچيكا ، وثبتت قواعد الحرية السياسية ، وانتشرت المبادىء الديمقراطية وهى المبادىء

التى خاض من أجلها الحلفاء غمار الحرب العظمى كما ادعوا ، فانتصروا وشيدوا بناء عصبة الأمم على الأثر ، وشهد الاجتماع السياسى شخصا دوليا فذا متمثلا فى العصبة التى اعتبرت من أشخاص القانون الدولى العام . . .

ومهما وجه لعصبة الأمم من نقد ، فلا شك أنها أول هيأة دولية من نوعها ، يعتبر ظهورها حدثا اجتماعيا ، يضارع فى أهميته ظهور الدولة وتكوينها فى الاجتماع السياسى .

ومن المبادىء التى قررتها العصبة مبدأ حرية الأديان والأقليات واللغات ومبدأ بطلان الاستعمار ومبدأ حق تقرير مصير الشعوب .

وينص عهد تأسيس العصبة وهو دستورها الذى تسير عليه بأن للعصبة غرضين أساسيين : —

الأول — استتباب الأمن .

الثانى — تنشيط التعاون الدولى .

والغرض الأول يشمل المسائل السياسية والحربية ، ومجهودات العصبة فى تحقيقه تعترضها عدة عقبات تظهر فى الجو الدولى من حين لآخر ، مما جعل نفوذ عصبة الأمم السياسى بين مد وجزر

أما الغرض الثانى فيشمل المسائل العمرانية والاجتماعية لتحسين حالة العمال من الجنسين، ومقاومة الاتجار بالرقيق الأبيض ، وتجارة الأفيون والمخدرات، ومراقبة منع انتشار الأمراض، وتنظيم وتشجيع جماعات الصليب الأحمر ، ولكل مسألة من هذه المسائل العمرانية مكتب دولى خاص تحت إدارة العصبة واشرافها المباشر .

وقد تم على يد العصبة إنشاء كثير من المكاتب الدولية ، وعقد كثير من المؤتمرات العامة، كان من بينها المؤتمر الاقتصادى العالمى الذى عقد فى لندن عام ١٩٣٢ وهو رغم فشله فإنه يعتبر أهم حدث دولى فى العصور الحديثة ، إذ لم يسبق أن عولجت الشئون الاقتصادية فى مؤتمر عالمى ضم جميع الأمم البارزة ومعظم الشعوب الأخرى ، ومغزى عقد هذا المؤتمر هو أن العقلية البشرية قد ارتفعت إلى حد اتفاقها على أن الرخاء الاقتصادى المحلى متوقف كل التوقف على رخاء الشعوب الأخرى ، فالتفاهم على دراسة المشاكل الاقتصادية والأزمات العالمية من وجهة النظر الدولية فى مؤتمرات علنية خطوة لها خطرها فى تقدم التعاون الانسانى والتضامن الدولى .

وأهم المظاهر التى تسود الحيـاة الدولية فى العصر الحاضر أربعه : —

أولا — سيطرة الانسان على الطبيعة بفضل التقدم العلمى الحثيث .

ثانيا — ارتباط العـالم ارتباطا وثيقا بفضل تقدم فنون المواصلات المادية واللاسلـكية .

ثالثا — نمو الديمقراطية وتأصلها فى النفوس مهما اختلفت نظم الحـكم .

رابعا — نمو سلطة الحـكومات إلى حد بعيد .

ولا بد هنا من التمييز بين الأمة والدولة والحـكومة ، فالأمة جماعة ارتبطت بعدة عوامل مثل وحدة الجنس واللغة والتقاليد . أما الدولة فهى المظهر السياسى لأمة أو لعدة أمم ، والحـكومة تمثل إحدى نواحى الدولة ، فهى جزء منها ، وقد يتغير نظام الحكومة ، إلى ملـكى أو جمهورى ، دستورى أو ديكتاتورى ، اشتراكى أو ديمقراطى ، ولـكن الدولة لا تتغير .

والمذاهب الاجتماعية الشائعة يمكن بحثها من حيث الأسس التى تقوم عليها ، على الوجه الآتى :

فهى فى مجموعها ترجع إلى مدرستين : —

أولا — المدرسة المحافظة .

ثانيا — المدرسة الاشتراكية .

فالمدرسة المحافظة يندرج تحتها المحافظون والفرديون وأنصار النظام الفاشستى، فالمحافظون يرون فى النظم المعمول بها والتقاليد القومية السائدة والنظام الاجتماعى القائم، أصلح العناصر الاجتماعية التى وصل اليها المجتمع بعد مجهودات طائلة بذلتها الانسانية فى أحقاب طويلة .

والفرديون Liberals يعتقدون أن مواهب الفرد وتفكيره واقدامه ونشاطه من أهم عوامل التقدم الاجتماعى ، وأن الدولة لم توجد إلا لخدمة الفرد ، أما الفرد فلا يصح أن يسخر لخدمة الحكومة ، بل يجب أن يتمتع بأقصى حد من الحرية الذاتية .

وينعى الفرديون سوء توزيع الثروة وتكدسها فى طبقة محدودة ولكنهم يرون أن اصلاح هذه الحال لا يكون بشيوعية الملكية وانما بالعمل على تجزئة الملكيات الكبيرة وتوزيعها على أكبر عدد ممكن من الأفراد .

وفيما يتصل بالسياسة الاقتصادية يعتقد الفرديون أن حرية

التبادل بين الامم ورفع كل قيد يعوق التجارة الدولية مما يؤدى إلى تمتع جميع الشعوب على السواء بالرخاء .

ومتطرفو الفرديين هم (الفوضويون) الذين ينشدون أقصى مدى من الحرية الفردية ، فلا حكومة ولا نظام ولا قانون ، لأن الفضائل هى الصفات الطبيعية فى الفرد ، ولا يفسدها إلا هذه القيود الوضعية .

ومذهب الفوضوية أثر من آثار بعض الآراء الفلسفية التى تضمنتها كتابات تولستوى وأمثاله ، ولكن لا يوجد لهذا المذهب اتباع فى الوقت الحاضر .

أما المذهب الفاشستى فيقوم على التعصب القومى ، والايمان بتفوق الجنس على غيره من السلالات البشرية ، ووجوب الوصول إلى الذروة فى السيطرة والتحكم ، وفى سبيل ذلك يجب أن يخضع الافراد خضوعا تاما إلى الحكومة لتحقيق المثل الوطنية العليا دون تردد أو معارضة أو تباطؤ ، فحرية الرأى معدومة ، والافكار لا يجب أن تردد الا نغمة واحدة هى نغمة الحكم القائم ، وجميع ألوان الحريات من تفكير وعمل ونشر وخطابة واجتماع

يجب أن توجه وتسخر فى سبيل الغايات التى يعمل الحكم الفاشستى على تحقيقها .

والمذهب الفاشستى هو رد فعل للحكم الديمقراطى الذى ساد فى القرن التاسع عشر ، وهو رجوع إلى عهد الحكم المطلق الذى كان سائدا قبل الثورة الفرنسية ، وهو فى سبيل تحقيق المثل العليا الوطنية يسلب الرعية نعمة الحرية .

هذه هى المذاهب التى تندرج تحت لواء مدرسة المحافظين .

أما المدرسة الاشتراكية فإنها تطالب بأن تتوفر الحكومه على خدمة الفرد وتنهض بالطبقات العامة ، لا أن تسخر الفرد والرعية لخدمتها ، وترى أن تدخل الحكومة فى الحياة الاقتصادية لا يؤدى إلى الفوضى والطغيان كما يتوهم الفرديون ، لأن جميع المساوىء الاقتصادية ترجع الى احتكار وسائل الانتاج والتوزيع بواسطة طبقة محدودة من الأفراد ، تجعل مصلحتها الخاصة مقدمة على المصلحة العامة ، فتدخل الحكومة يزيل هذه المساوىء ويمنع وقوعها ، ويؤمن معظم الاشتراكيين بالديمقراطية والحرية ويتلمسون تحقيق مبادئهم بالطرق السلمية لا بالعنف والثورة ، ويرون أن ادارة المشروعات الصناعيه بواسطة الحكومة يرفع عن

العمال مظاهر الاستعباد التى يرسفون فيها ، ويكفل لهم الحرية التى يسعى الاشتراكيون إلى توطيدها ونشرها ، حتى فيما يتصل بالتجارة الدولية فإنهم يناهضون مايعوقهامن قيود وحواجز جمركية.

وأقصى تطرف للمذهب الاشتراكى هو الشيوعية التى يرى أنصارها أن التطور التاريخى قام على حرب الطبقات والصراع بينها، وأن الفوز كان دائما حليف الطبقة الحاكمة المتحكمة فى الثروة وتوزيعها، وقد آن الأوان لتأخذ الطبقات العامة والدهماء نصيبها فى الحياة ، لاعن طريق التطور البطىء ، وإنما عن طريق الثورة والعنف ومصادرة الثروة وجعلها تحت تصرف الدولة لتوزيعها على وجه يكفل تحقيق المساواة بين جميع الأفراد ، والقضاء على نظام الطبقات قضاء مبرما .

والشيوعية عدوة للحرية والديمقراطية ولكل العقائد التى تتعارض مع المبادىء الشيوعية حتى العقائد دينية ، والشيوعيون لايناهضون خصومهم فى الرأى بالحجة و إنما بالقوة .

و وسائل المذهب الشيوعى فى الحكم هى نفس وسائل المذهب الفاشستى ، أى وجوب اخضاع الفرد وتسخيره لخدمة الحكومة القائمة .

أما غاية المذهبين الشيوعى والفاشستى فمتباينة كل التباين ، فالفاشستية تدعو إلى المجد القومى والنعرة الوطنية والتعصب الجنسى ، والشيوعيــة ترمى إلى النهوض بالدهمـاء نهوضا ماديا وفـكريا ، ومهما كان نجاح أحـد المذهبين أوكليهما فإن كبت الحرية التى هى قوام الحياة الانسانية من أكبر مساوئهما .

وقد اتجه الرأى العام أخــيرا وجهة تمثل فيها الاعتماد على الحـكومات اعتمادا كليا من حيث توفير أكبر قسط من الخير للشعوب ، وارتقى فن الحـكم وتقدم تقدما بعث كثيرا من الثقة فى الحـكومات والاعتماد عليها ، ولم تعد الأســاليب السياسية القائمة على استهواء الجماهير وتملقها بالمناورات الخطابية تقوى على اقناع الرأى العام بصلاحية الحـكم ، لأن سياسة الاصلاح الحقيقية يتلمسها الرأى العام بسهولة ، وتـكون أكبر معوان لرواج الدعوة السياسية للحـكومة القائمة .

وقد اشتدت المنافسة بين عدة مذاهب اجتماعية حول فن الحـكم فالاشتراكية والديمقراطية والفاشستية والشيوعية اتخذت إما صبغة سياسية أو اقتصادية ، فيذكرها أرباب العلوم السياسية فى أبحاثهم ، ويشير اليها الاقتصاديون فى مؤلفاتهم ، ونحن نرى أن

هذه المذاهب اجتماعية فى صميمها ، لأنها تتناول نواحى المجتمع كلها من سياسة واقتصاد وتشريع وتفكير ، والسياسة أو فن الحكم ماهى فى الواقع إلا تطبيقا عمليا للدراسات الاجتماعية النظرية ، وعندما يدخل علم الاجتماع فى دور التطبيق ، ويصبح فنا اجتماعيا Art sociologique ستتلاشى هذه المذاهب ، وتوحدها القواعد العلمية التى يضعها علم الاجتماع التطبيقى لنظام الحكم ، وفن السياسة .

علم الاجتماع العام

انتهينا من عرض الوظائف الاجتماعية ، وكشفنا عن التجانس الذى يسودها ، وبينا كيف يقوم لكل وظيفة اجتماعية علم اجتماعى خاص ، يتوفر على بحثها ودراستها .

ولما كانت الوظائف الاجتماعية تمثل الجوانب الجزئية للمجتمع، احتاج الأمر إلى علم تركيبى كلى، أى علم يوحد النتائج الجزئية للعلوم الاجتماعية الخاصة ، واضعا القوانين العامة التى يسير عليها الاجتماع الانسانى ، أو العمران البشرى ، على حد تعبير ابن خلدون ، فهو يقوم بنفس الدور الذى يؤديه علم الحياة العام بالنسبة للعلوم الاحيائية الجزئية وهى علم الحيوان وعلم النبات .

فالعلوم الاجتماعية الخاصة التى تدرس الوظائف الاجتماعية هى التى تمد علم الاجتماع العام بالحقائق اللازمة ، التى تعاونه على كشف المبادىء العامة التى تسير بمقتضاها المدنية والجماعات

الانسانية ، فتقدمها يساعد على تحقيق الجانب الايجابى من علم الاجتماع ، ليصبح علما تطبيقيا ، مفسرا الاجتماع البشرى فى كلياته ، كاشفا عن عوامل تقدم وتطور المجتمعات فى مجموعها ، واضعا القوانين التى تبين الترابط فى حدوث الظاهرات الاجتماعية من حيث توافقها واختلافها وتلازمها وانفصالها ، و بذلك يتسنى للفكر البشرى فهم المسائل الاجتماعيـة فهما صحيحا ، وتفسير المشاكل العـامة تفسيرا دقيقا ، ومقاومة نقائص المجتمعات ، وأزمات الجماعات ، بالأساليب العلمية السليمة .

انتهى

المصطلحات العلمية الاجتماعية

نثبت فيما يلى بعض المصطلحات العلمية المستعملة فى هذا الكتاب . وما يقابلها من الألفاظ العربية . وقد رجعنا فيها الى أكثر من مصدر . ومع ما بذلنا من مجهود فى هذا السبيل فإنا نرى أن هـــذه المصطلحات العلمية فى حاجة الى تعاون ذوى الرأى . من اللغويين والمشتغلين بعلوم الاجتماع . وهذا ما دفعنا الى إثباتها على حدة . ليساهم الجميع فى نقدها . وليتم التفاهم على الألفاظ العربية الصحيحة . الواجب استعمالها فى فى الابحاث الاجتماعية . الحديثة العهد فى الثقافة العربية .

Anthropologie	علم الاجناس البشرية
Association	تجمع . اجتماع
Biologie	علم الأحياء
Biologique	أحيائى
Clan	عشيرة
Collectivité	جماعة وطنية
Commaunité	الهيئة الاجتماعية
Communisme	الشيوعية
Conscience Collective	الشعور الضمامى
Conservatisme	مذهب المحافظين
Coopération	تعاون
Culte	عقيدة مقدسة
Déterminisme	مذهب الجبرية

Developpement	نمو
Etat	دوله
Ethnographie	علم نشوء الأجناس
Ethnographist	عالم بنشوء الأجناس
Ethongraphique	ذو علاقه بنشوء الأجناس
Endogamie	زواج الأقارب
Ethnologie	علم وصف الاجناس
Ethnologist	عالم بوصف الاجناس
Ethnologique	ذو علاقة بوصف الاجناس
Evolution	تطور
Exogamie	زواج الأجانب
Fait Social	ظاهرة اجتماعية
Fonction Sociale	وظيفة اجتماعية
Groupe	جمع
Groupement	تجمع
Individualisme	الفردية
Institution Sociale	نظام اجتماعى
Libéralisme	المذهب الحر
Morphologie Sociale	علم تركيب المجتمع
Nation	أمة
Objective	موضوعى
Phénomène Social	ظاهرة اجتماعية
Physiologie Sociale	علم الوظائف الاجتماعية
Primitif	فطرى
Psychologie	علم النفس
Psychologique	نفسانى

Psychologue	عالم نفسانى
Race	سلالة . جنس
Régime de Castes	نظام الطبقات
Sacré	مقدس
Social	اجتماعى
Socialisme	الاشتراكية
Société	مجتمع . جمعية
Sociologie	علم العمران . علم الاجتماع
Sociologie dynamique	العمران المتطور
Sociologie statique	العمران المستقر
Sociologique	عمرانى . ذو علاقه بعلم العمران
Sociologue	عالم عمرانى . عالم اجتماعى
Sociologie domestique	العمران العائلى . الاجتماع العائلى
Sociologie économique	العمران الاقتصادى . الاجتماع الاقتصادى
Sociologie ésthetique	العمران الفنى . الاجتماع الفنى
Sociologie juridique	العمران القانونى . الاجتماع القانونى
Sociologie morale	العمران الاخلاق . الاجتماع الاخلاق
Sociologie politique	العمران السياسى . الاجتماع السياسى
Solidarité sociale	تضامن اجتماعى
Souveraineté	سيادة
S ubjectif	شخصى . ذاتى
Tabou	التابو . المحرم
Totem	الطوطم
Traditions	تقاليد
Tribu	قبيلة

المراجع

مرتبة حسب الحروف الهجائية

BOUGLÉ : (G) Qu'est-ce que la Sociologie ?
BOUGLÉ et DÉAT : La Guide de l'Etudiant en Sociologie.
CHALLAY : Philosophie Scientifique et Philosophie Morale.
DÉAT (M) : Sociologie.
DURKHEIM (E) : 1-Sociologie et Philosophie
2-Les Règles de la méthode sociologique.
GIDDINGS : 1-The Principles of Sociology
2-The Elements of Sociology
HESSE & GLYZE : Notions de Sociologie
HOSTELET (G) : 1- La Sociologie de G. de Greef considérée des Points de vue actuels.
2- Ibn Khaldoun. Un Précurseur arabe de la Sociologie au XIV siècle.
HUBERT (R) : Manuel Elémentaire de Sociologie.
LACOMBE (A) : La Méthode Sociologique de Durkheim.
LÉVY-BRUHL : La Morale et la science des Moeurs.
MORET & DAVY ; Des Clans aux Empires.
MONTESQUIEU ; L'Esprit des Lois.
PALANTE : Précis de Sociologie.
SPENCER (H) ; Study of Sociology
WESTERMARCK ; Origin & Development of Moral Ideas.

مقالات من :

— L'année Sociologique.
— De la Méthode dans les Sciences.
— Revue Philosophique de la France et de l'étranger.

مراجع للمدرسة الانجليزية

BLACKMAR ; Elements of Sociology
DEALY & WARD ; Pure Sociology
GOLDEN WEISER ; Early Civilization.
HADDON ; The races of Man and their Distribution.
HANKINS (Frank Hamilton) An Introduction to the Study of Society.
LOWIE ; Culture and Ethnology.
PERRYR ; The Growth of Civilization.
SOROKIN ; Contemporary Sociological Theories.
WISSLER ; Man and Culture.

مراجع لمدرسة دوركايم الاجتماعية

١ — تركيب المجتمع

DE GREEF : La Structure générale des Sociétés

٢ — الاجتماع العائلى

LAPIE ; La Fêmme dans la Famille
G. L. DUPRAT ; Le Lien familial

٣ — الاجتماع الاقتصادى

M. F. SIMIAND : La méthode positive en science économique
BOUGLÉ : Leçons de sociologie sur l'évolution des valeurs

٤ — الاجتماع الأخلاقى

FOUILLÉE : Les éléments sociologiques de la morale
DURKHEIM : L'Education Morale
LÉVY-BRUHL : La Morale et la science des mœurs

٥ — الاجتماع القانونى

DURKHEIM : 1—Le Suicide
2—Division du Travail social
FAUCONNET : La responsabilié
BRUGEILLES : Le droit et la Sociologie

٦ — الاجتماع الدينى

DURKHEIM : Formes élémentaires de la vie réligieuse
BOUTROUX : Science et réligion

٧ — الاجتماع الثقافى

GUYAU : L'art au point de vue sociologique
LALO : L'art et la vie sociale
DELACROIX : Le langage et la Pensée
DANIEL ESSERTIER : Les Formes inférieures de l'explication

٨ — الاجتماع السياسى

FREZER ; Les origines magiques de la royauté
BOUGLÉ ; Remarques sur le régime des castes
DAVY & MORET : Des clans aux empires

٩ — علم الاجتماع العام

DURHEIM : Les règles de la méthode sociologique
FOUILLÉE : Le Socialisme et la Lociologie reformiste
TARDE : Les lois sociales

علم الاجتماع

موضوعات الكتاب

الفصل الاول

نشأة علم الاجتماع

الفصل الثانى

المذاهب الاجتماعية

الفصل الثالث

موضوع علم الاجتماع

الفصل الرابع

تركيب المجتمع

الفصل الخامس

الوظائف الاجتماعية

رابطة الإصلاح الاجتماعي

أغراضها

الاصلاح الاجتماعى : من نواحيه كافة باعتبار أنه أساس القومية المصرية ، وذلك كاصلاح الأسرة من حيث العلاقة الزوجية والأبوة ، والبنوة ، والامومة ، والعناية بالطفل ، والدعوة إلى الفضائل الخلقية ، سواء أكانت فردية ، أم وطنية ، أم اجتماعية ، أم انسانية ، والدعوة إلى التربية الصحيحة ، سواء أكانت علمية ، أم بدنية ، والدعوة إلى مكافحة الآفات الاجتماعية : كالفقر والاجرام واستئصال أسبابها ونتائجها بما فى ذلك السعى إلى تحسين حال الطبقات الفقيرة بالترفية عليها مادياً ، وأدبياً ، وذلك بمحاربة الجهل ، والبطالة ، والعادات الذميمة المنتشرة فى تلك الطبقات ، وعلى الجملة تعمل الرابطة على إحياء الكرامة الانسانية ، وافهام الناس أن طريق الفضيلة ، والصحة ، والجد ، والعمل والسعادة ، ميسر لكل أحد ، وافهامهم كذلك أن جميع المصريين مسئولون بعضهم عن بعض ، متأثرون بعضهم ببعض ، فلا بد من اجتماعهم على تحقيق الأغراض المتقدمة .

طبع بمطبعة الاعتماد بمصر
٦ مايو سنة ١٩٣٨
عيد الجلوس الملكى السعيد


Bibliotheca Alexandrina
0660700